منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

وسائل الإعلام
في مواجهة الإرهاب

دليل للصحفيين

دليل للصحفيين

وسائل الإعلام
في مواجهة
الإرهاب

جون بول مارتوز

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

صدر في عام 2017 عن منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو، عام 2017

ISBN 978-92-3-601215-5

هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه - التقاسم بالمثل(CC-BY-SA 3.0 IGO) 3.0 IGO
رابط الإجراء القانوني (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/)
يقبل المستفيدون، عدم استخدام محتوى هذا المنشور، بالالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر
لليونسكو . رابط (http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar).

العنوان الأصلي: Terrorism and the Media – A Handbook for Journalists

تغطي الرخصة الحالية حصرياً المحتوى النصي للمنشور . لاستخدام أي محتويات أخرى صور، رسومات، رسوم بيانية
غير منصوص بشكل واضح على خضوعها لملكية اليونسكو أو في حال توفرها للاستخدام العام، يجب طلب إذن مسبق من
اليونسكو: منشورات على العنوان الإلكتروني copyright@unesco.org أو على العنوان التالي: منشورات اليونسكو،
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي
بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ان الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم
المنظمة بشيء

المؤلف: Jean-Paul Marthoz

صورة الغلاف: © Aija Lehtonen / Shutterstock, Inc

طبع في فرنسا

تمهيد

يجب أن تكون الحاجة الملحة لهذا الدليل الخاص بتغطية الإرهاب والتطرف العنيف في وسائل الإعلام أمراً بديهياً للجميع.

فنحن نرى في جميع أنحاء العالم جهات فاعلة متنوعة ترتكب أعمال العنف ضد المدنيين لبث الخوف من الغير والشك في الآخرين. ونرى في العديد من البلدان شعوباً مقتنعة بأن الإرهاب يمثل الخطر الرئيسي الذي يهدد حياتهم اليومية. كما نرى حركات سياسية تستفيد من المآسي وتنشر الخلاف بين المواطنين بهدف نيل دعم أكبر. وبالتالي من المهم إلقاء نظرة ناقدة على الطريقة التي يمكن أن تسهم بها وسائل الإعلام دون قصد في تأجيج هذا المناخ المتوتر وتحديد التدابير التي يتعين اتخاذها لتصحيح هذا الوضع.

ومن المهم أن نتذكر أن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة. فقد عانت بلدان عديدة على مدى عقود من جماعات، داخلية وخارجية على حد سواء، وجهات فاعلة من الدول ومن غير الدول، التي تمارس العنف ضد المدنيين كاستراتيجية سياسية. وفي حالات عديدة، خرجت الشعوب المحلية أقوى وأكثر قدرة على الصمود، مما يثبت أن الوحشية عاجزة عن تقويض الوحدة والقيم المشتركة على الأمد الطويل.

وفي هذه الظروف، لا غنى عن وسائل الإعلام لتقديم معلومات يمكن التحقق منها وآراء مستنيرة. وفي سياق متوتر يتجلى في انفعال الشعوب واشتعال الأعصاب، تصبح مهمة وسائل الإعلام أكثر أهمية. والعلاقة بين الإرهاب ووسائل الإعلام معقدة وصعبة. وفي أسوأ حالاتها، تنطوي هذه العلاقة على تعايش ضار بين الجماعات الإرهابية التي تخطط عمليات تتضمن مشاهد من العنف لمواصلة استرعاء انتباه العالم، من ناحية، ووسائل الإعلام التي لديها الحافز على تقديم تغطية مستمرة استجابة لاهتمام الجمهور الضخم، من ناحية أخرى.

وبالطبع، لن نستطيع تقليل معاناة البشر الحقيقية الناجمة عن الإرهاب. فقد أودى بحياة عدد كبير جداً من البشر بطريقة وحشية. ويجب إدانة هذه الأعمال وتقديم المسؤولين عنها للعدالة.

وينبغي ألا ننسى أن هدف هذه الجهات الفاعلة العنيفة ليس بث الرعب في حد ذاته. فهم لا يرغبون في بث الخوف في عقول الرجال والنساء لمجرد تحقيق مصالحهم، أو كراهيتهم أو أيديولوجيتهم. فيتمثل هدفهم الحقيقي في تقسيم المجتمع إلى مجموعتين، وإثارة الفرقة بين المواطنين وذلك عن طريق نشر القمع، والتمييز والخلاف. وهم يريدون أن يثبتوا لأكبر

عدد ممكن من الناس أن توقعاتهم بشأن الاضطهاد المعمم كانت صحيحة بالفعل، وتجنيد مؤيدين جدد للدفاع عن قضيتهم العنيفة. وهم يبحثون عن بعث جو من عدم الثقة نتيجة الهجمات وردود الفعل المتحيزة.

إن الخطر الحقيقي الذي يمثّله الإرهاب هو أن يؤدي الخوف والشك إلى موجة جديدة من القومية والشعبوية، والتضحية بالحريات التي سعينا جاهدين من أجلها باسم الانتقام الأعمى. ولا تستهدف هذه الهجمات أمة واحدة أو شعباً واحداً، ولكنها تستهدفنا جميعاً كمواطنين على مستوى العالم. وبالتالي علينا أن ننقد على وجه الخصوص أي رد يمكن أن يعزز عمداً حجة الجهات الفاعلة العنيفة، ويولد ضحاياه الذين يصبحون في صفوف الشهداء لتشجيع تجنيد الإرهابيين.

وفي هذه الأوقات الصعبة، التي تتسم بتفرقّ الجماهير ومواجهة أجهزة إعلام عديدة تحديات مالية كبيرة، يجب على الصحفيين مقاومة الرغبة في اللجوء إلى إثارة الأمور بغية جذب العيون أو الآذان أو النقرات الإلكترونية.

وعليهم الحفاظ على نهج عالمي، وتوخي الحيطة في استخدام الكلمات، والأمثلة التي يذكرونها، والصور التي يعرضونها.

وعليهم تجنب التخمينات والاتهامات التي كثيراً ما ترافق لحظات الارتباك الأولى التي تلي الهجمة، حين لا تزال الأنباء المؤكدة غائبة، ولكن يبلغ طلب الحصول على المعلومات ذروته.

وعليهم مراعاة الجانب المتأصل في الإرهاب الذي يبعث بين العديد من الناس، بوصفه عملاً عنيفاً، خوفاً لا يتناسب إطلاقاً مع المستوى الفعلي للمخاطر.

وعليهم القيام بكل ذلك وضمان عدم تعريض أنفسهم أو العاملين معهم للخطر في عملية بحثهم عن معلومات حصرية.

والأهم من ذلك أنه يتوجب عليهم تجنب تشجيع الانقسام والكراهية والتشدد عند طرفي المجتمع الأقصيين.

وفي أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية والمجاعات ومروراً بالنزاعات وفي هذه الحالة بالتحديد الإرهاب، تسعى اليونسكو جاهدة من خلال قطاعاتها المتخصصة إلى رصد الموقف، وتقييم الاحتياجات والتصرف بطريقة مناسبة وفعالة.

ونحن نقدم خبراتنا وتجاربنا للمساهمة في تنفيذ خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، من خلال التعليم، ومشاركة الشباب وتمكينهم، وتشجيع حرية التعبير، فضلاً عن الحفاظ على التنوع الثقافي والاحتفاء به في جميع أنحاء العالم.

ونحن نعمل مع شركائنا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وهو أحد مصادر تمويل الجماعات المتطرفة، ونواصل تعزيز قيمنا الأساسية المتمثلة في التسامح والتفاهم والسلام في وقت تواجه فيه هذه القيم تهديدات.

ومن المأمول أن يعمل هذا الدليل، الذي أُعد بمساهمات من صحفيين ومحررين ومنتجين إعلاميين، بمثابة مورد أساسي للقائمين على تغطية الأحداث الإرهابية. وما من إجابة واضحة وقاطعة لكل الأسئلة المطروحة، إلا أنها ستسمح على الأقل بتشجيع التفكير الذاتي لدى المهنيين العاملين في وسائل الإعلام في كيفية تفادي الإسهام في الوصم والانقسام. ويمكن أن يعمل هذا الدليل أيضاً كأساس لإعداد مدونات لقواعد الممارسات السليمة، لكي تتجلى القيم المذكورة أعلاه في الأنشطة اليومية لأجهزة الإعلام.

ولا يمثّل هذا الدليل إلا خطوة واحدة في استجابة اليونسكو المتضافرة لإشكالية التغطية الإعلامية للإرهاب والتطرف العنيف. وستُعرض النصائح والمقترحات الواردة أدناه في شكل مواد تدريبية لتوعية الصحفيين حول العالم بالأبعاد المختلفة لهذه المسائل.

ومن المحتمل أن يظل الإرهاب والتطرف العنيف مشكلتين لسنوات أخرى عديدة. ولكن، إذا تمكّنا من العمل معاً للحد من الخطابات المحرّضة والتغطية الإعلامية المبالغ فيها ووصم مجموعات الأقلية، ربما تختفي بعض الأسباب التي تدفع جماعات معينة لارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين.

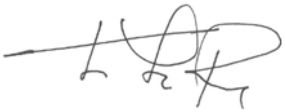

فرانك لارو
مساعد المديرة العامة لليونسكو
للاتصال والمعلومات

جدول المحتويات

مقدمة 9

1 – الإشكالات الملازمة لتغطية الإرهاب 19

1-1 مفهوم «إرهاب الدولة» 20
2-1 الإشادة بالإرهاب 21
3-1 تغطية مختلف أشكال الإرهاب 21
4-1 قوائم التنظيمات الإرهابية 24

2 – وسائل الإعلام في الخطوط الأمامية 27

1-2 النقطة المرجعية 27
2-2 الأخلاقيات والمبادئ 28
1 – البحث عن الحقيقة 28
2 – الاستقلالية 28
3 – المسؤولية تجاه الآخرين 30
4 – الشفافية 30
2-3 واجب المعرفة 30
2-4 في مواجهة القانون 31
2-5 العلاقات مع السلطات 32
2-6 تحديد «إطار» الإرهاب 34
2-7 ضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان 37
2-8 في مواجهة الخوف 38
2-9 الصحافة الشاملة للجميع 39
2-10 التفكير على نطاق عالمي 40

3 – القواعد الأساسية 45

3-1 الشك والحذر 45
3-2 أخلاقيات الاحترام 50
3-3 أكثر من مجرد أسماء 52
3-4 الكلمات 53
3-5 الأرقام 59
3-6 الصور 60
صور الأطفال 63
صور «المواطنين» 64
3-7 التعميم والخلط 66
3-8 خطاب الكراهية 67
3-9 الشائعات 68

4 – تغطية الهجمات 71

1-4 الفوضى 71

2-4 الاستعداد 72

3-4 «الأولوية للبث الحي» 74

5 – التفاعل مع الإرهابيين 81

1-5 هل يجوز زيارة المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين؟ 81

2-5 هل يجوز نشر تصريحاتهم الصحفية؟ 83

4-5 الإبلاغ عن التحقيقات الجارية 87

5-5 الإبلاغ عن المحاكمات المتعلقة بالإرهاب 88

6 – سلامة الصحفيين 91

1-6 زيادة المخاطر 91

2-6 حماية المصادر والمراقبة 94

3-6 اختطاف الصحفيين 95

4-6 الإرهاب والصدمات النفسية 96

٧ – عندما يعود الهدوء: تقييم الوضع 99

1-7 الأسئلة الأساسية بعد الصدمة 99

2-7 تشخيص وسائل الإعلام بعد الأحداث 101

تدمير التراث الثقافي 104

الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية 106

المصادر المفيدة 108

المؤسسات الحكومية الدولية 108

الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة 108

كتب مقترحة عن وسائل الإعلام والإرهاب 109

© SMILEUS / SHUTTERSTOCK, INC.

مقدمة

أصبح الإرهاب ومكافحته عنصرين رئيسيين في السياسات المحلية والدولية. وتقف وسائل الإعلام في الخطوط الأمامية، ولا سيما عندما تستهدف الهجمات مدنيين. وتكون المعضلات والتحديات فورية.

ويتوقع المواطنون من وسائل الإعلام إبلاغهم على أكمل وجه ممكن عن الأحداث دون المبالغة أو اللجوء إلى الإثارة. وتدعو السلطات إلى ضبط النفس من خلال التذكير بمخاطر التغطية المبالغ فيها على أمن العمليات أو هدوء الشعوب. وكثيراً ما تلقي شبهات العمل كبوق للإرهاب أو البحث عن جذب الجماهير بثقلها على وسائل الإعلام التي تعمل بسرعة زائدة.

وبالفعل، على الرغم من أهمية الأحداث الإرهابية وتكرارها، فإن وسائل الإعلام تتعثر في كثير من الأحيان. ويقول كريستوف أياد، خبير شؤون الشرق الأوسط بصحيفة لوموند «في كثير من الأحيان، لا تُطرح الأسئلة ولا يبتّ فيها إلا باستعجال، مما قد يؤدي إلى عدم الاتساق وإلى حدوث تجاوزات». ويضيف «الكل يتلمس طريقه، ويتقدم على أساس حالة بحالة.»[1]

وتتوقف جودة تغطية الإرهاب بالطبع على عوامل عديدة. فتحددها، من بين أمور أخرى، مدى حرية الصحافة في كل بلد، والموارد الاقتصادية المتاحة لوسائل الإعلام، وعوامل ثقافية ومفاهيم فردية للسلوكيات والدور الاجتماعي لوسائل الإعلام، كما يشير إليه شيام تيكواني، فيما يتعلق بالوضع في آسيا.[2]

1 http://www.lemonde.fr/actualite-medias/article/2014/09/25/les-medias-face-a-l-etat-islamique_4494681_3236.html

2 Shyam Tekwani (Ed.), Media and Conflict Reporting in Asia, Asian Media Information and Communication Centre (AMIC), 2008, p. 2

وتتسم المسألة بأهمية بالغة لأن تغطية الإرهاب تكشف موقف وسائل الإعلام في المجتمع. ويقول الصحفي الصومالي الأمريكي مختار إبراهيم عن تغطية هجمات 2013 على مركز ويستغيت التجاري في نيروبي «إن قدرة المراسل على ممارسة الصحافة المسؤولة والالتزام بالعناية الواجبة بالسرعة المطلوبة في عصرنا الرقمي تحدد بصورة حاسمة الواجب المدني الذي يقع على الصحفيين».[3]

وتحدد ردود فعل المراسلين أيضاً أثر الإرهاب على المجتمع. ويشير رجل القانون الفرنسي أنتوان غارابون إلى أن «وسائل الإعلام عالقة في معضلة جهنمية». «فمن جهة، من المحتمل أن يجعل الصدى الإعلامي من الضحايا رسلاً ينقلون دون قصد رسالة جلاديهم الباحثين عن المجد، ومن جهة أخرى، يمكن تفسير الرقابة الذاتية على أنها استسلام. ويمكن أن يؤدي الخوف إلى تراجع الحريات وفي النهاية إلى تقليص الفارق بين الدول الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية – وهو ما يسعى إليه الإرهابيون بالتحديد.»[4]

وبعد كل هجمة، يتساءل الخبراء عن حجم التغطية الإعلامية ونبرتها. ويقارنون بين عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب والعدد الأكبر لضحايا الكوارث الطبيعية أو الحروب أو حوادث السير، ويدعون إلى مزيد من الضوابط على وسائل الإعلام. غير أن هذه المقارنة تكون خادعة في معظم الأحيان بسبب الطابع السياسي والاجتماعي الواضح الذي تتسم به الهجمات: «في عام 2014، كان متوسط معدل الجرائم في العالم 6.24 حالة وفاة لكل 100000 نسمة، في حين أن عدد القتلى من جراء الإرهاب لم يتعد 0.47 قتيل لكل 100000 نسمة، ولكن إذا كانت هذه الأرقام منخفضة نسبياً مقارنة بأسباب الوفاة الأخرى، فإن آثار الإرهاب غير متناسبة»، كما كتب خبير العلوم السياسية الفنزويلي مويزيس نعيم. ويضيف «الإرهاب ليس التهديد الأكثر إيقاعاً للقتلى في القرن الحادي والعشرين، ولكنه يمكن أن يغيّر العالم بلا شك». ولكن على الرغم من كل ذلك، ألا تعتبر تغطية الإرهاب غير متناسبة؟

والغرض من هذا الدليل هو استعراض تلك الاعتبارات والتساؤلات والتحديات. وهو يستند إلى مبادئ أساسية وعالمية: البحث عن الحقيقة، والاستقلال، والشعور بالمسؤولية، وذلك من خلال وضعها في السياق المعقد للعالم المتعدد والمتداخل. ويسعى هذا الدليل إلى مساعدة وسائل الإعلام على تحقيق التوازن بين الحرية ومسؤولية الإبلاغ؛ وبين الحق في المعرفة وواجب الحماية، مع احترام القواعد والقيم الأساسية للصحافة.

موضوع رئيسي

شهدنا في السنوات الأخيرة هجمات حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق من نيويورك إلى موسكو، ومن باريس إلى اسطنبول، ومن بوينس آيرس إلى مومباي، ولكنها لا تعطي صورة كاملة للإرهاب في العالم. ففي شمال نيجيريا والكاميرون، والمناطق الخاضعة لسيطرة

3 http://sahanjournal.com/westgate-attack-nairobi-al-shabaab-twitter/

4 Antoine Garapon, « Que nous est-il arrivé ? », Esprit, février 2015, Paris, p. 6

عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية، تشعر مجتمعات أيضاً بالرعب وتلتزم الصمت وتعاني من الخوف. وفي البحار، لا يزال تهديد الإرهاب البحري قائماً، ولا سيما قبالة سواحل الصومال أو اليمن أو خليج غينيا. ومن سوريا إلى الفلبين، تزايدت حالات الاختطاف واحتجاز الرهائن في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تحويل بعض المناطق إلى أراض محظورة. ووصل انتشار هذا العنف إلى الإنترنت، الذي استهدفته الهجمات الإلكترونية البعيدة عن أن تكون افتراضية.

والعنف الذي يحظى بتغطية إعلامية أوسع نطاقاً هو المصحوب بمزاعم دينية، إلا أن هذه الآفة يدفعها أيضاً الشعور بالقومية أو الفوقية من اليمين المتطرف، مثل هجمات أوسلو ومذبحة أوتويا التي ارتكبها أندرس بيهرنغ بريفيك في النرويج في 22 تموز/يوليو 2011، وإطلاق النار على الأمريكيين من أصول أفريقية في الكنيسة المعمدانية بمدينة تشارلستون (الولايات المتحدة) في 17 حزيران/يونيو 2015 واغتيال نائبة حزب العمال البريطاني جو كوكس في حزيران/يونيو 2016.

وتتواجد وسائل الإعلام في قلب هذه المسألة، إذ تعتبر في كثير من الأحيان «أكسجين الإرهاب» حسب العبارة الشهيرة لرئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر. وقد أشار براين جينكيز[5] في عام 1995 إلى أن «الهجمات الإرهابية كثيراً ما تُخطط بعناية لجذب انتباه وسائل الإعلام الإلكترونية والصحافة الدولية. ولا يستهدف الإرهاب ضحاياه الفعليين، بل الذي يشاهدونه.»

> **«الهجمات الإرهابية كثيراً ما تُخطط بعناية لجذب انتباه وسائل الإعلام الإلكترونية والصحافة الدولية. ولا يستهدف الإرهاب ضحاياه الفعليين، بل الذي يشاهدونه».**

ولا يعكس هذا الوصف لوسائل الإعلام التعاطف الفعلي الذي قد تشعر به أو تبديه تجاه الإرهابيين، ولكنه يبين الشهرة الإعلامية التي يمنحونهم إياها وبالتالي قوة الإزعاج التي يضفونها عليهم. ويعزز اقتصاد وسائل الإعلام، الذي يعتمد إلى حد كبير على التنافس بغية جذب الجماهير، هذه العلاقة التكافلية بين الإرهابيين والصحافة.

ويعتمد الإرهابيون على القواعد الصحفية التقليدية وهي الدراما والعنف والمفاجأة، ولا سيما فيما يخص التلفزيون. ولكن مع التطورات الهائلة في الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، أخذت معركة الصور والكلمات نطاقاً غير مسبوق. وعلى النحو المبين في تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[6]، تستخدم الجماعات الإرهابية شبكات مشروعة، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي من قبيل فيسبوك ويوتيوب وتويتر[7]، ولكنها تستخدم أيضاً الشبكة العميقة (Deep Web) والشبكة المظلمة (Dark Web) كوسيلة للدعاية والتواصل

5 https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/papers/2008/P5261.pdf
6 https://www.unodc.org/documents/frontpage/Use_of_Internet_for_Terrorist_Purposes.pdf
7 http://www.brookings.edu/research/papers/2015/03/isis-twitter-census-berger-morgan

الشبكي والتجنيد والتمويل. ويشير شيام تيكواني، وهو باحث من مركز البحوث الإلكترونية في سنغافورة، فيما يتعلق بالشؤون الآسيوية «لم يعد يتعين على الإرهابيين لأول مرة الاعتماد على أشخاص آخرين لنشر رسالتهم»[8]. ويضيف «وإضافة إلى إنشاء مواقعها الشبكية، تستخدم جماعات مثل جبهة مورو الإسلامية للتحرير أو جماعة أبو صياف تكنولوجيات مثل البريد الإلكتروني، والهواتف المحمولة، والرسائل النصية القصيرة، والتكنولوجيا اللاسلكية والفيديو للتواصل فيما بينها ومع عامة الجمهور.» وهو ما يسمح لتلك الجماعات «بوضع الإطار الذي يناسبها لإجراءاتها وأيديولوجيتها، والتحايل على الرقابة الحكومية أو الإعلامية.» وقد دفع انتقال «أكسجين الإرهاب» هذا إلى الساحة الشبكية بعض المنظمات، والحكومات أيضاً، إلى شن هجوم مضاد يستهدف المواقع الشبكية للتطرف العنيف ومطالبة شركات الإنترنت بمراقبة الإنترنت عن كثب و«تنظيفه».

وقد أدى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية إلى تفاقم هذه الظاهرة، ذلك لأن هذا التنظيم ينفذ دعاية استراتيجية عالمية أكثر تطوراً بكثير مقارنة بدعاية تنظيم القاعدة، مستعيناً برسائل تستغل المشاعر النفسية والدينية على حد سواء[9] وتتحايل جزئياً، وجزئياً فقط، على وسائل الإعلام التقليدية. وفضلاً عن التأثير الإعلامي للهجمات الذي يهدف إلى بث الخوف بين الجمهور المستهدف، يرمي الإخراج المسرحي إلى جذب أنصار جدد. وقد أتقن تنظيم الدولة الإسلامية استخدام تقنيات الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي، وقبل كل شيء فهو يعرض «رواية» مغرية عن البطولة والرجولة، تنشرها وسائل الإعلام التقليدية في بعض الأحيان بتهور.

وعلى الرغم من ساحات القتال الجديدة على شبكات التواصل الاجتماعي، لا تزال وسائل الإعلام التقليدية جهة فاعلة بالغة الأهمية، نظراً لأنها لا تزال مصدراً أساسياً للمعلومات والتحليلات بالنسبة لغالبية الرأي العام الذي يسعى الإرهاب للتأثير فيه بالتحديد. ولم تدرك وسائل الإعلام التقليدية دوماً طبيعة مسؤوليتها في هذه اللعبة الدعائية الكبيرة وتدخل في رقصة الإرهاب المرعبة وإضفاء الطابع الدرامي على المعلومات مما يتيح للإرهابيين التحكم في الإخراج الدموي. وتحذر عالمة الاجتماع للشؤون الإعلامية حسناء حسين من أن تكرار نشر أشرطة الفيديو التي تعرض طوابير الجنود التي تسير في الرقة أو الاستعراض العسكري «للمقاتلين الأجانب» المنتشين الذين يتجولون بسيارات ذات دفع رباعي يدخل في سياق «تمجيد» هذه الجماعات.[10]

وتشير ميشيل وارد غيتي، أستاذة القانون بالجامعة الجنوبية (الولايات المتحدة) إلى «أن وسائل الإعلام هي التي تخلق الإرهاب المعاصر إلى حد ما. فهي تقوم بتكبير وتضخيم حجم الإرهابي وقواه بدرجة تتخطى أبعاده الحقيقية. وينقلنا التلفزيون جميعاً إلى مسرح الجريمة

8 Paul Smith, Terrorism and Violence in South East Asia, Eastgate Books, 2005, p. 229

9 http://icct.nl/wp-content/uploads/2016/03/ICCT-Gartenstein-Ross-IS-Global-Propaganda-Strategy-March2016.pdf

10 http://www.lemonde.fr/idees/article/2016/06/18/terrorisme-assez-avec-les-scoops-de-l-epouvante_4953153_3232.html

ويتركنا هناك عاجزين عن فعل أي شيء. ويؤدي التلفزيون إلى الشعور بالقلق والخوف، وهما الأداتان اللتان يستخدمهما الإرهابي للإكراه. ويعزز القلق العام بدوره تصور الإرهابي عن قوته وكذلك تصور أفراد جماعته عنها. وكثيراً ما يؤدي هذا التصور للقوة إلى التقليد وتكرار الدورة.»[11]

غير أن هذه العلاقة بين الإرهاب ووسائل الإعلام ليست قاطعة. أولاً، هناك عدد كبير من الهجمات التي ليس لها «غرض» إعلامي وتكون «مكتفية ذاتياً»، كما تؤكد بريجيت ناكوس[12] (جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة). وتقع سلسلة الهجمات المرتكبة في العراق في هذه الفئة «غير الإعلامية». كما لا يوجد ما يفيد بأن التزام الصمت عند وقوع أعمال إرهابية سيكفي لقطع «الأكسجين» عنها. وعلى العكس، يقول البعض إن «التزام الصمت التام» يمكن أن يدفع الجماعات الإرهابية إلى التصعيد وارتكاب هجمات أكثر عنفاً حتى لا يتجاهلها أحد. وأخيراً، تميل دراسة الأحداث الإرهابية إلى توضيح أن وسائل الإعلام يمكن أن تكون الأداة «الخانقة» إلى حد ما للإرهاب وليس أكسجينه. وبالإشارة إلى الهجمات على فريق الرياضيين الإسرائيلي في الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام 1972، خلص جاك تارنيرو الباحث بالمركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا إلى أنه «سيكون للقضية الفلسطينية وجه القاتل الملثم لفترة طويلة. وقد أسفر التأثير السياسي الرامي إلى نيل التعاطف عن نتائج عكسية.»[13] بينما يؤكد البعض أنه بالنسبة إلى جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية، تُعد الرغبة في الاحترام، وهو الهدف الأسمى للنزاع على السلطة، أقل أهمية من الرغبة في بث الرعب ونرجسية القوة، اللذين يُروج لهما إلى حد كبير من خلال المعالجة الإعلامية.

وعلى الرغم من أن ذلك يبدو متناقضاً، فإن الدول التي يستهدفها الإرهاب كثيراً ما تقويها هذه الأحداث المفجعة. ولا جدال في أن الإرهاب، كخطوة أولى وقبل طرح الأسئلة وتبادل الاتهامات بشأن الأسباب والمسؤوليات، يوحّد الوطن أو المجتمع الذي يهاجمه، وعادة ما ينطبق ذلك أيضاً على وسائل الإعلام خلال فترة «الوحدة الوطنية» هذه. ويشير دوريس غرابر، الأستاذ بجامعة إيلينوي (الولايات المتحدة) إلى أن «وسائل الإعلام والصحفيين يتصرفون كأعضاء فريق واحد، ويشتركون مع السلطات في محاولة لاستعادة النظام العام والأمن والهدوء.»[14] وتؤدي وسائل الإعلام مهمة أساسية لتحقيق المصلحة العامة في المراحل الأولى من أي هجوم. فينتظر منها الجمهور، القلق والخائف، معلومات دقيقة ونصائح بشأن الأمن وتوضيحات. وعلى عكس الصورة المبتذلة عن»عدم مسؤولية وسائل الإعلام» التي تنمّ أحياناً عن أغراض سياسية مغرضة، فقد تحملت وسائل الإعلام هذه المسؤولية بجدية في مناسبات عديدة خلال السنوات الأخيرة الأليمة. ولا يمكن القول إن التغطية اقتصرت على انحرافات وأخطاء وتجاوزات على شاشات التلفزيون والمواقع الشبكية وشبكات التواصل الاجتماعي.

11 Michelle Ward Ghetti, « The Terrorist Is A Star! Regulating Media Coverage of Publicity Seeking Crimes », Federal Communications Law Journal, Volume 60/Issue 3, 2008, p. 495

12 Brigitte L. Nacos, Terrorism and the Media: From the Iran Hostage Crisis to the World Trade Center Bombing, Columbia University Press, New York, 1994, p. 53

13 Jacques Tarnero, Les Terrorismes, Editions Milan, Toulouse, 1998, p. 46

14 Doris A. Graber, Mass Media and American Politics, Congressional Quarterly Press, 1980, p. 239

ومع ذلك، لا تقتصر تغطية وسائل الإعلام للإرهاب على تلك اللحظات المأسوية التي تخرق العادة. وتعتمد جودة الصحافة وفائدتها بالنسبة إلى المجتمع على عوامل أخرى، ولا سيما تساؤلاتها بشأن الظاهرة نفسها، وأصولها وتداعياتها. وخلافاً لحالات الطوارئ والأخبار العاجلة، تقتضي تغطية الإرهاب قدرات خاصة في مجالي التحقيق والتحليل بشأن مواضيع مقعدة للغاية تؤثر في السياسات الدولية، أو علاقات القوى السياسية الداخلية، أو الدين أو حتى الجرائم عبر الوطنية.

وتكشف الهجمات حقيقة وسائل الإعلام، وطريقة عملها، وردود أفعالها وأعمالها الروتينية، بل وأيضاً مبادئها وقيمها. ويشير ميشيل فييفيوركا ودومينيك وولتون في الكتاب الإرهاب على الصفحة الرئيسية إلى أن «الإرهاب ربما يكون أحد المجالات التي تتطلب أكبر قدر من الكفاءات المهنية». ويضيفان «غالباً ما ينجذب الصحفيون إلى الإرهاب لثلاثة عوامل ينبغي أن يتوخوا الحذر منها: الحدث، وهو فخ يدفع الصحافة إلى معظم التصرفات النمطية في المهنة؛ والجهات الفاعلة التي يحركها العمل الإرهابي (التي تثير الإعجاب)؛ والسلطة (التي يصعب تحديد المسافة التي من المناسب أن تضعها الصحافة بينها وبين السلطة والتي لا تخلو من التناقض).»

وتتسم هذه المسائل بطابع أخلاقي وتتعلق بشكل خاص بطريقة عرض العنف في وسائل الإعلام. ولكنها تتسم أيضاً بطابع سياسي. ولا تنحصر الهجمات في دورة الأخبار التقليدية التي تتعاقب فيها الأنباء. وبعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، شعر الصحفيون أن هذه الهجمات فتحت فصلاً جديداً في التاريخ. واختتمت كاثرين إ. فينلكشتاين، التي غطت هذه الأحداث لصحيفة نيويورك تايمز، شهادتها في مجلة الصحافة الأمريكية (American Journalism Review) بأربع كلمات تدعو إلى التشاؤم: «بدأ للتو التاريخ الفظيع».[15] وهي تحيل إلى جملة «لم يبدأ الموت سوى الآن»[16]، التي جاءت في السطر الأخير من مقال للمؤرخ الصحفي بيتي هاميل نُشر في صحيفة نيويورك دايلي نيوز عقب هذه الهجمات.

ولا يهدف الإرهاب إلى بث الرعب فحسب، بل يهدف أيضاً إلى إذكاء التوتر والاستقطاب. وفي هذا الصدد، يتحدث تنظيم الدولة الإسلامية عن «المنطقة الرمادية»، «حيث يزدهر التنوع، والتسامح، والتفاهم، والنقاش والحوار، وحيث يكون هناك تبادل وتساؤل وفضول»، كما يقول جاسون بورك الصحفي بالصحيفة البريطانية اليومية ذا جارديان في مقال بعنوان التهديد الجديد.[17] ودعا تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي، في مقال بمجلته الرسمية دابق في أوائل عام 2015، إلى إزالة هذه المنطقة الرمادية حتى لا تكون هناك سوى مجموعتين وجهاً لوجه «الخلافة والصليبيون». ولذا فإن تجنب المساهمة في هذا الاستقطاب المميت من خلال الاختزال، وعبارات متهورة، وعمليات الوصم والتعميم أمر بالغ الأهمية (انظر الجزء 7-3 المعنون التعميمات، الصفحة 66). وتتمثل مهمة وسائل الإعلام، كما قال الكاتب التشيكي

15 Katherine E. Finkelstein, « 40 Hours in Hell », American Journalism Review, novembre 2001
16 Pete Hamill, « Death Takes Hold Among the Living », New York Daily News, 12 septembre 2001
17 The New Threat From Islamic Militancy, Bodley Head, London, 2015, p. 244

ميلان كونديرا، في «تسليط الضوء على مدى تعقيد الحقيقة» وليس تبسيطها لدرجة لم تعد تمثل فيها الواقع.

ويختبر الإرهاب أيضاً حرية وسائل الإعلام واستقلاليتها. ويمكن القول إن الإرهاب يحتجز وسائل الإعلام كرهينة. فبعد وقوع هجمات جماعية، عادة ما تختار وسائل الإعلام، بدافع من حب الوطن أو وفقاً لحساباتها أو نتيجة الإكراه، أن تتبع أوامر حكوماتها أو مشاعر الرأي العام، ما قد يدفعها إلى الإفراط في تطبيق رقابة ذاتية والتحول إلى بوق لسلطات الدولة. وتؤدي مقتضيات الأمن القومي أو الاعتبارات الجغرافية السياسية أو متطلبات العيش معاً بطريقة مشروعة إلى زيادة الدعوات المطالبة بضبط النفس، ولكنها تؤدي أيضاً إلى المطالبة بالرقابة فيصبح الأمر أكثر إشكالاً.

وفي حالات كثيرة، استخدمت بعض الدول حجة «الإرهاب» لإسكات وسائل الإعلام وتهدئة الصحفيين الذين يثيرون المشاكل. وقد أساءت هذه الدول أيضاً استخدام هذا المصطلح لإدانة وتجريم آراء أو أفعال مشروعة. ومارس الجمهور الرقابة أيضاً، إذ انتقد وسائل الإعلام التي بدت له منحرفة كثيراً عن الخط الرسمي أو «متفهمة» جداً لرأي «المعسكر المعارض». وتساءلت كيم كامبل، وهي تتأمل سلوك وسائل الإعلام بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، في مجلة كريستيان ساينس مونيتور ما إذا كان «يمكن أن ينسجم الإعلام مع حب الوطن»، وما إذا كان وجود الأعلام الأمريكية في كل مكان على الشاشات أو الأشرطة التي يعرضها مقدمو البرامج التلفزيونية «لن يتعارض مع مهمة الصحافة المتمثلة في طرح أسئلة صعبة على المسؤولين السياسيين.» والواقع أن هذه المسألة متعددة الأبعاد ويتعين بحثها بحذر.

وعلى الرغم من عنف الإرهاب فإنه لا يستطيع إسكات وسائل الإعلام. وعلى العكس، في هذه اللحظات من التوتر والقلق، تكون المعلومات الحرة والتعددية أكثر ضرورة من أي وقت مضى بغية تمكين الجمهور من إطلاق أحكام مستنيرة. وعندما يُستهدف أمن السكان مباشرة، على وسائل الإعلام حماية السكان والديمقراطية في نفس الوقت عن طريق ممارسة حقها وواجبها بالإبلاغ. وبالنسبة إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، «ينبغي ألا يؤثر الإرهاب في حرية التعبير وتداول المعلومات في وسائل الإعلام باعتبارها إحدى القواعد الأساسية لكل مجتمع ديمقراطي. وتشمل هذه الحرية حق الجمهور بإبلاغه بالمسائل المتعلقة بالمصلحة العامة، وخاصة الأعمال والتهديدات الإرهابية، والحصول على ردود من الدولة والمنظمات الدولية.» وهذا النهج أكده يان إلياسون نائب الأمين العام السابق للأمم المتحدة في إحدى دورات مجلس الأمن المخصصة لروايات وأيديولوجيات الإرهاب عُقدت في 11 أيار/مايو 2016 في نيويورك إذ قال «إن حرية الإعلام تمثل دفاعاً ضد الخطابات الإرهابية».[18]

والحال أن حجب المعلومات له خطورته. وتشير قناة سي بي إس التلفزيونية الأمريكية في مدونة السلوك الخاصة إلى أن «حجب المعلومات يمكن أن يضعف مصداقية الإعلام («ما المعلومات الأخرى التي يخفيها عنا الإعلام؟»)، ويتيح الفرصة لإطلاق الشائعات المجنونة،

18 http://www.un.org/press/en/2016/sc12355.doc.htm

وإفساد إحساسنا بالمعلومات». والأهم هو أن الديمقراطية يجب أن تتعلم أن تعيش مع المخاطر وأن تديرها دون أن تشكك في الأسس والقيم التي تقوم عليها. ويقول المؤرخ الأمريكي في شؤون الإرهاب جون بوير بيل إنه «إذا لم نستطع تحمل الرعب الذي نراه في الأخبار التلفزيونية أو محاولة تفجير قنابل بدون الاستعانة بدليل الطغاة، فإننا لا نستحق أن نكون أحراراً».[19]

والتحدي الذي تواجهه وسائل الإعلام كبير. فالإرهاب موضوع يشمل سلسلة من القرارات الملموسة والصعبة في كثير من الأحيان، التي يمكن أن تتوقف عليها حياة الرهائن، وقدرة قوات الأمن على التدخل، وشرعية الحكومات، بل وبقاء النظام السياسي. وإذا كانت القواعد التقليدية للأخلاقيات الصحفية[20] تفرض نفسها، فإنها تأخذ بُعداً أكثر خطورة بسبب العنف والقضايا ذات الصلة.

وتتعقد هذه القرارات أيضاً بسبب الإقحام الهائل لشبكات التواصل الاجتماعي التي غيّرت طريقة تناول المعلومات. فقد أصبحت الجماعات الإرهابية تنتج أفلام الفيديو الخاصة بها، وتدير رواياتها بنفسها من خلال مخاطبة الجمهور مباشرة، بدون أن يكون هناك فرز للمعلومات أو وساطة من جانب الصحفيين. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الملايين من المواطنين بنشاط في إعداد المعلومات ونشرها دون التقيد بأخلاقيات الصحافة. وتفرض وسائل الإعلام الجديدة هذه متطلبات جديدة على وسائل الإعلام القائمة. ويحذر الصحفي المتخصص في الإحصاءات ناتي سيلفر (الولايات المتحدة) في كتابه الأكثر مبيعاً الإشارة والضوضاء من «أننا نواجه الخطر كلما تجاوز نمو المعلومات قدرتنا على فهمها والتعامل معها». وأصبحت المعايير الأخلاقية والمهنية ذات الصلة بمعالجة المعلومات ضرورية أكثر من أي وقت مضى: للتحقق من الوقائع، وتحديد السياقات وجعل الأمور منطقية، لتفادي الفوضى واللبس والخوف الناتج عن العنف الإرهابي. وتقول كاثرين غراهام، مديرة صحيفة واشنطن بوست، أثناء فضيحتي ووترغيت ووثائق البنتاغون، «ربما تكون الدعاية هي أكسجين الإرهاب، ولكن المعلومات هي القوة الحيوية للحرية.»

19 in *The Roots of Terrorism, Richardson*, Louise (Ed.), Routledge, New York, 2006, p. 61

20 http://www.icfj.org/sites/default/files/Journalism%20Ethics_Global%20Debate.pdf

ركاب ينتظرون العناية الطبية بعد هجمات بغاز السارين في مترو الأنفاق في طوكيو في آذار/مارس 1995.

© JIJI PRESS / AFP

1

النقاط الرئيسية

- تعتبر التسمية، إلى حد ما، انحيازاً
- الإرهاب ليس له تعريف رسمي في الأمم المتحدة
- هناك فرق شاسع بين الإرهاب والمقاومة
- إرهاب الدولة «شكل من أشكال الحكم»
- الدفاع عن الإرهاب، تعبير يتعين تعريفه بعناية
- ليس كل الإرهاب له «دوافع دينية»
- الكشف عن الحقائق والإبلاغ عنها دون اللجوء إلى التنميط أو التعميم
- قوائم الدول الإرهابية، أداة مفيدة ولكنها قد تكون «مسيَّسة»
- إرهابي في نظر شخص ما ومناضل من أجل الحرية في نظر شخص آخر

© PROMETHEUS72 / SHUTTERSTOCK, INC.

الفصل الأول

الإشكالات الملازمة لتغطية الإرهاب

دائماً ما كانت الكلمات جدلية، بل وخادعة. «من تعتبره أنت إرهابياً يعتبره شخص آخر مناضلاً من أجل الحرية». «وإرهابي الأمس أصبح رئيس دولة اليوم»: أصبحت هذه العبارات المتكررة عبارات مبتذلة في التعليقات الصحفية أو السياسية. وهي تعني أن استخدام هذه المصطلحات ليس محايداً. فالتسمية تعني، إلى حد ما الانحياز، والمخاطرة بإخفاء الواقع أو قبول التفسير الذي ترغب أن تفرضه إحدى الجهات الفاعلة في الأحداث التي يتناولها الإعلام.

والإرهاب كلمة جامعة. فهل تشير إلى تكتيك معين أو أيديولوجية معينة؟ وهل تندرج في نطاق الجريمة أو العمل الحربي؟ فهناك عشرات التعاريف لكلمة «الإرهاب» التي كثيراً ما تشدد على نقاط محددة تعكس نهجاً سياسياً أو أخلاقياً للمصطلح. وتشير آريـال ميراري، الأستاذة في المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب (جامعة تل أبيب) إلى أن «الدلالة العاطفية السلبية لمصطلح الإرهاب تمثّل عائقاً كبيراً أمام الوصول إلى تعريف له يحظى بقبول واسع. فقد أصبح الإرهاب مجرد مصطلح سلبي وليس مصطلحاً يصف نوعاً معيناً من الأنشطة. وعادة ما يستخدم الناس هذا المصطلح كإشارة لرفضهم لمجموعة كاملة من الظواهر التي لا تعجبهم، دون العناء في تعريف ما يمثله السلوك الإرهابي بدقة.»

وبالرغم من ظهور المصطلح في العديد من النصوص والاتفاقيات، لم تضع الأمم المتحدة تعريفاً موحداً له، على الرغم من المهمة المسندة في كانون الأول/ديسمبر 1996 إلى لجنة خاصة أنشأتها الجمعية العامة. وقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشئ في عام 2003، تقريراً في السنة التالية تضمّن ما يشبه التعريف. فبعد أن ذكّر بالنصوص القائمة، ولا سيما اتفاقيات جنيف التي تدين جرائم الحرب والجرائم ضد

الإنسانية واتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة ضد الإرهاب، اقترح تعريف الإرهاب على أنه «أي عمل يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر، أو إصابته بجروح بدنية جسيمة، عندما يكون غرض هذا العمل بحكم طبيعته أو في سياقه موجهاً لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به».

«أي عمل يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر، أو إصابته بجروح بدنية جسيمة، عندما يكون غرض هذا العمل بحكم طبيعته أو في سياقه موجهاً لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به».

وقد يكون من المهم التفريق بين «الإرهاب» و«المقاومة»، لأن التمييز بينهما منتشر في وسائل الإعلام وقد أدى إلى العديد من المواقف ووجهات النظر. وتعتبر مقاومة الاحتلال سمة أساسية، ولكن كما يقول العالم السياسي الفرنسي جاك تارنيرو «إن اختيار أساليب ووسائل القتال وأهدافه هو ما يميز المقاومة ويفرقها عن الإرهاب».[1] وبعبارة أخرى، فإن أي هجوم انتحاري يستهدف المدنيين، يُرتكب باسم مقاومة الاحتلال، لا يعتبر عملاً من أعمال المقاومة بل جريمة إرهابية.

إن كل كلمة في هذا الدليل، شأنه شأن التغطية الإعلامية عموماً، يمكن أن تثير الخلاف والجدال. وهذا هو الحال بالنسبة إلى عبارة «التطرف العنيف»، التي انتشر استخدامها و«ليس لها تعريف مقبول عموماً»، كما صرّح بِن إيمرسون، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب في شباط/فبراير 2016. وينطبق ذلك أيضاً على عبارة حرب العصابات، الذي تختاره الجماعات المسلحة التي تصفها الدولة المستهدفة بالإرهابية (انظر الجزء 3-4 المعنون الكلمات، الصفحة 53).

1-1 مفهوم «إرهاب الدولة»

يؤدي توصيف عمل ما على أنه «إرهاب الدولة» في كثير من الأحيان إلى مناقشات حامية. وإلى أي مدى يمكن توصيف الدول التي تنتهك القانون الإنساني الدولي على أنها «إرهابية»؟ هناك إجابات متعارضة جذرياً ويظهر في كثير من الأحيان اختلاف تام بين الذين يدينون «الأعمال الإرهابية» من ناحية مشددين على عدد القتلى المدنيين والذين يبررون من الناحية الأخرى اللجوء «المتناسب» إلى هذه الأعمال، على الرغم من اعترافهم بأنها قد تتسبب في «أضرار جانبية مؤسفة».

وعادة ما يغيب مفهوم إرهاب الدولة عن أذهان الذين يسعون إلى صياغة تعريف دولي موحد للإرهاب داخل المنظمات الحكومية الدولية. وتعود كلمة «إرهاب» إلى عصر الرعب الذي عرفته

1 Les Terrorismes, Editions Milan, 1998

الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر في عهد روبسبيير والتي كانت تشير إلى سياسة الترويع والعنف التي انتهجتها الدولة ضد أعدائها السياسيين.

ومتى يكون من المشروع التحدث عن إرهاب الدولة؟ ويجيب جيرارد تشايلاند أخصائي الجغرافيا السياسية الفرنسي على هذا السؤال كما يلي: عندما يُستخدم الإرهاب «كطريقة للتحكم، تسمح لمن هم في السلطة بالقضاء على الذين يعارضونهم[2]، من خلال اتخاذ تدابير متطرفة والترهيب الجماعي». ومن هذه التدابير المتطرفة التعذيب، والاختفاء القسري، والاغتيالات الانتقائية للمعارضين والمذابح الجماعية.

وقد يبدو أن هناك تناقضاً، إلا أنه يمكن ممارسة «إرهاب الدولة» في إطار مكافحة الإرهاب أو التمرد. وتزداد الأمور تعقيداً حين يُمارس إرهاب الدولة داخل الحكومات الديمقراطية.

فقد ارتبطت هذه الظاهرة في بعض الأحيان بظاهرة الدولة العميقة، أي شبكة الأجهزة الأمنية، والمصالح الاقتصادية، والفصائل السياسية بل والجماعات الإجرامية التي تعمل في الخفاء وراء «الواجهة القانونية» للديمقراطية، وتهدف إلى القضاء على أي تغيير يقوم به النظام القائم، حتى وإن تطلب ذلك اللجوء إلى الأعمال الإرهابية.

2-1 الإشادة بالإرهاب

تطرح هذه الكلمات مرة أخرى تحدياً عندما تواجه وسائل الإعلام القوانين التي تعاقب على الإشادة بالإرهاب. ولكن ما هي مقومات إشادة الإعلام بالإرهاب؟

ويُطرح السؤال فوراً في حالة وسائل الإعلام التي تعتبر قريبة من المنظمات «الإرهابية»: هل هي ألسنة حال هذه التنظيمات غير الرسمية؟ وما القوانين التي تنطبق على وسائل الإعلام التي يكون هناك نزاع بشأن وضعها الصحفي؟ فتطالب بعض البلدان بإغلاقها وتكتفي بلدان أخرى بمراقبتها والبحث عن المحتويات التي قد تنتهك القوانين.[3] ومع ذلك، قد تخرج تهمة الإشادة بالإرهاب أو تمجيده عن نطاقها وتصل إلى تجريم التغطية الصحفية المشروعة للمنظمات المصنفة على أنها إرهابية أو منع الكشف عن الإجراءات غير القانونية التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب.

3-1 تغطية مختلف أشكال الإرهاب

تميل وسائل الإعلام (والأوساط السياسية) إلى التركيز على أشكال معينة من الإرهاب، وفقاً للحقبة الزمنية. ففي الفترة من عام 1960 إلى عام 1980، هيمن الإرهاب المرتبط باليسار المتطرف أو اليمين المتطرف أو بالحركات التي تدعو إلى الاستقلال على الأخبار. وعلى الرغم من أن هذا الشكل من الإرهاب لم يختف تماماً، فإن «الإرهاب بدوافع دينية» هو الذي يجذب أكبر قدر من الانتباه الآن. وأصبحت الهجمات التي ترتكبها على وجه الخصوص منظمات تزعم استلهام الإسلام تحقق أكبر أثر إعلامي.

2 Encyclopedia Universalis, http://www.universalis.fr/encyclopedie/terrorisme/

3 http://www.osce.org/fom/203926?download=true

وفي حين أن الباحثين وعلماء الدين قاموا بتحليل هذه المعادلات ووضع نظريات، متناقضة في كثير من الأحيان، بشأن ما إذا كان الإرهاب يقوم على أسس دينية أم لا، فإن هذه الإشارة إلى الإسلام محل خلاف كبير، ليس داخل المجتمعات المسلمة فحسب، بل على رأس الدول التي يشكل فيها الإسلام دين الدولة أيضاً. والحال أن ممثل دولة الكويت أوضح متحدثاً باسم منظمة التعاون الإسلامي، في 11 أيار/مايو 2016 أثناء أحد مؤتمرات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن التعبير «الجماعات الإرهابية ذات الدوافع الدينية» هو تعبير خاطئ، لأنه «لا يوجد دين يتسامح في قضية الإرهاب أو يكون مصدر إلهام له»، في حين أن هناك «جماعات إرهابية تستغل الأديان.»[4]

وتشدد وسائل الإعلام الدولية عموماً على أن هذه الجماعات تنخرط في حرب ضد الغرب، ولكن ما لا يشار إليه كثيراً هو أن أعمال العنف هذه تستهدف في المقام الأول الشعوب ذات الأغلبية المسلمة مباشرةً، على غرار ما يجري في العراق وسوريا، أو على نحو غير مباشر على غرار هجمات بروكسل في 22 آذار/مارس 2016 ونيس في 14 تموز/يوليو 2016، التي كان جزء من ضحاياها من المسلمين.

وفي أعقاب وقوع سيل من الهجمات، يبدو أن الإشارات إلى الإسلام أصبحت تهيمن على المجال الإعلامي، كما رأينا خلال المذبحة التي ارتكبها شاب ألماني من ذوي الأصول الإيرانية في 23 تموز/يوليو عام 2016 في ميونيخ. وضللت الإشارة إلى إيران التحليل ووجهت الانتباه مرة أخرى إلى الإسلام، في حين أن السبب الرئيسي في ارتكاب الجريمة، كما أشار إليه الصحفي الإيراني الأمريكي أليكس شمس، هو أيديولوجية يمينية متطرفة ترجع جذورها إلى النظرية الآرية المتعلقة بالشعوب الإيرانية وإلى ثقافة العنف في المجتمعات الغربية.[5] وتحرص الدول والمؤسسات، في دراساتها وتقاريرها بشأن مخاطر الإرهاب، على ألا يقتصر بحثها على الجماعات ذات الدوافع الدينية، وتتناول جميع التهديدات. وهكذا، يتضمن تقرير وكالة الشرطة الأوروبية لعام 2015 وصفاً للمنظمات اليمينية المتطرفة أو الفوضوية أو الوطنية العرقية.[6]

وعلى الصعيد الوطني، يمكن أن تختلف الأرقام المتعلقة بالأعمال المتطرفة عن هذا الاتجاه العالمي. ففي الولايات المتحدة مثلاً، كان عدد ضحايا أعمال العنف التي ارتكبها اليمين المتطرف الذي يتبنى الاستعلاء العرقي أو الذي يعادي الدولة، منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 حتى عام 2015، أكبر من عدد ضحايا الهجمات التي تُنسب إلى «الجهاديين.»[7] (انظر الجزء 4-3 المعنون الكلمات، الصفحة 53).

4 http://www.un.org/press/fr/2016/cs12355.doc.htm
5 http://www.huffingtonpost.com/alex-shams/why-did-the-munich-killer_b_11154486.html
6 https://www.europol.europa.eu/content/european-union-terrorism-situation-and-trend-report-2015
7 http://www.nytimes.com/2015/06/25/us/tally-of-attacks-in-us-challenges-perceptions-of-top-terror-threat.html

ويشدد ممثلو المجتمع المسلم على هذه الأرقام، فيشككون في قواعد وطرق تجهيز المعلومات: منذّدين بأن التغطية الإعلامية للهجمات اليمينية المتطرفة تكون ضعيفة عموماً، وبأن دوافع الجناة « غير مسيّسة» وغالباً ما تعزى إلى «مرض عقلي»؛ ولا تفضي هويتهم البيضاء ومعتقداتهم الدينية (المسيحية) إلى اعتبار جميع أعضاء مجتمعهم العرقي أو الديني إرهابيين.[8] ونشرت صحيفة فاينانشيال تايمز بياناً مماثلاً بعد اغتيال نائبة حزب العمال البريطاني جو كوكس في حزيران/يونيو 2016 إذ أشارت إلى أن «الحذر» الذي تتوخاه صحف الإثارة بالنسبة إلى الروابط المحتملة للقاتل باليمين المتطرف ينبغي أن ينطبق على جميع حالات العنف الإرهابي. وأضافت الصحيفة أن «من الملفت للانتباه أن اثنتين من كبرى صحف الإثارة البريطانية أكدتا أن القاتل المزعوم كان «شخصاً منعزلاً معتوهاً» أو «شخصاً منعزلاً يعاني من مرض عقلي منذ فترة طويلة».[9] وتتهم أوساط أخرى وسائل إعلام «التي تجاري الآراء السائدة» أو «التي لا تجتاز حدود ما يُعد مقبولاً» بمحاولة تبرئة الإسلام من الأعمال التي ترتكبها جماعات تدّعي اتباعه. وتخضع نزاهة الصحافة، التي تراقبها وتشكك فيها جميع الجهات، لاختبار صعب نتيجة حرصها على تجنب التنميط وعدم «التعميم».

الإرهاب السيبراني: يبين هذا الشكل من الإرهاب مجدداً أهمية تعريف الكلمات. وفي حين يعرّف القاموس الفرنس لاروس الإرهاب السيبراني على أنه «جميع الهجمات الخطيرة (الفيروسات، والقرصنة، وما إلى ذلك) الواسعة النطاق التي تستهدف الحواسيب والشبكات ونظم المعلومات لشركة أو مؤسسة أو دولة ما، بهدف إثارة خلل عام من المحتمل أن يثير حالة من الذعر»، فإن بعض الجهات، مثل مجلس أوروبا، ترى أن هذا المصطلح ينطبق على جميع ممارسات الجماعات الإرهابية على الإنترنت، بما في ذلك الدعاية والتجنيد. وبغية تفادي مخاطر التعميم، ظهرت كلمات أدق، مثل الجهاد السيبراني أو الجهاد الإلكتروني للإشارة إلى استخدام تنظيم القاعدة أو تنظيم داعش لشبكة الإنترنت (انظر الجزء 4-3 المعنون الكلمات، الصفحة 53، للاطلاع على مزيد من المعلومات).

وبالنسبة إلى بعض المؤلفين، فإن إمكانية توصيف هجوم معين على أنه هجوم «إرهاب سيبراني» تتوقف على أثر الهجمة ودوافعها. وكما يشير إليه أليكس ديفورج في إحدى مذكرات معهد البحوث الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الفرنسية في كانون الأول/ ديسمبر 2011، فإن بعض المتخصصين مثل درورثي دينينغ يفرّق بوضوح بين نشاط القرصنة السيبرانية والإرهاب السيبراني، إذ يشمل نشاط **القرصنة** السيبرانية «عمليات تستخدم تقنيات القرصنة السيبرانية ضد مواقع على الإنترنت بهدف تعطيل عملياتها العادية ولكن دون إلحاق أضرار جسيمة».

8 http://mediamatters.org/blog/2015/11/30/the-planned-parenthood-attack-and-how-homegrown/207105

9 http://www.lemonde.fr/referendum-sur-le-brexit/article/2016/06/18/terrorisme-ou-non-le-meurtre-de-jo-cox-provoque-la-polemique_4953136_4872498.html

واليوم، تشير تقديرات الخبراء إلى أن مخاطر الإرهاب السيبراني الذي ترتكبه التنظيمات الإرهابية بغية ترهيب الدولة أو بعض مؤسساتها أو مرافقها وتعطيل عملياتها تعطيلاً جسيماً تظل محدودة. وفي هذه المرحلة، فإنهم يعتقدون أن هذا النوع من الهجمات يُرجح أن يندرج في نطاق استراتيجيات حكومية. غير أنه يتنامى الوعي بضعف حال الدول أو الشركات الكبرى واعتمادها على نظم المعلومات. ويتمثل القلق على وجه الخصوص في الجمع بين هجوم حاسوبي وهجوم «تقليدي» بهدف تعطيل الأجهزة الأمنية والمستشفيات. المصدر: الأمم المتحدة: استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية.[10]

تشير تقديرات الخبراء إلى أن مخاطر الإرهاب السيبراني الذي ترتكبه التنظيمات الإرهابية بغية ترهيب الدولة أو بعض مؤسساتها أو مرافقها وتعطيل عملياتها تعطيلاً جسيماً تظل محدودة.

إرهاب العصابات: ينطبق هذا التعبير حالياً، الذي يشير إلى التداخل بين الجريمة والإرهاب، بشكل أساسي على المتطرفين الذين بدأوا كجانحين وعلى ظاهرة الدمج بين الأنشطة الإجرامية (تجارة السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال وما إلى ذلك) والأنشطة الإرهابية. ويُستخدم هذا المصطلح أحياناً للإشارة إلى عصابات المافيا، التي هاجمت بعنف الدولة الإيطالية، وخاصة من خلال اغتيال الجنرال داللا كييزا (عام 1982) والقاضي جيوفاني فالكوني (1992).

إرهاب المخدرات: يشير هذا المصطلح إما إلى مشاركة الجماعات المسلحة السياسية بشكل مباشر في تجارة المخدرات، أو إلى التعاون بين الجماعات الإجرامية المتورطة في تجارة المخدرات والجماعات المسلحة (التي تمارس حرب العصابات)، أو إلى فرض جماعات مسلحة إتاوات على المخدرات، أو إلى الأعمال ذات الطابع الإرهابي التي يرتكبها تجار المخدرات.

4-1 قوائم التنظيمات الإرهابية

ليس لدى الأمم المتحدة قائمة شاملة لجميع التنظيمات الإرهابية ولكن قوائم محددة مثل قائمة الأمم المتحدة لنظم الجزاءات، المعتمدة بموجب القرار 1267 في عام 1999 والتي تركز على أفراد وجماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة، وطالبان ومعاونيهما.

ومنذ عام 2011، تم تقسيم لجنة الجزاءات التي أنشئت بموجب القرار 1267 وأصبحت معنية منذ ذلك الحين بتنظيم القاعدة ومعاونيه فقط، بينما ينطبق نظام 1988 (2011)، الذي وُضع في نفس العام، على طالبان بالتحديد.

وفي عام 2015، صدرت «قائمة الجزاءات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/

10 http://www.unodc.org/documents/frontpage/Use_of_Internet_for_Terrorist_Purposes.pdf

داعش وتنظيم القاعدة» بموجب القرار 2253.[11] ووُضعت قوائم الأمم المتحدة هذه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فإن الجزاءات التي تتضمنها ملزمة على جميع الدول الأعضاء. وتدير لجنة الجزاءات، التي تُعرف باسم لجنة 1267 وتتألف من جميع أعضاء مجلس الأمن البالغ عددهم خمسة عشر عضواً، قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وتترتب على قوائم الجزاءات آثار على الجهات والأفراد الأعضاء فيها أو الذين يُعتبرون كذلك (المنع من السفر، وتجميد الأصول، والحظر على الأسلحة).

غير أن البعض يعترض على معايير الإدراج في هذه القوائم منددين بتسييسها وطابعها التعسفي. وأشار مارتن شاينين، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب (حتى عام 2011) بوجه خاص إلى أوجه القصور في قوائم الأمم المتحدة.[12]

كما قامت العديد من فرادى البلدان، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وكندا[13] والهند والصين، فضلاً عن مؤسسات دولية حكومية، وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، بوضع قوائم للتنظيمات التي تعتبرها إرهابية. وتعكس هذه القوائم نُهُج وأولويات السياسات الدولية لهذه البلدان والمؤسسات. وهي تتيح أيضاً تفسير سياسات الجزاءات والقيود المطبقة.

ويعد التعبير «دولة إرهابية» أكثر شيوعاً ويشير إلى الدول التي تستخدم الإرهاب كأداة للتأثير على الصعيد الدولي. ولا ينجو هذا المصطلح من الجدل، لأن الإجراءات التي تعتبرها دولة ما أنها مضادة للإرهاب يمكن أن يندد بها من يعترض عليها أو من يعاني منها على أنها إجراءات إرهابية. بيد أنه يعكس إحدى حقائق السياسة الدولية. فالتاريخ مليء بالملفات السوداء التي توحي بمشاركة الدول في ارتكاب أعمال إرهابية دون أن تكون قادرة دائماً على أن تثبت ذلك إثباتاً قاطعاً، ما يعزّز الإغراء المتكرر باتهام «منسق كبير» أو مدبّر مقنّع وراء كل هجوم.

المصادر:

قائمة لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة

https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/un-sc-consolidated-list#composition%20list

قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية التي أعدها مكتب وزارة الخارجية الأمريكي المعني بمكافحة الإرهاب

http://www.state.gov/j/ct/rls/other/des/123085.htm

القائمة الخاصة بالاتحاد الأوروبي

http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=URISERV:l33208&from=FR http://www.consilium.europa.eu/fr/policies/fight-against-terrorism/terrorist-list/
www.consilium.europa.eu/fr/policies/fight-against-terrorism/terrorist-list/

11 https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/1267/aq_sanctions_list
12 http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11191&LangID=E
13 http://www.securitepublique.gc.ca/cnt/ntnl-scrt/cntr-trrrsm/lstd-ntts/crrnt-lstd-ntts-fra.aspx

2

النقاط الرئيسية

- تقديم معلومات واضحة ودقيقة وسريعة ومسؤولة
- تأكيد بالالتزام بالإبلاغ
- التفسير لا يعني التبرير
- البقاء على مسافة حرجة
- مراعاة أثر المعلومات على الكرامة والأمن
- معرفة ما الإرهاب ومكافحة الإرهاب والقوانين
- تحديد إطار العلاقات بالسلطات بعناية
- معرفة جيدة «لتأطير» الإرهاب
- توخي الحذر من النظريات غير المدعومة بأدلة، والأحكام القاطعة والتحيزات
- تقييم مكافحة الإرهاب في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان
- الحرص على عدم إذكاء الخوف
- اعتماد رؤية تعددية ومتوازنة وشاملة للمعلومات
- اعتبار الإرهاب، حتى الموجه منه، على أنه هجوم ضد الجميع
- التفكير العالمي وتجنب «إضفاء الطابع الوطني على المعلومات»

© AIJA LEHTONEN / SHUTTERSTOCK, INC.

الفصل الثاني

وسائل الإعلام في الخطوط الأمامية

2-1 النقطة المرجعية

غالباً ما تكون وسائل الإعلام المصدر الأول لتزويد المواطنين بالمعلومات في اللحظات الأولى لأي عمل إرهابي، قبل أن تتمكن السلطات العامة من تولي المسؤولية والتحكم بالاتصال.

ولذا فإن مهمة وسائل الإعلام أساسية: ويشير فرانك سينسو الخبير المتخصص بجامعة جورج ماسون (الولايات المتحدة) إلى أن مهمتها تتمثل في تقديم «معلومات واضحة ودقيقة وسريعة ومسؤولة»[1]، بغية مساعدة المواطنين على ضمان أمنهم، عن طريق العمل المشترك والمتوازي مع الأجهزة الرسمية (الشرطة، ومركز الأزمات وما إلى ذلك).

كما يمكن لوسائل الإعلام، وخاصة مذيعي نشرات الأخبار التلفزيونية و«المغردين»، أن يطمئنوا الرأي العام من خلال معالجتهم الدقيقة للمعلومات وإدارتهم الرمزية للأزمة وتحكمهم بمشاعرهم ووقارهم وتعاطفهم. ولا تساعد نبرتهم واختيارهم للكلمات والصور في تجنب الذعر فحسب، بل في منع الانتقام من الأفراد أو الجماعات المرتبطين بمرتكبي الهجمات أيضاً.

وعلى الصحافة أن تعمل كمرشد للأوساط الإعلامية. فإن تزايد ما تسمى «صحافة المواطنين» (عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والهواتف المحمولة، والمدونات الإلكترونية) والانتقال إلى تدفق مستمر من المعلومات قد جعلا من الضروري التحقق من هذه التدفقات من المعلومات وفرزها وتفسيرها، بقدر ما تنتقل وسط فوضى مضطربة من الشائعات والاستقراء والتخمين

1 U.S. House of Representatives, Combating Terrorism: The Role of the American Media, September 15, 2004, p. 8

والاستفزاز. ووسط حالة الارتباك والقلق التي ترافق الهجمات، فإن «الأعمال الصحفية»، كما يعرفها الصحفي والمعلم الأمريكي جوش ستيرنز بوصفها الأعمال التي تفي بالمبادئ المهنية والأخلاقية للصحافة، تكون حاسمة.[2]

2-2 الأخلاقيات والمبادئ

يختبر الإرهاب على وجه الخصوص الركائز التقليدية لأخلاقيات الصحافة:

1 - البحث عن الحقيقة

يعد البحث عن الحقيقة، وهو أحد المبادئ الأساسية للصحافة، أمراً ضرورياً في سياق الهجمات الإرهابية. ففي اللحظات الأولى، غالباً ما يكون الارتباك والتخمين هما القاعدة. وبالتالي، يجب تقصي الحقائق بدقة وتجنب الصحافة «الغامضة». وتعتبر وسيلة تقصي الحقائق، أي التحقق منها وإيضاحها، ضرورية. ويتضمن البحث عن الحقيقة أيضاً الحق في التفسير وواجب التفسير، وإن كان يُنظر في بعض الأحيان إلى هذا النهج على أنه تبرير للأعمال الإرهابية ويندّد به على هذا الأساس. ولكن مع ذلك فإن الجرأة على إيضاح «أسباب عدم التعقّل»، التي تنشأ عنها الأعمال الإرهابية والمطالبات الإرهابية، ضرورية.

ولا يجوز التذرع بوحشية الأعمال العنيفة لرفض تحليل أسبابها. ومن الواجبات الأساسية للصحافة أخذ التعقيد بالحسبان، ورفض إنكار الحقيقة المتمثلة في تأكيد أنه «لا يوجد شيء يتعين فهمه» بحجة أن الإرهابيين «برابرة، لا أكثر»، على النحو الذي تشير إليه القواعد الأساسية للأخلاقيات المتمثلة في البحث عن الحقيقة بكل استقلالية. وعندما بدأت روكميني كاليماتشي الصحفية بصحيفة نيويورك تايمز تحقيقاً عن الجماعات الإرهابية في مالي عام 2013، واجهت انتقادات عنيفة، وسُئلت: «كيف تعطين لمثل هؤلاء الأشخاص فرصة الكلام وكيف تجرؤين على النظر إليهم على أنهم ليسوا كلاباً قذرة؟».

وكان ردها على ذلك: «أن تحقيقاتي الصحفية لا تنكر أنهم يرتكبون جرائم ضد الإنسانية، ولكن تتمثل وظيفتنا كصحفيين في أن نفهم وأن ننقل اللون الرمادي في الحالات التي لا يكون فيها إلا أبيض وأسود فقط. لأن اللون الرمادي دائماً موجود.»[3]

2 - الاستقلالية

يختبر الإرهاب حق وسائل الإعلام في الإبلاغ عن الأحداث بطريقة مستقلة. وخلال الأزمات التي تهدد أمن المواطنين وتزعزع الأمن القومي، تكون الضغوط المطالبة بالالتزام التام شديدة. ومن المحتمل أن تختلط الدعوة إلى حب الوطن، التي تتزايد قوتها كلما زادت وحشية الهجوم، بالدعوة إلى الرقابة. ويتيح القانون في بعض البلدان لوسائل الإعلام مرونة قليلة جداً

2 Acts of Journalism, 17 October 2013, https://www.freepress.net/resource/105079/acts-journalism-defining-press-freedom-digital-age

3 http://www.wired.com/2016/08/rukmini-callimachi-new-york-times-isis/

ويقيّد أنشطتها بشدة. وفي دراسة عن تغطية الإرهاب في الهند وسري لانكا، خلص الباحثان شاكونتالا راو (جامعة بلاتسبرغ، الولايات المتحدة) وبراديب ناويرسينغي (جامعة كولومبو، سري لانكا) إلى تقييد الاستقلالية، وأشارا بشكل خاص إلى ما يطلق عليه «تلاعب الحكومة بالمعلومات، والخوف من الانتقام البدني، والضغوط من أجل الانسياق لقواعد السوق وإسعاد جمهور شكلت السلطات أو المؤسسات الكبيرة فكرته عن حب الوطن.»[4]

ولا مفر من أن تتحد وسائل الإعلام مع المجتمع الذي تعيش فيه متى يتم استهدافه، ولا سيما في اللحظات التي تلي الهجوم، وأن تتجنب طرح الأسئلة التي يمكن أن تضعف الوحدة الوطنية أو تؤذي مشاعر الضحايا. وعندما تقع هجمة إرهابية واسعة النطاق، تميل وسائل الإعلام إلى وقف انتقادها للسلطة. وتخلق حالات الطوارئ نوعاً من الصحافة المتحدة، لعدم الابتعاد عن الجمهور الذي يعاني من صدمة ويحتاج إلى الطمأنينة. إلا أن هذا السلوك لا يعني التحول إلى مجرد بوق للسلطة. وكما كتبت بريجيت ل. ناكوس، فإن «التخلي عن السلوك العدائي في الفترات العادية شيء، والالتحاق بصفوف المصفقين شيء آخر».[5]

ويقتضي الالتزام بالإبلاغ الاحتفاظ بمسافة حرجة بين وسائل الإعلام وردود فعل الجمهور، وإعلانات وإجراءات السلطات وغيرها من الجهات المعنية بالمعلومات سواء كانت الأحزاب السياسية المعارضة أو الجمعيات والشخصيات البارزة المشاركة في هذه الحوارات. وصحيح أن هذا النهج صعب، لأن وسائل الإعلام تجازف بأن يتهمها الرأي العام والسلطات بعدم الولاء في مواجهة التهديد المشترك. لكنها تحتفظ بنزاهتها ووظيفتها الديمقراطية على الأمد الطويل. وعقب الصدمة الأولى للهجمات، سيأتي وقت طرح الأسئلة المزعجة والتساؤل مثلاً عن مستوى الترقب والتأهب، وفعالية الاستجابة والرد. وتتمتع وسائل الإعلام بشكل مشروع، شأنها شأن المؤسسات الأخرى، بتقييم الوضع.

وهل ينبغي أن تعمل وسائل الإعلام على التصدي للإرهاب، والانحياز لجانب معين؟ ويشمئز معظم الصحفيين من العنف المستخدم ضد المدنيين، وتعكس مقالاتهم إلى حد كبير هذا الاستياء. ولكن لا ينبغي أن ينطوي هذا «الموقف ضد الإرهاب» على انتهاك القيم الأساسية للصحافة، ولا سيما واجب كشف الحقيقة. ويشير بول وود، الخبير بشؤون الشرق الأوسط بقناة بي بي سي[6]، إلى أن جورج أورويل انحاز لجانب معين أثناء حرب إسبانيا، ولكنه «لم يكن ليغير الحقائق أبداً لكي تعكس حججه الذاتية.

«ويشير خافيير داريو ريستريبو الأستاذ الكولومبي في أخلاقيات الصحافة إلى أن «الوظيفة الطبيعية للصحفي هي خدمة الشعب، وليس السلطة.»[7] ومن اختبارات هذه الاستقلالية أن نرفض من ناحية طلب السلطات نشر معلومات نعرف أنها خاطئة، وأن نلتزم من الناحية

4 Shakuntala Rao and Pradeep N' Weerasinghe, « Covering Terrorism: Examining Social Responsibility in South Asian Journalism », Journalism Practice, Vol. 5 Iss. 4 (2011). Disponible ici : http://works.bepress.com/shakuntala_rao/3/

5 Terrorism and the Media, p. 172

6 Paul Wood, The Pen or The Sword: Reporting ISIS, Shorenstein Center on Media, Politics and Public Policy, Harvard, juillet 2016, p. 15

7 Javier Dario Restrepo, El Zumbido y el Moscardon, EFE/FNPI, 2004, p. 112

الأخرى الصمت إزاء الإجراءات التي تنفذها مؤسسات الدولة والتي تخالف سيادة القانون أو القانون الدولي، مثل ممارسة التعذيب.

3 - المسؤولية تجاه الآخرين

تؤثر الأنشطة التي تضطلع بها وسائل الإعلام أو تمتنع عن الاضطلاع بها حتماً في الناس، والمؤسسات والشركات وما إلى ذلك. وبالتالي تحقق وسائل الإعلام التوازن بين حقها وواجبها بالإبلاغ وبين قلقها من التقليل من شأن الانعكاسات السلبية لنشر معلومات على احترام كرامة الضحايا، ولا سيما حماية الرهائن أو سلامة عمليات قوات الأمن. ومع ذلك، إذا كانت أخلاقيات الصحافة تدعو إلى «شعور بالإنسانية»، فإنها لا يمكن أن تؤثر على الوظيفة الأساسية للصحافة، المتمثلة في الإبلاغ عن مواضيع تخص المصلحة العامة، دون أن تتأثر بمزاج الرأي العام أو بالأوامر التي تصدرها السلطات. وثمة وقت معين بالفعل يمكن أن تختلط فيه التساؤلات عن نتائج المعلومات مع الرقابة الذاتية المفرطة، على حساب حق المواطنين في المعرفة.

4 - الشفافية

لا مفر من أن يثير الإرهاب الشكوك حول الاختيارات التحريرية لوسائل الإعلام. فما السبب، مثلاً، في نشر بيان صحفي لتنظيم إرهابي، أو صور مأخوذة من فيلم فيديو لرهائن يّذبحون؟ (انظر الجزء 5-2 المعنون نشر بياناتهم الصحفية، الصفحة 83)؟ وتعلّل بعض وسائل الإعلام قراراتها علناً وفوراً، بينما لا يعطي البعض الآخر مبررات إلا وقتَ التشكيك فيها.

والنتيجة المنطقية لهذه الشفافية هي تصحيح الأخطاء بأقصى قدر من السرعة والوضوح والأمانة. ويمكن أن تترجم أيضاً عن طريق عملية عامة تجرى بعد الحادث وتحلل التغطية الإعلامية وتحدد أخطائها وحالات خروجها عن المسار السليم. وفي 24 أيار/مايو 2004 مثلاً، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً عن تغطيتها لغزو العراق في 2003، يبيّن بوضوح أوجه القصور التي وقعت فيها الصحيفة.[8] وتثبت هذه الشفافية المصداقية الطويلة الأجل للوكالة الإعلامية.

3-2 واجب المعرفة

قال فيليب سيب، أستاذ الإعلام، في عام 2004 فيما يتعلق بالعراق إن «وسائل الإعلام تعرف كيف تغطي الأزمات، ولكنها لا تعرف بالضرورة الأزمة التي تغطيها.» ويبرز هذا القول المأثور ضرورة إعداد الصحفيين لتغطية عالم معقد ومضطرب.

وبغض النظر عن المهارات والتقنيات الصحفية، يتعلق الأمر بمعرفة «جوهر الأحداث والمؤسسات التي يتعين على الصحفيين تغطيتها.»[9] ويكون التخصص أبعد ما يكون عن القاعدة في معظم وسائل الإعلام. وينتقل الصحفيون من موضوع لآخر ولا يتناولون ملفات

8 http://www.nytimes.com/2004/05/26/world/from-the-editors-the-times-and-iraq.html

9 Philip Seib, Beyond the Frontlines: How the News Media Cover a World Shaped by War, Palgrave Macmilan, New York, 2004

شديدة التعقيد إلا سطحياً. والحال أن المعرفة توفر ضماناً ضد الاختزال والأخطاء وعمليات الاستقراء. وعندما تعرضت أوكلاهوما سيتي (الولايات المتحدة) للهجوم في 19 نيسان/أبريل 1995، تمكّن الذين كانوا يعلمون أن هذا التاريخ هو الذكرى الثانية للمأساة التي حدثت في واكو، تكساس – عندما قُتل العشرات من أعضاء قطاع الطائفة الداوودية أثناء هجوم أطلقته قوات الأمن الأمريكية – من وضع الفرضيات التي تفيد باحتمال وجود «صلة بالشرق الأوسط» في منظورها الصحيح والنظر إلى اليمين المتطرف، الذي استخدم هذا الحادث المأسوي على أنه مثال يجسد «سمّية الدولة الاتحادية الأمريكية».

وفي عام 2008، ركزت الرابطة العامة للصحفيين في قيرغيزستان بوجه خاص على ضرورة التخصص. وأشار الأعضاء إلى أن «الصحفيين ليس لديهم معرفة جيدة بالتطرف والإرهاب السياسي. ويكتفون بنقل المعلومات دون تحليلها. ويفتقرون إلى المهارات اللازمة للتحقق مما تقوله الحكومة، مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم الفهم بين الجمهور وتفاقم الوضع بدلاً من إيجاد حل له.»[10]

وتتطلب تغطية الإرهاب أيضاً معرفة عميقة بمكافحة الإرهاب. فهي تجمع العديد من المؤسسات، والوزارات، والأجهزة والوحدات التي تُسند إليها مهام معينة وتتمتع بصلاحيات محددة. وتتضمن مكافحة الإرهاب العديد من التخصصات والأساليب المتطورة للرقابة والتدخل. وتشارك فيها جميع السلطات: التنفيذية والقضائية بالتأكيد، والبرلمان أيضاً، من خلال لجنة الرقابة الاستخباراتية أو لجان التحقيق الخاصة.

وتضفي محاولات التنسيق الدولي لمكافحة الإرهاب المزيد من التعقيد، لأنها تشرك مؤسسات تكون تغطيتها أحياناً قليلة أو ضعيفة، مثل الأمم المتحدة، أو مجلس أوروبا، أو الاتحاد الأوروبي، أو منظمة حلف شمال الأطلسي أو الإنتربول، وهي مؤسسات لها ولايات وصلاحيات كثيراً ما تتداخل أو تتعارض. إن معرفة نظام مكافحة الإرهاب ضرورية لتقييم فعالية التصدي للإرهاب، وكذلك امتثاله للقوانين وسيادة القانون. كما أن هذه المعرفة تسمح بانتقاء التصريحات القطعية عن حالة استعداد أو عدم استعداد الدولة، والحكم على الردود التي تقترحها مختلف الجهات الفاعلة سواء أكانت حكومية أو من المعارضة بمزيد من القوة.

2-4 في مواجهة القانون

إن الحق في الإبلاغ وواجب الإبلاغ باسم المصلحة العامة لا يعفيان وسائل الإعلام من احترام عدد معين من القوانين. ومن الضروري أن تكون وسائل الإعلام على علم جيد بالتشريعات السارية في بلدانها وفي البلدان التي ترسل إليها المراسلين في بعثات.

وعقب أي هجوم مباشر، يمكن أن تفرض السلطات حظراً مؤقتاً على التغطية والتذرع بالحفاظ على النظام العام أو الأمن القومي (انظر الجزء 3-4 المعنون الأولوية للبث الحي،

10 Public Association « Journalists »/IMS, Political Extremism, Terrorism and the Media in Central Asia, 2008, Bishek/ Copenhagen

الصفحة 74). ويمكن أن يكون للحظر المطبق على نشر المعلومات أسبابه الخاصة، ولكن يمكن استخدامه أيضاً لمراقبة المعلومات، وعند الحاجة، حماية السلطات من النقد المحتمل.

والإرهاب موضوع ينظمه القانون بدقة نظراً للأخطار التي يمثّلها فضلاً عن حساسيته السياسية الشديدة. فهل يعتبر تصفح المواقع الشبكية للجهاديين، على سبيل المثال، أو محاولة الاتصال بأعضاء التنظيمات الإرهابية قانونياً؟ وهل يجوز تصوير العمليات الجارية للأجهزة الأمنية؟ وإلى أي مدى يمكن لوسائل الإعلام أن تطالب بسرية مصادرها باسم حرية الصحافة، عندما تطلب قوات الشرطة معرفة مصدر المعلومات باسم أمن الدولة؟ وما انعكاسات فرض حالة طوارئ على وسائل الإعلام؟ وتختلف القواعد من بلد لآخر، وقد لا يكون التذرع بالحرية كافياً لإنقاذ وسائل الإعلام من القوة الضاربة للقانون.

ويتغلغل القانون كذلك في الممارسات الصحفية والروتين الصحفي. ويمكن أن يؤدي الرفض العام الذي يستحثه التطرف العنيف أو الضغط الإعلامي إلى دفع وسائل الإعلام إلى عدم توخي الحذر في طريقة توصيفها لشخص مشتبه بتورطه في ارتكاب عمل إرهابي، والمخاطرة بتجاهل قانون الحق في الخصوصية والحق في افتراض البراءة.

وينطوي كل قرار تحريري على إجراء تقييم دقيق للمخاطر القانونية المترتبة عليه وتحمل التبعات المحتملة لأعمال معينة. وعلى سبيل المثال، هل تكون وسائل الإعلام على استعداد لأن ترفض الكشف عن هوية مصدر معين مقابل المخاطرة بالحكم على أحد الصحفيين أو كبار المديرين فيها بالسجن؟

2-5 العلاقات مع السلطات

لا تستطيع وسائل الإعلام أن تنجز مهمتها المتعلقة بخدمة المصلحة العامة إذا لم تتمتع بحرية الإبلاغ. ويمكن تعليق هذه الحرية لفترة معينة في حالات محددة تشهد مخاطر أمنية حقيقية.

إلا أن هذه القيود يمكن أن تكون مفرطة. وعلى سبيل المثال، طلب المجلس الكيني لوسائل الإعلام في تموز/يوليو 2016 من السلطات تقديم مزيد من المعلومات عن الإرهاب وإجراءات مكافحة الإرهاب. وأشار السيد فيكتور بوير، نائب مدير المجلس، إلى أن الحقائق التي تنشرها السلطات غير كافية، مما يدفع الصحفيين إلى البحث عن المعلومات في الصحف الدولية وكذلك في شبكات التواصل الاجتماعي التي تستخدمها الجماعات الإرهابية، وهو ما قد يؤدي إلى اتهامها بنشر دعاية الإرهابيين.[11]

وتهتم السلطات «اهتماماً خاصاً» بالصحفيين القائمين على تغطية الإرهاب، نظراً لأنه موضوع يمس الأمن القومي وسمعة القوات الأمنية والسلطات السياسية. ويتعرض

11 http://www.standardmedia.co.ke/article/2000206898/media-council-pushes-for-access-to-information-on-terrorism-cases

حقوق وسائل الإعلام في ظل الديمقراطية

لخصت الرابطة العالمية للصحف في عشية اليوم العالمي لحرية الصحافة في عام 2005 الحقوق التي ينبغي أن تضمنها كل الديمقراطيات لوسائل الإعلام:

1 - **حق الحصول على المعلومات الرسمية**، على النحو المنصوص عليه في التشريعات المتعلقة «بالحق في المعرفة». وتشير الرابطة إلى أنه يمكن فرض تصنيفات أمنية أكثر صرامة بشأن المسائل الحساسة المتعلقة بالجيش أو المخابرات، ولكنها يجب أن تخضع إلى فحوص دقيقة لتجنب المحاولات غير المبررة لتقييد الرأي العام، ولا سيما فيما يتعلق بالقرارات السياسية؛

2 - **حق الصحفيين في حماية مصادرهم السرية**، وما يتصل بها من حماية ضد التفتيش غير اللائق وضد مراقبة الاتصالات دون إذن قضائي؛

3 - **حق الصحفيين في تغطية جميع الجهات المشاركة في النزاع**، بما في ذلك الإرهابيون؛

4 - **ضمان عدم الملاحقة القضائية** في حالة نشرهم لمعلومات سرية؛

5 - **حظر «الدعاية السوداء»**، أي نشر مقالات كاذبة أو مضللة تحت ستار العمل الصحفي، والسماح للسلطات بأداء دور الصحفيين.

الصحفيون أنفسهم لمخاطر الوضع تحت المراقبة والمنع من إجراء التحقيقات الصحفية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، بل والاتهام بالتواطؤ، والإدانة.

وأشار الصحفي النيجيري بيتر نكانغا، في عام 2014، إلى أن «استهداف صحفي وهو يحقق في قضايا تتعلق بالمصلحة العامة يرقى إلى حرمان عامة الجمهور من تداول معلومات صحيحة عن قضايا تؤثر في رفاهيتهم. ويمثل ذلك هجوماً على المجتمع.»[12]

وعندما يقع هجوم إرهابي، على الصحفيين أن يواصلوا، أكثر من أي وقت مضى، تأدية دورهم الإعلامي والعمل «كسلطة مضادة». وعليهم عدم انتظار البيانات الرسمية بتذلل، ولكن البحث بأنفسهم عن المعلومات والتحقق من دقتها قبل نشرها، واضعين في اعتبارهم مسؤولياتهم.

ويجب أن تُحدد بوضوح العلاقات مع الأجهزة الأمنية والاستخبارية. وحتى إذا أدت الهجمات إلى «وحدة مقدسة» وحتى إذا نادت السلطات بالوطنية، فإن وسائل الإعلام ليست

12 https://www.indexoncensorship.org/2014/06/nigeria-targeting-journalists-boko-haram/

تابعة للحكومة. فهي تحافظ على مهمتها المتمثلة في رقابة السلطات وتزويد المواطنين بمعلومات حرة.

وفي نيسان/أبريل 2016، تساءل جيمس رودجرز أستاذ الإعلام بجامعة سيتي في لندن (المملكة المتحدة): «إلى أي مدى ينبغي لرؤساء التحرير أن يأخذوا على محمل الجد التحذيرات الواردة من مصادر مجهولة وصادرة عن الأجهزة الأمنية بشأن التهديدات الإرهابية؟ وهل هي معلومات ذات أهمية لسلامة المواطنين أو عملية تلاعب تهدف إلى تأمين مصادر تمويل إضافية ؟»[13]

ويتضمن هذا النهج بشكل خاص اختبار شرعية تحجج السلطات بالسرية. ويجب بالطبع رفع مستوى المسؤولية لعدم تحقيق مصالح الإرهاب، ولكن لا يمكن قبول حجة أسرار الدولة أو حب الوطن إذا كانت تهدف إلى التستر على الإجراءات غير القانونية أو غير المعقولة للسلطات. ولا يكون الخط الفاصل بين ما يجب التكتم عليه وما يجب الكشف عنه واضحاً في جميع الحالات، ولكن يجب طرح السؤال باستمرار، ويجب فحص ادعاءات السلطات بانتظام.

6-2 تحديد «إطار» الإرهاب

يعتبر «تأطير» تغطية الإرهاب مسألة بالغة الأهمية. ويشير بيبا نوريس ومونتاج كيرن وماريان جاست إلى أن هذا التأطير يتعلق «بالهياكل التفسيرية التي يستخدمها الصحفيون لوضع أحداث معينة ضمن سياقها الأوسع نطاقاً».[14] وينطوي التأطير على اختيار جوانب وزوايا محددة للواقع، وتفضيلها عند وصف الموضوع الجاري تغطيته، وتعريفه، وتفسيره وتقييمه على المستوى الأخلاقي.

ولا يكون هذا الاختيار اختياراً واعياً ضمن وسائل الإعلام في جميع الأحيان، ويمكن أن يعكس أُطراً وضعتها جهات أخرى مثل السلطات، وكذلك شخصيات بارزة أو مراكز الدراسات، أو ألهمتها ممارسات صحفية من قبيل إعطاء الأولوية لأحداث مجاورة أو مثيرة للعاطفة، أو لأي تصورات أيديولوجية مسبقة. غير أن الإطار الذي يتم اختياره يكون بالغ الأهمية. ويمكن أن يؤثر في ردود فعل الجمهور والسلطات. وعلى هذا النحو، يشير بروك بارنيت وأمي رينولدز[15] إلى أن الطريقة التي وضعت بها وسائل الإعلام الأمريكية إطار هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 كانت تدعو، لا محالة، إلى رد عسكري قوي. فقد نقلت الصحافة على نطاق واسع تصريحات السياسيين الذين اقترحوا رداً عسكرياً، فضلاً عن تصريحات مواطنين أمريكيين عاديين أعربوا عن رغبتهم في الانتقام.

وأثناء الحرب الباردة، تم تفسير معظم الأعمال الإرهابية في إطار المواجهة الأيديولوجية الجيوسياسية بين الشرق والغرب. ومنذ سقوط حائط برلين وظهور الإرهاب المصحوب

13 http://www.city.ac.uk/news/2016/april/terror-attacks-put-journalists-ethics-on-the-frontline
14 Framing Terrorism: The News Media, the Government, and the Public, Routledge, 2003, p. 10
15 Terrorism and the Press. An Uneasy Relationship, p. 129

«بدوافع إسلامية» (انظر الجزء 4-3 المعنون الكلمات، الصفحة 53)، تتم تغطية الأعمال الإرهابية في أغلب الأحيان من منظور مماثل لنظرية «صراع الحضارات» التي وضعها صامويل هونتيغتون الأستاذ السابق بجامعة هارفارد.

غير أن النموذج شديد التشابه في الحالتين، ومستوحى من فكر مانوي وثنائي للمعلومات: هم ضدنا، والأشرار ضد الأخيار. وبالتالي يمكن أن يختلف تأطير نفس الأحداث اختلافاً جذرياً وفقاً للتصور المسبق لوسائط الإعلام. ففي حين ستقوم بعضها بالبحث في المعلومات عما يثير الفرقة بين المجتمعات، فستختار غيرها الحقائق التي تبين ضرورة التعايش معاً وإمكانية تحقيق ذلك. وعلى هذا النحو، قام عدد من وسائل الإعلام الأمريكية بنشر مقالات أكثر إيجابية عن المواطنين الأمريكيين العرب أو المسلمين في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر.[16] وكان التأطير يهدف إلى تجنب الانتقام من مجموعة أمريكية بعينها ويشدد على أهمية الرد وفقاً للقانون وليس التمييز في مواجهة التحدي الذي أطلقه تنظيم القاعدة. وعند التفكير في مسألة التأطير، من الأهمية بمكان تجاوز ردود الفعل القطعية للصحافة، والتوافق المصطنع في الآراء، و«الأمور البديهية»، والمسائل الانتخابية بغية تقديم رؤى مختلفة، وتعددية وناقدة.[17]

ففي حين ستقوم بعضها بالبحث في المعلومات عما يثير الفرقة بين المجتمعات، فستختار غيرها الحقائق التي تبين ضرورة التعايش معاً وإمكانية تحقيق ذلك.

وقد يتغير إطار العمل الإرهابي مع مرور الوقت. فبعد فترة معينة، حين تزول صدمة الهجمات، تتخلى وسائل الإعلام عن الإطار الموحد أو الوطني الصارم الذي وضعت نفسها فيه، وتُدمج مجموعة أكثر تنوعاً من وجهات النظر والآراء. وبعد هجمات باريس في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أشار كريس إليوت، المسؤول عن القواعد المهنية بمجلة ذا جارديان البريطانية اليومية، إلى أنه «إذا قال أحد بعد هذه الأعمال الفظيعة إن سياسات الغرب قد تكون أحد الأسباب، فلن يكون صوته مسموعاً. أما بعد ثلاثة أيام، فيمكن الاستماع إلى هذا الرأي.»[18] ويُعبر عن التأطير من خلال اختيار أو رفض المواضيع، وتسلسلها، وموضع عرضها، واختيار المتحدثين والصور. ولكنه يمكن أن ينعكس أيضاً في استخدام بعض الكلمات وبعض النعوت.

ومن خلال المقارنة بين هجومين، أحدهما وقع في بيروت في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والآخر في باريس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بيّنت نادين أجاكا، الصحفية اللبنانية الأمريكية كيف كان عدد قليل من الكلمات كافياً لفرض إطار يمكن أن يؤثر في مشاعر الجمهور. فقد وصفت بعض وكالات الأنباء الهجمات في بيروت على أنها هجوم ضد «حي

16 Brigitte L. Nacos, Oscar Torres-Reyna, «Framing Muslim-Americans Before and After 9/11», in Framing Terrorism

17 http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/state/crs-terror-media.htm

18 https://www.theguardian.com/commentisfree/2015/nov/23/what-we-got-right-and-wrong-in-coverage-of-the-paris-attacks

من معاقل حزب الله، الميليشيا الشيعية التي تساندها إيران». ويؤدي إدراج الحي في سياق مجتمعي وجيوسياسي، ودمج الهويات المتنوعة الموجودة فيه، إلى اعتبار أن هذه الجريمة طبيعية نوعاً ما، بما أن الميليشيا الشيعية اللبنانية عدو لتنظيم الدولة الإسلامية. ولم يكن هناك توصيف مماثل في تغطية هجمات باريس، ولم تشر وسائل الإعلام إلى التدخل العسكري الفرنسي ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلا هامشياً.[19]

> «عندما جاء ريزارد كابوشنسكي، أشهر مراسل حربي في العالم إلى بوغوتا، رد على أحد الصحفيين بأن ما يشاهده في الحرب هو الحنان والتضامن والتسامح، وأن من يراهم هم الأطفال والشيوخ والحوامل».

و«التأطير» يعني أيضاً التعبير بقوة أكبر عن فلسفة خاصة بالصحافة. ويروي الأستاذ الكولومبي في أخلاقيات الصحافة خافيير داريو ريستريبو، قصة مفيدة في هذا الصدد فيقول «عندما جاء ريزارد كابوشنسكي، أشهر مراسل حربي في العالم إلى بوغوتا، رد على أحد الصحفيين بأن ما يشاهده في الحرب هو الحنان والتضامن والتسامح، وأن من يراهم هم الأطفال والشيوخ والحوامل». وقد كان بإمكانه أن يقول، مثلما يقول العديد من المراسلين الآخرين، إننا نذهب إلى الحرب لمقابلة الأبطال، من أمثال رامبو، ومحبي القوة والقسوة، ولكن بالنسبة إلى هذا الصحفي البولندي، فإن الحرب، التي تمثل مزبلة التاريخ والساحة التي تزول فيها جميع الأسباب التي تدعو إلى الإيمان بالإنسان، تتحول إلى تحد عندما نواصل البحث بين الركام عما تبقى من إنسانية وعن الأسباب التي تدعو إلى عدم فقدان الثقة بالإنسان.»[20]

وشأنها شأن جزء من الجمهور والسلطات التي تكون في حالة صدمة بعد الهجمات، تميل بعض وسائل الإعلام إلى اعتماد إطار عسكري، والتنديد بالحالمين الأبرياء والدعوة إلى اللجوء إلى الأساليب «الأكثر فعالية» لمواجهة تحدي الإرهاب. وقد يجعلها ذلك تضرب بما يعرّف أخلاقيات المجتمع والتزامه بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عرض الحائط.

ويشير جيل برتراند وماثياس ديلوري إلى أن «الحرب ضد الإرهاب تتم من خلال خطاب (إنساني) لا يرى، بطبيعة الحال، عنفه الذاتي.[21] وتتسم الخطابات الطائفية أو العرقية بأنها تُظهر العنف الذي تنطوي عليه بوضوح. وعلى عكس ذلك، لا تعبر الخطابات «العصرية» «والليبرالية» «والإنسانية» عن العنف الخاص بها.» وهو بالتأكيد أمر يستحق التفكير فيه.

وتترتب على التأطير حتماً آثار على العمل المهني والوقائعي لوسائل الإعلام. فيمكنه مثلاً أن يؤدي إلى إهمال الضحايا المدنيين الذين يقعون بسبب الانتقام من أعمال إرهابية، أو التكتم على الإساءات التي يرتكبها الطرف الذي تتبعه وسائل الإعلام، مما يثير مسائل تتعلق بالممارسة الصحفية (المساواة والحياد والصدق) والأخلاقيات الإنسانية (الشعور بالإنسانية).

19 http://www.theatlantic.com/international/archive/2015/11/paris-beirut-media-coverage/416457/
20 http://www.redalyc.org/pdf/160/16008104.pdf
21 Terrorisme, émotions et relations internationales, Myriapode, 2015, p. 74

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2001، أشارت وكالة سي إن إن القائمة في أتلانتا (الولايات المتحدة)، في مذكرة أحيلت إلى إدارة التحرير، إلى أنه «نظراً لفداحة خسائر الأرواح البشرية في الولايات المتحدة، علينا أن نراعي ألا نركز تركيزاً مبالغاً فيه على الضحايا والمحن في أفغانستان التي ستكون حتماً جزءاً من الحرب».[22]

ولم تبدأ الصحف الأمريكية سوى في عام 2004 في إعلام القراء عن ممارسة التعذيب في سجون الولايات المتحدة في باغرام أو أبو غريب، في حين أن منظمات حقوق الإنسان كانت قد نددت بالفعل بهذه الممارسات.[23]

ولم تُغط أيضاً انعكاسات استخدام الطائرات بدون طيار على الأهالي المدنيين الباكستانيين بشكل كاف لفترة طويلة لأن وسائل الإعلام اعتبرت هذه الهجمات مشروعة إذ كانت مقتنعة بضرورة مكافحة المنظمات الإرهابية بشراسة. وأشارت الصحفية تارا ماكيلفي إلى أنه «عندما تشن الطائرات دون طيار ضربات، لا تُطرح الأسئلة الهامة ولا تقدم الإجابات».[24] وإذا كان لمثل هذا التأطير أسبابه، فإنه يمكن أن يفضي إلى تحيز الصحافة عن عمد.

ويمر التأطير أيضاً بتفسير الأسباب العميقة للإرهاب. وعلى الصحفيين توخي الحذر الشديد من النظريات القطعية والمعادلات الحاسمة، نظراً لأن هناك تصورات أيديولوجية مسبقة تتخفى وراء العديد من التفسيرات التي تدعمها في بعض الأحيان آراء الخبراء، وتكون هذه التصورات المسبقة قوية لدرجة أنها تحول دون اتباع نهج مستقل إزاء الظاهرة.

وهل تمخض الإرهاب عن البؤس الاجتماعي؟ وهل هو ناتج عن التدخل الدولي؟ وما هي فترات التاريخ التي تلهمه؟ وما الدور الفعلي للدين؟ وهل الجهاد ناجم عن التطرف الإسلامي، أو عن أسلمة التطرف كما يقول الباحث الفرنسي أوليفييه روا (انظر الجزء 4-3 المعنون الكلمات، الصفحة 53) ولا تحدد الإجابات على هذه الأسئلة الخطوط التحريرية لوسائل الإعلام فحسب، ولكنها تحدد أيضاً في كثير من الأحيان اختيارات التغطية الصحفية.

7-2 ضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان

إن سلامة المواطنين وحقهم في الحياة حق إنساني أساسي من حقوق الإنسان، وعلى الدول الاتزام باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة هذا الحق. ومن أجل ذلك، يمكنها ألا تتقيد مؤقتاً وضمن إطار صارم ببعض الحقوق والحريات.

ولكن احتمال حدوث ردود فعل مبالغ فيها تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان منتشر في كل مكان. فقد تكون القيود المفروضة على حرية التعبير مفرطة، وتدابير المراقبة غير متناسبة، وعمليات التفتيش والاعتقالات تعسفية. ويمكن توسيع نطاق تعريف «العمل الإرهابي» على

22 Susan في ه‌ردهشتسه ،https://www.theguardian.com/media/2001/nov/01/warinafghanistan2001.september112001
Moeller, Packaging Terrorism, p. 5
23 http://www.cjr.org/feature/failures_of_imagination.php
24 http://www.cjr.org/feature/covering_obamas_secret_war.php

نحو تعسفي لتجريم الآراء المشروعة داخل مجتمع ديمقراطي. وفي مكافحة الإرهاب، يمكن أن يؤدي التعاون الدولي أيضاً إلى ممارسات خطيرة. وعلى سبيل المثال، كيف يمكن العمل مع الأجهزة الاستخبارية لأنظمة دكتاتورية دون أن يتخلى الفرد عن مبادئه؟ ولم تغطِ الصحافة هذه المجالات غير الواضحة تغطية كافية، وهي مجالات يمكن أن تقحم الديمقراطيات نفسها فيها في أي وقت، رغبة منها في الدعوة إلى الواقعية في عالم مليء بالقسوة.

وتعتبر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[25]، ولا سيما مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (يشغل المحامي البريطاني بِن إيمرسون هذا المنصب منذ آب/أغسطس 2011)، مرجعية قيّمة لتقييم مدى مشروعية تدابير مكافحة الإرهاب وامتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد طوّرت رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان، على المستويين المحلي والدولي، مثل هيومن رايتس ووتش،[26] ومنظمة العفو الدولية،[27] والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان[28] ولجنة الحقوقيين الدولية[29] نظمها الخاصة برصد الإرهاب ومكافحته.

وتأخذ بعض وسائل الإعلام على عاتقها مهمة التحقق من مدى امتثال تدابير مكافحة الإرهاب للقوانين الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالتالي، عقب هجمات 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أطلقت صحيفة لو موند مدونة «مرصد حالة الطوارئ».[30]

ويمكن أن تقوض مكافحة الإرهاب المساواة بين المواطنين أمام القانون، وهو تمييز يُعبر عنه على سبيل المثال في التفتيش الانتقائي الذي يستهدف من له سحنة وجه معيّنة أو التمييز بحق «من لهم وجوه ذات ملامح معيّنة» وما إلى ذلك. والحال أن الانتباه لسياسات التنميط العرقي والديني يتسم بأهمية خاصة إذ يعتبرها العديد من الخبراء غير فعالة، لأن هذه الأساليب تخلق استياءً شديداً داخل المجتمعات المطالبَة بالتعاون مع قوات الأمن.

2-8 في مواجهة الخوف

يتمثل أحد أهداف الإرهاب في بث الخوف والقلق اللذين يدفعان المواطنين بدورهما إلى المطالبة باعتماد تدابير متسلطة وإلقاء اللوم الجماعي بارتكاب هجوم ما على طائفة محددة، وهو ما يخدم مصالح الإرهابيين.

ويحاول الإرهاب الكشف عن «نفاق الديمقراطيات» وإثارة الاستقطاب في المجتمعات. وتفيد جيسيكا ستيرن، من جامعة هارفارد (الولايات المتحدة)، بأن «الهدف من الإرهاب هو أن يدفعنا إلى رد الفعل المفرط».

25 http://www.ohchr.org/FR/Pages/WelcomePage.aspx
26 https://www.hrw.org/topic/terrorism-counterterrorism
27 http://www.amnesty.eu/en/news/press-releases/eu/human-rights-in-the-eu/human-rights-and-counter-terrorism/
28 https://www.fidh.org/fr/themes/terrorisme-surveillance-et-droits-humains/lutte-contre-le-terrorisme-et-protection-des-droits-humains-analyses
29 http://www.icj.org/
30 http://delinquance.blog.lemonde.fr/2015/11/23/observons-letat-durgence/

ومن دواعي قلق اليونسكو، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن «بناء حصون السلام في عقول الرجال والنساء»، ما تسببه أعمال عدد قليل من الأفراد على طرفي المجتمع من استياء وشبهات تجاه مجموعات كبيرة من الناس. فالخوف من أقوى المشاعر وأكثرها تأثيراً. وقد يدفع الخوف الأفراد المنفتحين والمتسامحين إلى التحيز والتمييز. وقد يكون الشعور بالخوف قوياً مهيمناً فيحدد نتائج الانتخابات أو يتجلى في وضع سياسات شديدة القسوة تستهدف الجماعات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

فالخوف من أقوى المشاعر وأكثرها تأثيراً. وقد يدفع الخوف الأفراد المنفتحين والمتسامحين إلى التحيز والتمييز.

وإن الأسلوب المستخدم لتغطية الأعمال الإرهابية بالغ الأهمية ليحتفظ الناس بهدوئهم وتجنب أن يؤدي الخوف إلى انقسام المجتمع. وتشتمل الممارسات الصحفية التي قد تمنع تحوّل الخوف إلى ذعر أو فزع على التحكم في تدفقات المعلومات، والتحقق من صحتها ودقتها. وعلى وسائل الإعلام أن تتذكر أنه بالرغم من أن الإرهاب فريد في قدرته على إحداث الصدمة والتخويف، فإن مستوى المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المواطن تظل قليلة نسبياً، ولا سيما حين نقارنها بعوامل أخرى عديدة ليس لها نفس الأثر العاطفي.

ولكن هل من العجيب أن المواطنين الذين يشاهدون تغطية مستمرة لهجمات يوماً بعد يوم قد يقتنعون بأنهم معرضون لخطر وشيك؟ فيتعلق الأمر بتقدير التهديدات والتحديات التي تواجهها السلطات والمجتمع بهدوء، دون الاستسلام لإغراء المبالغة وإثارة العاطفة والبحث عن الإثارة ودون الاستكانة للضغوط التي يمارسها العالم السياسي وللاعتبارات المالية التي تستغل الشعور بانعدام الأمن والقلق.

2-9 الصحافة الشاملة للجميع

توجه وسائل الإعلام بصفة عامة رسائلها إلى جمهور معين، يُحدد وفقاً لمعايير القرب أو الجوار، أو السوق أو الهوية السياسية والاجتماعية والوطنية والدينية. وتميل إلى الاهتمام بأولويات جمهورها المستهدف. ومن الناحية الأخرى، يدعي الإرهاب الارتباط بمجتمع معين، أو يستهدف مجتمعاً بعينه.

ويجب أن تعمل وسائل الإعلام على تفسير خصائص الهجمات، ولكن لا يمكن أن تقوم بذلك إن لم تكن مستعدة لتغطية الجانب الآخر، وأن تبين أنها تراعي التنوع.

وهذا النهج ليس «سياسياً» فحسب. فهو يحدد في واقع الأمر جودة الصحافة. و«الصحافة الشاملة للجميع» فقط هي التي يمكنها تطوير مصادر مختلفة للمعلومات، سواء كانت من الأفراد أو الجمعيات أو المؤسسات، التي ستكون أساسية في وسط الأخبار لتقديم رؤية تعددية ومتوازنة عن الأخبار. وتتوقف القدرة على الاستجابة للأحداث المفاجئة على الوقت الذي يستغرقه وضع سياسة تحريرية تتقبل التنوع. وتنطوي الصحافة الشاملة للجميع مثلاً

على تعيين صحفيين من جميع طوائف المجتمع، والاستعانة بالعديد من الشهود والخبراء، وتغطية المجتمعات بصورة طبيعية وعادية بدلاً من التوجه إليها لمجرد الحصول على معلومات عن الحوادث التي يمكن أن تجعل أفرادها مجموعة من الجناة أو الضحايا.

غير أنه ينبغي ألا يؤدي الحرص على الإدلاء بمعلومات بشأن تنوع الطوائف إلى الوقوع في مأزق الصحافة الطائفية، واحتمال إغفال التهديد الذي يمثله الإرهاب بالنسبة إلى المجتمع ككل وإلى القيم المشتركة. وأشار فرانك برووني المعلق الصحفي بصحيفة نيويورك تايمز، معلقاً على المذبحة التي ارتُكبت في ملهى ليلي يرتاده المثليون في أورلاندو في 12 حزيران/يونيو 2016، إلى أن «هذه المواقع لا تُستهدف عشوائياً أبداً. ولكن دعنا نتكلم بوضوح فإنها لم تكن مجرد هجمة على مجموعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية مثلما لم يكن الهجوم على مجلة تشارلي هيبدو هجوماً على الفكاهيين وحدهم. فقد كانت هاتان المذبحتان موجهتان ضد الحرية نفسها. فكلاهما استهدف مجتمعات تحتضن تنوع الفكر والاعتقاد والحب. ومن شأن الحديث عن هاتين المذبحتين عن كثب أن يجعلنا نفقد الرسالة الأكبر وعمومية الخطر والقضايا الحقيقية.»[31]

2-10 التفكير على نطاق عالمي

للصحافة قوانينها. كما أن لها أفقها، التي يحددها القرب الجغرافي أو الاجتماعي أو الثقافي. وكل يوم، تغض وسائل الإعلام الدولية النظر عن أعمال العنف الإرهابي لأنها تحدث في بلدان تُعد «غير مهمة»، أو بعيدة عن المنابر العالمية لوسائل الإعلام التي يدور حولها الاهتمام الدولي؛ أو لأنها أصبحت شائعة في هذه البلدان أو لأنها لا تؤثر تأثيراً مباشراً في مواطني أو مصالح البلدان الأقوى.

> **كل يوم، تغض وسائل الإعلام الدولية النظر عن أعمال العنف الإرهابي لأنها تحدث في بلدان تُعد «غير مهمة».**

ولكن إذا كان الإرهاب يضرب منطقة محلية بعينها، فإنه يستدعي في جميع الأحوال تقريباً نهجاً عالمياً فيما يخص المعلومات. وحتى إذا كان مرتكبو الهجمات الإرهابية في باريس أو بروكسل كانوا يدعون انتماءهم لتنظيم الدولة الإسلامية القائم في سوريا والعراق، فلم يكونوا بعيدين أو من «مكان آخر». فقد كانوا بالفعل على بعد خطوات، في أحياء بروكسل، أو في ضواحي باريس. ويفرض واضعو العبوات أو خاطفو الرهائن روابط بين البلدان التي ينشطون فيها، وتلك التي يأتون منها، وبلدان الضحايا الذين يستهدفونهم والدول التي تقاتلهم.

ويشير فيليكس سوه، نائب رئيس تحرير صحيفة ستراتيس تايمز (سنغافورة)، إلى أنه «إذا قمنا بتوصيل جميع نقاط الإرهاب، سنجد أن جميع بلدان جنوب شرق آسيا تقريباً متصلة

31 http://www.nytimes.com/2016/06/13/opinion/the-scope-of-the-orlando-carnage.html?ref=opinion

ببعضها البعض. فكلنا يعيش نفس المصير. إلا أن وسائل الإعلام الموجودة في المنطقة لا تتبع نهجاً شاملاً واحداً في هذه الكارثة وتشير كل واحدة في طريقها الخاص.»[32]

وتتعلق هذه المعاينة أيضاً بوجود مجموعات وطنية أو عرقية أو دينية تنتشر في جميع أنحاء العالم عبر شتاتها. وتتأثر هذه المجموعات بالأحداث التي تجري في البلد الأم وبلد إقامتها. وقد يؤيد بعض أعضاء هذه المجموعات الأعمال التي ترتكبها التنظيمات العنيفة، أو يتغاضوا عنها على أقل تقدير وبين أرض الوطن وأرض المنفى، تنتقل المعلومات عبر فضاء إعلامي عالمي.

ويحدث الإرهاب وسط مجموعة من المصالح والتصورات المتداخلة. فقد أصبح العالم «مدينة عالمية»، وهو ما أشار إليه الأستاذ بجامعة أكسفورد تيموثي غارتون آش في مجلة فري سبيتش. وقال أيضاً «بفضل الاتصالات الإلكترونية، فإن ما يتم نشره في برادفورد بالمملكة المتحدة غالباً ما سيمكن الوصول إليه في لاهور بباكستان والعكس صحيح. وإذا كانت معايير حرية التعبير تختلف اختلافاً كبيراً بين المكانين، على سبيل المثال، إذا كان من العادي قبول نقد الإسلام في مكان وعدم قبوله في مكان آخر، ستزيد احتمالات الاستجابات العنيفة في البلدين.»[33]

ويجب على وسائل الإعلام أن تهتم، خارج إطار نشرات الأخبار والأنباء الطارئة، بهذه البلدان و«المناطق الأخرى» التي تبدو بعيدة جداً، بل وغير هامة، حتى يأتي اليوم الذي يقع فيه حدث أو هجوم يعيد خلط الأوراق. ويبيّن السؤال الذي طرحه الصحفي روي غوتمان، الحائز على جائزة بوليتزر عام 1993، في كتابه المعنون كيف فاتتنا القصة؟ كيف أدى غياب أي تغطية إعلامية كبيرة في أفغانستان («البعيدة جداً، والمعقدة جداً») في تسعينات القرن الماضي، عقب هزيمة السوفيات، إلى أن «يفوتنا» ظهور طالبان والقاعدة، حتى وقوع هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. وبالمثل، كانت التغطية الصحفية لظهور تنظيم الدولة الإسلامية/داعش محدودة جداً لسنوات، بل وغير موجودة، في الصحافة الدولية الرئيسية. وبالتالي ظهر هذا التنظيم كوحش خرج فجأة من الصندوق، على الرغم من أنه كان ينمو لسنوات طويلة في المناطق السنية من العراق كما يوضح ذلك جوبي واريك في كتابه، صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا[34]، وكذلك جاسون بورك في كتابه التهديد الجديد القادم من الميليشيات الإسلامية[35]. كما لا توجد تغطية كافية للروابط بين ساحات العمليات المختلفة التي تعمل فيها الجماعات الإرهابية. وغالباً ما تتم تغطية ليبيا ونيجيريا وسوريا كجزيرات منفصلة عن بعضها البعض.

32 Shyam Tekwani (Ed.), Media and Conflict Reporting in Asia, Asian Media Information and Com-munication Centre (AMIC), 2008, p. 35

33 Timothy Garton Ash, Free Speech: Ten Principles for a Connected World, Atlantic Books, Londres, 2016, p. 19

34 33 Joby Warrick, Black Flags: The Rise of ISIS, Bantam Press, Londres, 2015

35 34 Jason Burke, The New Threat from Islamic Militancy, Bodley Head, Londres, 2015

وهذا الارتباط الوثيق بين المشهد الدولي والمشهد الداخلي أصبح أكثر تعقيداً بسبب أشكال العنف المتداخلة. ويحتدم الإرهاب عند ملتقى جميع أشكال الجرائم والاتجار والفساد. فهو يقتات من تفكك الدول الرازحة تحت ضغط عولمة غير مسيطر عليها بشكل جيد وظهور جهات فاعلة قوية من «شبه الدول».

ويفترض النهج العالمي، أي النهج الذي يبيّن الواقع في عالم متداخل، الانتقال إلى ما هو أبعد من مجرد تغطية بحتة للأحداث في الهجمات الإرهابية التي تقع في «مناطق بعيدة». وعلى الرغم من أن معايير الجوار الصحفي لها قوانينها المشروعة، فمن المهم أيضاً الاهتمام بأثر الهجمات الإرهابية على هذه المجتمعات «البعيدة»، وبالخسائر البشرية والتداعيات السياسية، مثلما يحدث في الهجمات القريبة.

وهل يمكن لهذا النهج العالمي الذي يبرره المنطق، أي حقائق العالم الجديدة، أن يمتد أيضاً إلى العاطفة؟ وغالباً ما تؤثر معايير الجوار في مدى استياء الصحافة من الهجمات التي تُرتكب ضد المدنيين. ولكن هل هذا التصرف مقبول من الناحية الأخلاقية والإنسانية؟ وتساءل كريستوف أياد الصحفي بصحيفة لو موند «هل تسري القواعد التي وضعناها لأنفسنا فيما يتعلق بالرهائن الغربيين على الجنود والمدنيين العراقيين الذين يتعرضون لبطش الجهاديين؟»[36]

ولماذا لا تسفر المجازر التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في نيجيريا أو شمال الكاميرون عن استياء حقيقي في أوروبا ؟ ولم يتحرك المجتمع الدولي إلا وقتَ اختطاف ما يزيد عن 200 تلميذة في مدينة شيبوك في نيسان/أبريل 2014 وذلك من خلال حملة #BringBackOur-Girls. وكانت تغطية الهجمات الأخرى، من قبيل الهجوم الذي أودى بحياة 2000 شخص في باغا على حدود تشاد في كانون الثاني/يناير 2015، ضعيفة جداً مقارنة بتغطية الهجمات التي وقعت في نفس الوقت في باريس. وكتب الجنوب أفريقي سيمون أليسون الصحفي بوكالة دايلي مافريك «أنا تشارلي، لكنني باغا أيضاً»، غير أنه كان بمفرده في ذلك.[37]

> **التفكير على نطاق عالمي أمر بالغ الأهمية في مكافحة الإرهاب. والمسألة لا تتعلق بالإنسانية والفعالية فحسب، بل بمسألة جودة الصحافة أيضاً.**

وبالمثل، لماذا جذبت هجمات باريس التي وقعت في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 هذا القدر الكبير من الانتباه في حين لم يستحق اللبنانيون الأربعون ضحايا تفجير بيروت في اليوم السابق إلا تغطية بسيطة؟ وتساءل محمد غيلان على تويتر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 «ما الذي يثير قدراً أكبر من الحزن؟ هل هي هجمات باريس أم أن هجمات بيروت لم

36 http://www.lemonde.fr/actualite-medias/article/2014/09/25/les-medias-face-a-l-etat-islamique_4494681_3236.html
37 http://www.dailymaverick.co.za/article/2015-01-12-i-am-charlie-but-i-am-baga-too-on-nigerias-forgotten-massacre/

تحظ إلا بجزء بسيط من الاهتمام العالمي الذي أعطاه العالم لباريس حظيت به باريس اليوم التالي؟»[38]

أنحن أمام صحافة الجوار أو أمام إهمال مذنب ؟ فالمشاكل المتعلقة بالأمن والوصول والاتصالات في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، في شمال نيجيريا مثلاً، تفسر جزئياً هذا التفاوت في التغطية الصحفية، شأنها في ذلك شأن تصرفات الحكومات المحلية التي تختار بعضها عدم التصرف بعنف إزاء الأعمال التي تُرتكب على أراضيها.[39]

ويشير الأستاذ الأسترالي فولكر هانوش إلى أنه من الصعب جداً أن تتغير الممارسات الروتينية للصحافة بسبب عزوف جمهور البلد وعدم اهتمامه بالبلدان «التي ليست مثلنا»،[40] أو التي ليس لها أي دور على الساحة الدولية. ويضيف «يجب أن يتحمل الجمهور جزءاً من اللوم».

ويشير مايكل فييفيوركا ودومينيك وولتون في كتابهما الإرهاب في الأخبار الرئيسية[41] الصادر عام 1987 إلى أن «إضفاء الطابع الوطني على المعلومات، والتعبئة الضعيفة للرأي العام فور وقوع الأحداث التي لا تؤثر مباشرةً في مواطني البلد أو أراضيه، يمثلان عائقاً أمام مشروع التعبئة العامة للديمقراطيات ضد الإرهاب.» وبال تالي، فإن التفكير على نطاق عالمي أمر بالغ الأهمية في مكافحة الإرهاب. والمسألة لا تتعلق بالإنسانية والفعالية فحسب، بل بمسألة جودة الصحافة أيضاً. ولا يمكن إدراك حجم الإرهاب الحقيقي إلا من خلال نهج كهذا.

وكما قال الكاتب البريطاني جورج أورويل فإن وظيفة الصحافة لا تتمثل في إبلاغ الناس بما يريدون سماعه، ولكن إبلاغهم بالحقيقة، حتى ولو لم يكن أحد يرغب في سماعها.

38 http://www.lorientlejour.com/article/955193/beyrouth-paris-quand-les-internautes-libanais-sinterrogent-sur-une-solidarite-a-geometrie-variable.html

39 https://www.theguardian.com/world/2015/jan/12/-sp-boko-haram-attacks-nigeria-baga-ignored-media. Mais il est difficile de justifier des couvertures aux intensités aussi différentes

40 http://www.newstatesman.com/politics/media/2015/11/disproportionate-coverage-paris-attacks-not-just-media-s-fault

41 Gallimard, 1987, p. 70

3

النقاط الرئيسية

- هل ينبغي أن تكون الأولوية للبث المباشر؟
- هل ينبغي التزام الصمت الإعلامي أثناء العمليات الأمنية؟
- «تحديد مصادر « المعلومات و«توصيف» المخبرين
- تصحيح أي أخطاء على الفور وبوضوح
- توخي الحذر بشأن التسريبات والمصادر السرية
- توضيح سبب عدم الكشف عن هوية المصدر
- الاستعانة بخبراء، ولكن توخي الحذر
- تقدير الأمور حق تقديرها
- عدم تمجيد الإرهابيين
- احترام كرامة الضحايا، لا سيما الأطفال
- عدم التذرع باحترام الخصوصية لإنكار الحقيقة
- عدم منح الفرصة للآخرين «لتوصيف» عمل أو جماعة
- تجنب النهج الأيديولوجي الأخلاقي الذي يطمس الحقيقة
- تذكّر أن كلمات الجهاد والحرب وما إلى ذلك تشير إلى اختيار جانب معين
- التعامل مع الأرقام واستطلاعات الرأي بشيء من الحرص
- ما الذي ينبغي عرضه وكيف؟ تحقيق التوازن بين واجب الإعلام وأخلاقيات الاحترام
- نشر الصور الضرورية للأخبار دون اللجوء إلى الإثارة
- توخي الحذر بشأن نشر صور المارّة
- التحقق من صحة الصور قبل نشرها
- تجنب التعميم والخلط
- الإلمام بخطابات الكراهية والشائعات ونظريات والكشف عنها

© GUILLAUME PAYEN / NURPHOTO

الفصل الثالث

القواعد الأساسية

1-3 الشك والحذر

يشكّل تغطية الإرهاب تحدياً لوسائل الإعلام، نظراً لما تسببه من ارتباك وقلق، وما تستثيره من عطش للمعلومات الآنية، وما تنطوي عليه من قضايا سياسية، ورغبة كل طرف في التحكم بالسردية.

وبالتالي يمثل توخي الشك والحذر شرطاً دائماً. وتنطبق عبارة بطل المسلسل التلفزيوني الشهير «كولومبو» «آه، لدي سؤال آخر وأخير قبل أن أغادر» على تغطية الإرهاب نظراً لأنه مناسب لكل أوجه الاختزال وكل الحيل.

ويمكن القول، كما أشار الأستاذ والصحفي جيف جارفيس وقت الهجوم على ماراثون بوسطن في 15 نيسان/أبريل 2013، إن وسائل الإعلام ينبغي أن تطلق برنامجاً عنوانه «هذه هي المعلومات التي لا نعرفها حتى الآن».[1]

واعتمدت صحيفة نيويورك تايمز هذه العبارة في تغطية المذبحة التي وقعت في أورلاندو في 12 حزيران/يونيو 2016 ومجزرة نيس في 14 تموز/يوليو 2016، عندما نشرت مقالاً بعنوان «ما نعرفه، وما لا نعرفه».

وعند وقوع أي هجوم، تدخل وسائل الإعلام في حالة طوارئ وتعطي الأولوية للبث المباشر في سياق تسوده أجواء عدم اليقين وتملؤه مقتطفات إخبارية، وسط بيئة إعلامية يتزايد فيها نشاط الشبكات الاجتماعية الذي أصبح يفوق طاقتها. وتنتشر أشراك الشائعات والتضليل والعواطف

1 http://buzzmachine.com/2013/04/22/and-now-the-news-heres-what-we-dont-know-at-this-hour/

في كل مكان. فتنشر حسابات تويتر صوراً لأشخاص يُزعم أنهم مفقودون، وتعلن عن عمليات خطف رهائن لم تحدث، وتنشر مزاعم غير مؤكدة. وبالنسبة إلى وسائل الإعلام، يمثل الإحجام عن النشر قضية حاسمة، نظراً لأن أثر الإرهاب يزداد مع انتشار هذه الشائعات والأخبار الزائفة، إذ تصرف انتباه الشرطة عن المهام العاجلة وتؤدي إلى الارتباك والخوف بين السكان.

«إن الحكمة القائلة إننا لم نخطئ لفترة طويلة ليست مناسبة عندما يسعى الملايين إلى الحصول على معلومات موثوقة وسط انتشار الشائعات.»

وتنطوي ممارسة التدوين المباشر (نشر المعلومات على الإنترنت آنياً) على مخاطر دائمة تتعلق بالمبالغة في رد الفعل، حتى على مواقع الإعلام التقليدي. ودائماً ما يؤدي هذا المزيج من المعلومات التي يجمعها فريق التحرير، والواردة من مجموعة من المصادر الأخرى ومن ردود الفعل والتعليقات، إلى وضع وسائل الإعلام على حافة الخطوط الحمراء، حتى وإن طمأن البعض نفسه أو برر أفعاله بالقول إنه بوسعه تصحيح أي معلومة على وجه السرعة إذا تبيّن أنها خاطئة. ولكن كما كتب كريس إليوت، المسؤول السابق عن المعايير في صحيفة الغارديان البريطانية اليومية «إن الحكمة القائلة إننا لم نخطئ لفترة طويلة ليست مناسبة عندما يسعى الملايين إلى الحصول على معلومات موثوقة وسط انتشار الشائعات.»[2]

ومن الضروري الاحتفاظ بالحس النقدي إزاء جميع الجهات الإعلامية، وأن نتوخى الحذر من أنفسنا ومن أحكامنا المسبقة. فحتى وسائل الإعلام المرموقة ووكالات الأنباء الكبرى يمكن أن تخطئ. فإن لم يكن من الممكن التحقق من المعلومة، يجب «تحديد» مصدرها وتوصيفها بوضوح، أي تحديد المصدر وتحذير الجمهور من أنها لم تؤكَّد بعد. وتنطبق هذه القاعدة أيضاً على «الحقائق التقليدية» والأفكار المسبقة والنظريات المقبولة على نطاق واسع، مثل النظرية البسيطة جداً التي تفيد بأن الإرهاب ينشأ بسبب التمييز أو الفقر.[3]

وتسوق لنا آن سبكهارد، مؤلفة كتاب التحدث مع الإرهابيين، مثالاً على ذلك. فأظهرت المقابلات التي أجرتها مع أسر الإرهابيين أنه، حتى عندما يعلن والدا انتحاري فلسطيني عن اعتزازهما بابنهما « الشهيد» علانية، فهما يعربان سراً عن شعورهما بالمرارة تجاه التنظيمات التي جنّدته وقادته إلى القيام بعملية انتحارية. وكتبت قائلة «إذا كانا يحتفيان به علانية، فإنهما منهاران في الحقيقة».[4] ويتعين إذن التحقق من كل شيء ووزن الأمور وتبريرها. ولعل المقولة الشهيرة للصحافة القائمة على الشك، «إذا قالت لك أمك إنها تحبك، فتحقق من الأمر»، تنطبق الآن أكثر من أي وقت آخر.

2 http://www.theguardian.com/commentisfree/2015/nov/23/what-we-got-right-and-wrong-in-coverage-of-the-paris-attacks

3 http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2015/11/25/cinq-idees-recues-sur-l-islam-et-le-terrorisme_4817306_4355770.html

4 http://www.smh.com.au/comment/terrorists-the-word-from-inside-their-minds-20130725-2qn6y.html

ويكون رد الفعل المباشر لوسائل الإعلام عند مواجهة هجمة إرهابية، هو محاولة تحديد اسم مرتكب الهجمة بأسرع ما يمكن. وتتمثل مخاطر هذا الأسلوب في المسارعة بإلقاء اتهامات تقوم على أوجه التشابه بين هذه الهجمة وهجمات أخرى، والقبول الساذج لنظريات الجهات الرسمية، بل وتحيزاتها. وفي كثير من الأحيان، تستقرئ وسائل الإعلام الحقائق من دلالات غير كافية وتضع نظريات يتكشف خطأها. ففي آذار/مارس 2012، وبعد اغتيال جنود فرنسيين من أصول أجنبية في مونتوبان، بفرنسا، ذهبت بعض وسائل الإعلام في البداية إلى ربط اليمين المتطرف بهذه الهجمة، في حين زعم مرتكب الهجوم، محمد مراح، اعتناقه آراء إسلامية متطرفة. غير أنه عندما تعرضت مدينة أوكلاهوما بالولايات المتحدة لهجمات في عام 1995، سارع كثير من وسائل الإعلام إلى ربط الحادث بالعرب، فأوردت أوصافاً لاثنين من المشتبه بهما من «ذوي الملامح الشرق أوسطية بشعر أسود ولحية سوداء» في حين أن مرتكب الهجوم، تيموثي ماكفيه، كان ينتمي إلى اليمين المتطرف الأبيض.[5] ووصل الأمر ببعض وسائل الإعلام إلى أن حددت أسماء أربعة أشخاص «مشتبه بهم» من الأمريكيين ذوي الأصول العربية دون التحقق بجدية من معلوماتها على الرغم من خطورة الاتهامات.

ويمكن أن تكون عواقب خطأ مثل هذا وخيمة على الأشخاص والمجتمعات الذين يتعرضون لمثل هذا الوصم. ففي الأيام التالية على هجوم مدينة أوكلاهوما، سجل حمدي مغربي، رئيس اللجنة الأمريكية العربية لمناهضة التمييز، عشرات الحالات المتعلقة بالتحرش والتهديدات ضد أشخاص «ذوي ملامح عربية» في جميع أنحاء الولايات المتحدة. وبررت بعض وسائل الإعلام فعلها وأعلنت أنها لم تتصرف إلا على أساس الدلائل التي مررها لها المحققون.[6] إلا أن أحد مصادر الخطأ قد يتمثل في الانصياع المفرط للسلطات واعتبار أن السلطات تعرف «الحقيقة». فخلال هجمات مدريد التي وقعت في عام 2004، نقلت وسائل الإعلام في بادئ الأمر موقف الحكومة الإسبانية التي كانت تتهم حركة إيتا. وكان لهذه الفرضية منطقها، إذ كان التنظيم المسلح الانفصالي الباسكي لا يزال نشطاً. غير أنه ما كان ينبغي أن تحجب الفرضية الثانية التي تفيد بأن الحادث كان وراءه متطرفون إسلاميون، نظراً لأن الحكومة الإسبانية قد أيدت غزو العراق في عام 2003. وسارعت معظم وسائل الإعلام إلى «تصحيح الخطأ» بمجرد تأكيد الأدلة، إلا أن هذا الموقف أحدث بلا شك شرخاً بين الصحفيين وبين تصريحات الدولة.

ويعتمد الصحفيون المتخصصون في قضايا الإرهاب أساساً على مصادر من داخل المؤسسات والمنظمات المعنية. ولأسباب بديهية، تطلب هذه المصادر في أغلب الأحيان عدم الإفصاح عن هويتها. ولكن قلما تكون هذه المصادر محايدة أو غير مهتمة بالأمر. ومن ثم يمكن أن تكون المعلومات التي يفصحون عنها أنصاف حقائق بل وأكاذيب لخدمة دوافع سياسية. وفي كتابها بعنوان Packaging Terrorism تعبئة الإرهاب، تُلخص سوزان مولر، الأستاذة بجامعة ميريلاند، بشكل جيد الأخطار التي تنطوي عليها مهنة الصحافة: «تفرط وسائل الإعلام في اعتمادها على المصادر الرسمية (والرسمية السابقة) في الأخبار العاجلة وفي

5 http://ajrarchive.org/Article.asp?id=1980
6 http://ajrarchive.org/Article.asp?id=1980

تحليلها، ولا تتحقق منها بما فيه الكفاية ولا تفصح علناً عن تضارب مصالحها. فهي تُعرض تصريحات المسؤولين الرسميين على أنها حقائق، ونادراً ما تقدم نقاشاً أو تأكيداً مستقلاً بشأن تلك التصريحات، وكثيراً ما تترك المسؤولين يتحدثون بشرط عدم الكشف عن هويتهم».[7]

ويتعين أخذ «التلميحات» أو التسريبات بحذر شديد، لأنها قد تنشر معلومات «ملوثة». وقد تكون هناك في بعض الأحيان إغراءات شديدة لأن تعطي وسائل الإعلام أو فرادى الصحفيين الانطباع عن قربهم من أفرقة التحقيق والمخاطرة بالعمل بمثابة أدوات لتنفيذ استراتيجيات ومناورات أبعد منها. ويفي ميدان مكافحة الإرهاب بمتطلبات عالم الاستخبارات، بل ويعتمد على الحيلة والمعلومات الخاطئة أكثر من اعتماده على الأخلاقيات الإعلامية. ويعني ذلك أن الأهم للصحفيين الآن أكثر من أي وقت مضى أن تكون لدى الصحفيين مصادر متعددة للمعلومات، سواءً داخل المؤسسات أو الجامعات أو منظمات المجتمع المدني ليمكنهم التحقق من كل شيء، ولا سيما المعلومات التي تبدو صادمة وحصرية إلى درجة أنهم يرغبون أيما رغبة بنشرها.

وينبغي لفريق التحرير أن يأخذ بعض الاحتياطات لخفض المخاطر التي تفرضها المصادر المجهولة الهوية: فينبغي أن يبرر الصحفي بصفة خاصة هذه العملية أمام رئيس التحرير، وأن يوضح للجمهور السبب الذي دفع المصدر لعدم الكشف عن هويته. وتشترط بعض وسائل الإعلام أن يقوم صحفيوها بالكشف عن هوية مصدرهم لأحد المسؤولين الأعلى منصباً في فريق التحرير.

وبعد وقوع أي هجوم، يجب كذلك التحقق من التصريحات الرسمية ورسائل التعازي والتعبير عن الأسى أو السخط باستخدام «كشّاف النفاق». فقام موقع فيوجن[8] الناطق بالإسبانية في أعقاب الهجمات على جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في أورلاندو عام 2016، بتذكير قرائه بالتصريحات التي تنطوي على التمييز والوصم التي جاءت على لسان بعض السياسيين المناهضين لهذه الجماعات والذين سارعوا إلى إظهار «تعاطفهم» مع الضحايا.

وينبغي توخي نفس القدر من الحذر بالنسبة إلى الخبراء. وتُسند مهمة توضيح ما هو الإرهاب وتأطيره، أكثر من المواضيع الأخرى، إلى خبراء خارجيين وليس أفرقة التحرير في وسائل الإعلام، وذلك في شكل مقابلات أو مقالات رأي. ويأتي هؤلاء الخبراء في كثير من الأحيان بإسهام قيّم، إلا أنه يظل من الواجب الاستمرار في توخي الحذر. وينبغي لوسائل الإعلام أن تتوخى الحذر من التصريحات القطعية التي يطلقها مشاهير البرامج التلفزيونية الذين يدّعون معرفتهم بكل شيء وفهمهم لكل شيء. فمن الممكن أن يخطئ الخبراء لأنهم أسرى لنظريات وُضعت بمنأى عن واقع الحال. وقد يقومون أيضاً بتأطير آرائهم للترويج لأجندتهم السياسية أو لأجندة المنظمة التي يعملون بها، أو لأجندة المؤسسات أو الوزارات أو وكالات الاستخبارات، أو غيرها من الهيئات التي تمولهم. ويمكن أن يبالغوا في التهديد لأن نموذج مهنتهم الاقتصادي يعتمد على ذلك.

ولذا فإن من الأهمية بمكان التحقق من جودة خبراتهم واستقلالها. ويتعين على وسائل الإعلام تحديد من أين يتكلم هؤلاء الخبراء، وتوصيف المؤسسات التي ينتمون إليها (اليسار أو اليمين،

7 Susan Moeller، المرجع نفسه، الصفحة.61
8 http://fusion.net/story/312969/orlando-pulse-massacre-politicians-react-hypocrisy/

أو جامعة أو وزارة، وما إلى ذلك)، وضمان إزالة أي لبس في الأسئلة الموجهة إليهم. ولذلك من الضروري لوسائل الإعلام أن تطرح على الخبراء أسئلة تناقضهم، على غرار التعامل مع غيرهم من الفاعلين أو من شهود الأحداث، مثل السياسيين على سبيل المثال، وألا تعاملهم على أنهم علماء يعرفون الحقيقة ويظهرون بمظهر المنزّه عن الخطأ وبالتالي لا يمكن رفض حجتهم.[9]

> ففرط المعلومات يمكن أن يسبب نفس القدر من القلق الناجم عن شحها - أو «صداها» أو تصويرها للعنف.

كما تتطلب تغطية الإرهاب العنيف تقدير الأمور حق تقديرها. فيجب التعقل، سواء فيما يتعلق بحجم التغطية الصحفية - ففرط المعلومات يمكن أن يسبب نفس القدر من القلق الناجم عن شحها - أو «صداها» أو تصويرها للعنف. فتصوير العنف إحدى الأدوات الكلاسيكية لوسائل الإعلام، التي تغذيها البرامج الإخبارية، بل وأيضاً الأفلام والمسلسلات التلفزيونية وألعاب الفيديو الكثيرة. فالمقولة الشائعة تفيد بأن « نزيف الدم ينبغي أن يشغل المرتبة الأولى». وعملياً تترك وسائل الإعلام نفسها للتوجيه الآلي، وتشارك بصورة شبه تلقائية في تضخيم الأثر الإرهابي بل وتهويله. ويتعين أن تعي وسائل الإعلام ذلك، وأن تعمل دوماً على تقييم معالجتها للمعلومات من أجل إعادة قدر من ضبط النفس والتوازن إذا اقتضى الأمر (انظر الجزء 8-2 المعنون في مواجهة الخوف، الصفحة 38).

وعلى وسائل الإعلام أن تتعلم أن تجعل «أسلوبها أونبرتها» متناسبة، فلا تسهم في تحريك «آلة الضجيج» ولا تسهم في نشر القلق أو إذكاء الغضب ولا تبالغ في حجم ظاهرة الإرهاب ولا الجهات المتورطة فيه. وينتظر الجمهور من وسائل الإعلام، أكثر من أي وقت آخر، أن تكون ركيزة تنقذه من الوقوع في دوامات الأخبار، ومن الجدير بالذكر أن كلمة « anchor » المشتقة من نفس الجذر الذي اشتقت منه كلمة ركيزة تشير إلى مذيع نشرات الأخبار التلفزيونية في اللغة المتخصصة التلفزيونية الأنجلو-سكسونية.

فهل يُنظر إلى الإرهابيين بالفعل باعتبارهم نجوماً، كما يندد به بعض المسؤولين الحكوميين أحياناً؟ وبوجه عام، درجت العادة على أن يشار إلى مرتكبي الهجمات الإرهابية باستخدام مصطلحات إدانة ورفض: فتتحدث وسائل الإعلام عن قتلة وهمجيين ووحوش وسفاكين. إلا أن وصف الإرهابيين بصورة معينة من شأنه أيضاً أن يحمل أو يستثير دون وعي نوعاً من الإعجاب بهم. وتساءلت «الإذاعة العامة الوطنية» (الولايات المتحدة) قائلةً «عندما نتحدث دون مراعاة عن «العقل المدبر» للهجمات، أو عن الهجمات «المحكمة»، ألا نجازف حينها بتمجيد القتلة وتصويرهم على أنهم كائنات فذة.»[10]

فبعض التقارير التي تناولت شخصية إليش راميريز سانشيز، المعروف باسم «كارلوس»، والإرهابي الفنزويلي الذي ضلع في كثير من الهجمات في سبعينات القرن الماضي، وعن أسامة

9 http://www.slate.fr/story/110375/faux-experts-terrorisme

10 http://www.wnyc.org/story/breaking-news-consumers-handbook-terrorism-edition/

بن لادن وأنديرس بيهرينغ برايفيك وأبي مصعب الزرقاوي، اقتربت في بعض الأحيان من حد الانبهار.[11]

وعندما عرضت القنوات التلفزيونية مراراً وتكراراً أشرطة فيديو لأحد الإرهابيين الضالعين في هجمات باريس التي وقعت في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وهو يقود سيارة دفع رباعي ويجر جثث ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية، ألم تزد بذلك الإغراء الكريه للإرهاب ؟[12] كما تعطي عناوين التحقيقات الصحفية والكتب المتعلقة بالإرهابيين فكرة عن المخاطر المستمرة المتمثلة في خروج وسائل الإعلام عن مسارها وادعاء سخطها على انعدام إنسانية هؤلاء القتلة، ولكنها تستغل الأحداث في الوقت ذاته لإثارة فضول الجمهور أو الاستجابة «لانبهاره بالشر». وأحد أهداف الإرهابيين هو الظهور مظهر القوة. فعندما تقوم وسائل الإعلام بتضخيم حجم التهديد أو تبالغ في الحس الاستراتيجي للجماعات الإرهابية أو تشيد بمهاراتهم التكتيكية لأسباب أيديولوجية –دعم إجراءات الشرطة أو التحذير من تدخل مسلح – أو لأسباب تتعلق بالإثارة، فهي توفر لهم لا محالة «الأكسجين» الذي تحدثت عنه مارغريت تاتشر. وأحياناً ما يكون الصحفيون أو الخبراء أو القضاة الأعلى صوتاً في إدانة الإرهاب هم الذين يعززون قوة الإرهابيين الإعلامية.

كما أن الإسراف في امتداح مكافحي الإرهاب، الذين يعملون في الأجهزة الأمنية أو في دوائر القضاء، يمكن أن يكون مغرياً للغاية بل ويبدو للوهلة الأولى غير مستهجن كما ينبغي أن يكون. فإضفاء هالة المشاهير على هؤلاء «الأخيار» يؤدي في بعض الأحيان إلى نقل صورتهم كأشخاص رائعين، إلا أن ذلك ينطوي على مخاطر عدم احترام المسافة الحرجة التي يتعين الحفاظ عليها في العمل الصحفي.

2-3 أخلاقيات الاحترام

تفرض تغطية الإرهاب أخلاقيات الاحترام. ويأتي الضحايا في قلب التغطية الصحفية. ويندفع إليهم الصحفيون لالتقاط صور لهم وإجراء مقابلات معهم.

ويمثّل ذلك جزءاً من مهمة الإعلام، إلا أنه ينبغي تأطيرها على نحو دقيق بغية ضمان احترام الضحايا وأقاربهم، لا سيما وأن معظم الأشخاص المعنيين بحدث ما لأنهم ضحايا أو شهود لا يعرفون كيفية عمل الآلة الإعلامية.

وكثيراً ما تتسابق جموع الصحفيين للوصول إلى الأشخاص المصدومين، فيتكالبون عليهم ويطرحون عليهم سيلاً من الأسئلة وينتقونهم وفقاً لدورهم المفترض في تجسيد المعاناة. وكثيراً ما يقومون بتصوير الجرحى أو القتلى بطريقة فجة وعن قرب شديد، مثل الصحفيين الذين رفعوا الأكفان من على جثامين الموتى، بعد حادثة لوكيربي (اسكتلندا) في عام 1988، لالتقاط صور لهم.[13] وغالباً ما ينتهكون حياة الأفراد الخاصة. فهل كان من الضروري إذن عرض مراراً وتكراراً الحوارات المسجلة بين ضحايا هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 التي

11 http://www.wnyc.org/story/breaking-news-consumers-handbook-terrorism-edition/

12 http://www.francetvinfo.fr/faits-divers/terrorisme/attaques-du-13-novembre-a-paris/qui-est-abdelhamid-abaaoud-le-cerveau-presume-des-attentats-de-paris_1178553.html

13 Joan Deppa, The Media and Disasters. Pan Am 103, David Fulton Publishers, Londres, 1993

تحقيق التوازن بين الإعلام والعمل الإنساني

نشر مركز *دارت للصحافة والصدمة، التابع لجامعة كولومبيا* (الولايات المتحدة)، وهو منظمة متخصصة في القضايا ذات الصلة بالتغطية الصحفية للعنف، سلسلة من المبادئ التوجيهية التي تسمح بالجمع على أفضل وجه بين مبادئ الإعلام والإنسانية. وقام بتذكير وسائل الإعلام أن للضحايا حقوق، ومنها منح أو عدم منح «موافقتهم المستنيرة» لإجراء المقابلات أو التقاط صورهم.

وفيما يلي النقاط الأساسية لهذه المبادئ الأساسية:

١ - **اطلب موافقة الضحايا.** فالضحايا لهم الحق في رفض إجراء مقابلات معهم أو تصويرهم؛

٢ - **قم بتقييم حالة الصدمة لدى الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلة:** من الممكن ألا يكونوا قادرين على منح «موافقتهم المستنيرة» وقد يشعرون بأنه يجرى التلاعب بهم؛

٣ - **لا تفاقم حالة الصدمة لدى الضحايا.** ويجب أن تكون الأسئلة حذرة وتنم عن احترام. ويجب التأكد من أن المصورين ومشغلي الكاميرات تحديداً لا ينتهكون خصوصية الضحايا. ولا تطرح أسئلة سخيفة مثل «ما شعورك؟»، فأحد الأعراض الأولى للتعرض لاعتداء هو توقف الحواس؛

٤ - **انتبه بشدة في بعض البلدان للأعراف الثقافية المحلية،** لا سيما عند إجراء مقابلات مع نساء؛

٥ - إذا رفض الضحايا الإدلاء بشهاداتهم، **لا تعرض عليهم نقوداً لإقناعهم.** وبدلاً من ذلك، أجر مقابلات مع رؤساء المنظمات الإنسانية للحصول على المعلومات التي تبحث عنها؛

٦- **فكر في أثر صور الضحايا** وشهادات الناجين على أسرهم.

المصدر: http://dartcenter.org/content/working-with-victims-and-survivors

وقعت في نيويورك والأجهزة المعنية بالطوارئ؟ وعلق رافائيل كوهين ألماغور (جامعة حيفا، إسرائيل) على ذلك قائلاً: «استغلت وسائل الإعلام معاناة الأشخاص المحاصرين داخل البرجين التوأمين، فأخذت تعرض مرة تلو الأخرى الاضطراب العاطفي للناس الذين يحاولون مواجهة الفظاعة وعدم التصديق والخوف والرعب. فقد أثبتت هذه البرامج المثيرة عدم مراعاة شعور الضحايا سعياً إلى جذب الجمهور.»[14]

14 http://www.cjc-online.ca/index.php/journal/article/view/1579

فما هي القواعد الأساسية التي ينبغي للصحفيين اتباعها لأداء مهمة الإعلام المنوطة بهم واحترام كرامة الضحايا وحقوقهم في الوقت ذاته؟ ويمكن أن تتوقف هذه القواعد على السياقات المحلية. ففي البلدان التي تكون في حالة نزاع، على سبيل المثال، يمكن أن تعلو حتمية تيسير نشر المعلومات، لا سيما لذوي الضحايا، فوق احترام الخصوصية، والموت أيضاً. ففي العراق، بعد حادث تفجير السيارة المفخخة في حي الكرادة عام 2015، بثت قناة تلفزيونية واحدة على الأقل القوائم الرسمية للقتلى والجرحى، التي أتاحتها إحدى المستشفيات المحلية.[15]

كما نشر مركز دارت توصيات محددة بشأن إجراء المقابلات مع الأطفال الذين تعرضوا للعنف أو الذين شاهدوه (انظر الجزء المعنون صور الأطفال، الصفحة 63)، مشدداً على ضرورة طلب موافقة أحد الوالدين وعلى توخي الحذر في الأسئلة والانتباه الشديد لاحترام كرامة الطفل وحالته النفسية.[16]

ومع ذلك، ينبغي ألا تصبح أخلاقيات الاحترام هذه ذريعة لإنكار الحقيقة. فخلال هجوم لوكيربي في اسكتلندا في عام 1988، أعرب قريب لأسرة أحد الضحايا عن سخطه إزاء السلوك الاقتحامي بل والعنيف لبعض الصحفيين، الذين كانوا يصورون الناس وهم يجهشون بالبكاء أو يغشى عليهم من فرط الألم. إلا أنه أكد في وقت لاحق أنه «من الأهمية بمكان نقل هذه العواطف التلقائية، حتى وإن أزعج ذلك بعض الناس الذين يتمسكون بخصوصيتهم. ففي هذه اللحظات، نتخلى عن خصوصيتنا وعلينا أن ننسى الأنا الشخصي من أجل مصلحة الجميع.» وقد يبدو هذا الرأي فظاً للبعض، إلا أنه يطرح مسألة أساسية بشأن أخلاقيات المهنة، التي يجب ألا تعوق مهمة الإعلام.

3-3 أكثر من مجرد أسماء

بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، نشرت صحيفة نيويورك تايمز صوراً وسيراً ذاتية للضحايا. فقد كان يتعين «كسر نمط التجريد». وقالت حينها كريستين كاي، وهي مراسلة بصحيفة نيويورك تايمز، إن «معالجتنا لحالات الموت الجماعي كانت مختصرة للغاية في الماضي» فقد كنا نشير إلى تاريخ ميلاد الضحايا، والمدارس التي ارتادوها. ولم تكن هذه المعلومات تأثيرية».

ويضيف الصحفي روي هاريس قائلاً إن «التأثيرية، وليس الرثاء التقليدي، كانت ضرورية لمساعدة القراء على اعتبار هؤلاء الضحايا أشخاصاً حقيقيين.» [17]

واعتمدت صحف فرنسية مثل صحيفة ليبيراسيون هذا الأسلوب بعد هجمات باريس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وصحيفة لو سوار بعد هجمات بروكسل في 22 آذار/مارس 2016. وتتمثل الفكرة في إضفاء وجه وشخصية على الضحية عن طريق إبراز شغف ما أو هواية ما أو التزام خيري للضحية يعطي لحياته معنى.

15 http://www.aljazeera.com/news/2015/05/150509151030459.html
16 http://dartcenter.org/content/interviewing-children-guide-for-journalists
17 Roy Harris, Pulitzer's Gold: A Century of Public Service Journalism, Columbia University Press, New York, 2016, p. 47

وتقول كريستين كاي «إنكم ستتكلمون عن تلك المرأة التي تقوم بأعمال البستنة، أو ذلك الأب الذي يأخذ ابنته إلى دروس التزلج على الجليد، أو ربما ذاك الرجل الذي كان يدخن السيجار. وبطريقة لا شعورية، يجعل هذا الأسلوب المتمثل في تناول شخصية الناس من ناحية خصوصيتهم الجميع سواسية، باعتبارهم بشراً يواجهون العذاب أو الموت.

4-3 الكلمات

أشير في الفصل السابق أن مصطلحي «الإرهابي» أو «الإرهاب» مصطلحان خلافيان في معظم الأحيان. فنادراً ما تستخدم وكالات الإنباء الرئيسية والمؤسسات الإعلامية والصحف اليومية هذين اللفظين، وتفضل في الأغلب استخدام مصطلحات واضحة مثل « واضعي العبوات» أو «المعتدين».[18] وهذا ما ترفضه رفضاً شديداً لحكومات أو الجمهور، الذين يريدون كلمات مثل «القتلة» أو «الهمج» لإدانتهم بشكل مباشر.

وترى وسائل الإعلام شأنها شأن الأمم المتحدة أن التحدي يتمثل في إيجاد اللفظ «الأكثر موضوعية»، والأقل تحيزاً قدر الإمكان، لوصف عمل عنيف أو منظمة عنيفة. فهل تُعرّف الجماعات بأفعالها أم بأيديولوجيتها، بوسائلها أم بغاياتها؟ فلعل من السهل نسبياً أن تُطلق كلمة إرهابية على أي هجمات عشوائية ضد مدنيين أو أي أعمال عنف تستهدف ممثلي الدولة (ضباط الشرطة، أو القضاة، أو الجنود، وما إلى ذلك). وكان هذا هو الحال مع الهجمات التي ارتكبتها الألوية الحمراء أو اليمين المتطرف في إيطاليا خلال عقدين من الزمن – من نهاية الستينات حتى نهاية الثمانينات – عرفا باسم «سنوات الرصاص» وعلى الهجمات التي قام بها تنظيم العمل المباشر في فرنسا، وفصيل الجيش الأحمر في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وحركة إيتا في إسبانيا والجيش الجمهوري الأيرلندي في المملكة المتحدة. كما تُصنف الهجمات بغاز السارين التي ارتكبها أعضاء في طائفة آوم شينريكيو في طوكيو، باليابان، في 20 آذار/مارس 1995 في هذه الفئة.

ولكن كيف يمكن وصف حركات العصابات المسلحة في أمريكا اللاتينية التي وقعت في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، مثل حركة تحرير توبامارو الوطنية في أوروغواي، التي أدانتها السلطات باعتبارها حركة إرهابية، في حين كان أعضاؤها يرون أنفسهم مقاتلين تقدميين يناضلون ضد الحكومات الاستبدادية؟ فبأي مصطلح يمكن أن نصف الجماعات السياسية التي تلجأ إلى الأعمال الإرهابية، أي الأعمال التي تستهدف غير المقاتلين، في حالات الديكتاتورية أو الاحتلال؟

وتكافح هيئات التحرير منذ سنوات لحل هذه الحيرة إزاء التسمية. فإذا كان هناك إجماع على رفض العنف الإرهابي، فإن هذا الموقف الأخلاقي لا يحل المعضلة الاصطلاحية. ووفقاً لدليل وكالة رويترز «دائماً ما ستواجه وسائل الإعلام معارضة بشأن هذه المسألة المثيرة للعواطف».

فما الذي يمكن أن نفعله؟ ويشار إلى أن «الحقائق مقدسة، ولكن الرأي حر»، حتى لو كان الرأي، من الناحية المثالية، لا يُحترم إلا إذا استند إلى حقائق مثبتة. ومن المشروع استخدام مصطلحي «الإرهاب» و«الإرهابيين» بحرية في مقالات الرأي والمقالات الافتتاحية، حتى وإن

18 http://www.aljazeera.com/programmes/listeningpost/2013/05/201352512137941940.html

أدى ذلك إلى إثارة الجدل، في حال لجأت منظمات ما إلى ارتكاب أعمال عنف عشوائية. ولكن في الأخبار، ينبغي ممارسة قدر أكبر من ضبط النفس، ويتعين إعطاء الأولوية لوصف العمل وليس «توصيفه»، غالباً تحت ضغط العواطف أو الرأي العام أو السلطات.

وثمة معياران بالغا الأهمية لاستخدام هذين المصطلحين:

- استخدامهما في محلهما: فعلى الصعيد الدولي الذي تهيمن عليه الحملات الدعائية، ثمة إغراء دائم للمبالغة مما يدفع البعض إلى توصيف الاحتجاجات المتطرفة فوراً على أنها «إرهابية».

- إجادة استخدام الكلمات: فيجب على وسائل الإعلام أن تتحرى الأمانة في نقل المصطلحات التي تستخدمها الجهات الأخرى (الحكومات، أو المتمردون، وما إلى ذلك)، بوضعها بين علامتي اقتباس أو عن طريق تحديد اسم المصدر، ولكن عليها ألا تعطي الآخرين، سواء كانوا جماعات مسلحة أو سلطات عامة أو رابطات حزبية مزية تعريف أي جماعة أو توصيف أي عمل.

ويتحمل الصحفي مسؤولية الحفاظ على استقلاله في خدمة الحقيقة. وعليه تجنب أن يكون مجرد مبلِّغ أو ناقل للتفسيرات التي تصوغها الجهات الفاعلة في الأحداث الراهنة، والتي تكون، بحكم التعريف، مبنية على تحيزات. وعلى الصحفي أن يُكسب التصريحات طابعاً «حيادياً» و«موضوعياً»، لا سيما تلك التي يُعبر عنها في المقابلات، وذلك عن طريق توفير الحقائق والأرقام والبيانات التي تسمح للجمهور بالحكم بعقلانية على استخدام الكلمات. وعلى سبيل المثال، تطرح سوزان مولي، مؤلفة كتاب تغليف الإرهاب،[19] ثلاثة معايير في توصيفها للإرهاب وهي: الاستهداف المتعمد للمدنيين؛ والسعي، بخلاف إيقاع ضحايا، إلى التأثير على الرأي العام الأوسع نطاقاً؛ وتبييت النية لإحداث أثر نفسي أكبر من الضرر المادي الناجم (انظر الفصل الأول المعنون المشاكل المتأصلة في تغطية الإرهاب، الصفحة 19).

وتحذر مولر، الباحثة في جامعة ميريلاند (الولايات المتحدة) والمتخصصة في دور وسائل الإعلام على المسرح الدولي من اعتماد نهج أخلاقي وأيديولوجي بصفة أساسية إزاء الإرهاب بالحديث عنه باعتباره «**محور شر**» أو «**همجياً**» أو «**دنيئاً**». وتقول «عندما نتكلم عن الإرهابيين باعتبارهم عدواً أحادياً لا أطرافاً متمايزة يسعون إلى تحقيق أهداف سياسية محددة، وعندما نصورهم على أنهم متعصبون دينيون ضحايا عملية غسيل مخ وليس كأطراف سياسية عقلانية، حينها يبدو الإرهاب عصياً على التفسير»[20]. وتشير الباحثة الأكاديمية البريطانية جاكلين روز إلى أن اعتماد هذا النهج الأخلاقي يُعقّد الدراسة العقلانية للظاهرة ومن ثم يخاطر بأن يفضي إلى اعتماد تدابير غير فعالة. وفضلاً عن ذلك، فإن «اللجوء إلى استخدام لغة تنذر بنهاية العالم هو ما تزدهر عليه الأصولية».

> «اللجوء إلى استخدام لغة تنذر بنهاية العالم هو ما تزدهر عليه الأصولية»

ويتسع الخلاف ليشمل عدداً كبيراً من الكلمات أكثر من كلمة «الإرهاب» نظراً لأن الكلمات تختار إلى حد بعيد الجانب الذي تميل إليه، مثلما يحدث عندما يتحدث البعض عن

19 Susan D. Moeller, Packaging Terrorism: Co-opting the news for politics and profit, Wiley-Blackwell, 2007, p. 18

20 Susan D. Moeller، المرجع نفسه، الصفحة 22.

نظراً لأن الكلمات تختار إلى حد بعيد الجانب الذي تميل إليه، مثلما يحدث عندما يتحدث البعض عن "قتلة مأجورين" في حين يتحدث آخرون عن "شهداء" أو "غارة" أو "غزو" أو "هجوم" أو "أعمال انتقام"

«**قتلة مأجورين**» في حين يتحدث آخرون عن «**شهداء**» أو «**غارة**» أو «**غزو**» أو «**هجوم**» أو «**أعمال انتقام**». ودائماً ما تستخدم الأطراف المعارضة هذه «اللغة الجانبية»[21]، التي تغمر جميع النقاشات بشأن الإرهاب وبشأن رد الجهات الأخرى عليه لفرض رؤية متحيزة للأحداث وتخويف الصحفيين الذين يستخدمون «الكلمات الخاطئة». غير أنه يتعين على وسائل الإعلام تناول الكلمات التي يصوغها الإرهابيون أو السلطات بحذر، لأنها تكون كلمات مشفرة، سواء كانت «**ضربة ثورية**» لا تمثل شيئاً سوى الابتزاز، أو «**ضربات جراحية**» تميل إلى إنكار أثر قصف المدنيين بالقنابل، أو «**أساليب استجواب معززة**» مرادفة للتعذيب. ويتعين عليها كذلك أن تتحرى الدقة عند استخدام كلمات مشحونة مثل «**الأصولية**» و«**الإبادة الجماعية**»، وتفضيل التفسير الدقيق لا إطلاق تصريحات آمرة.

وثمة جدل آخر هذه المرة بشأن تسمية «**الدولة الإسلامية**»، وهي الحركة التي أنشأها أبو بكر البغدادي في سوريا والعراق، ويعطي هذا الجدل فكرة عن المعركة الدلالية للألفاظ. فذهبت فرنسا، على سبيل المثال، إلى استخدام لفظة «داعش» حصراً، وهي المختصر العربي لمسمى «**الدولة الإسلامية في العراق والشام**».[22] ويقول لوران فابيوس، وزير الخارجية الفرنسي: «إن الجماعة الإرهابية التي نتحدث عنها ليست بدولة؛ ولكنها تود أن تصبح كذلك، وتعتبر تسميتها دولة خدمة لها». وبالمثل، أوصى بعدم استخدام تعبير «الدولة الإسلامية» لأنه يؤدي إلى الخلط بين «الإسلام» و«الحركات الإسلامية» و«المسلمين». وقد شدد أمجد المنيف، الصحفي بصحيفة الرياض السعودية، على وجهة النظر المماثلة لعدد من المصادر الإعلامية الناطقة بالعربية التي شجبت «الدعاية الدلالية للألفاظ».[23] وفضلًا عن ذلك، أشار مفتي الديار المصرية، في مقابلة مع قناة العربية، إلى أن هذه الجماعة «ليست بدولة. فهم إرهابيون [...] وأعمالهم ليست لها علاقة بالإسلام ولا المسلمين». وطلب إلى وسائل الإعلام ألا تستخدم الاسم الكامل لهذه الجماعة باللغة العربية والإشارة إليها عوضاً عن ذلك باسم «تنظيم داعش الإرهابي».

وبالنسبة للبعض، لا تتعلق المسألة بمجرد تحديد الطابع الإرهابي أو غير الإرهابي للمنظمة، بل بإنكارها الحق في تسمية نفسها، حيثما يعد الاسم عنصراً حاسماً في دعايتها. ويتأكد هذا الأمر عندما يُنزل التنظيم المعني أشد العقاب على كل من يطلق عليه «الاسم الخاطئ»، مما يكشف عن رهان معركة الكلمات والمصطلحات هذه.

فما هي الممارسة الصحيحة إذن؟ فلدى جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة وعي شديد بأهمية الكلمات، لدرجة دفعت السلطات إلى اعتماد استراتيجيات قائمة على إرسال رسائل

21 Collateral Language: A User's Guide to America's New War, New York University Press, 2002

22 http://www.metronews.fr/info/Iraq-et-syrie-ne-dites-plus-etat-islamique-dites-daech/mnio!U1u1LnHQJYy2k/

23 http://www.alriyadh.com/1055386

مضادة. ومثال على ذلك الوثيقة التي نشرتها وزارة الأمن الوطني الأمريكية بعنوان «الكلمات الفعالة والكلمات غير الفعالة: دليل لرسائل مكافحة الإرهاب».[24] واستخدمت الأمم المتحدة، في قرارها الصادر في 19 كانون الأول/ديسمبر 2015 وفي قائمة العقوبات الصادرة عنها، مختصر «داعش» (الدولة الإسلامية في العراق وسوريا)، وإن أضافت إليه عبارة «المعروف أيضاً باسم داعش».

ويحق لوسائل الإعلام أن تستخدم الكلمات التي ترغب فيها، نظراً لما تتمتع به من حرية تعبير وتحديد خطها التحريري، ولكن أليس من المنطقي من الناحية الصحفية أن يشار إلى أي تنظيم بالاسم الذي يطلقه على نفسه؟ ويقول الصحفي والرهينة السابق نيكولاس هنين في كتابه أكاديمية الجهاد: «أرى أنه لا ينبغي لي أن استخدم أي اسم آخر بخلاف ذلك الذي يطلقه أي كيان على نفسه؛ فأنا أُفضِّل أن أركز نقدي على أفعاله وأيديولوجيته وألا ألجأ إلى السب.»[25]

واختارت وكالة أسوشييتد برس منهجاً وسيطاً باستخدام مسمى «جماعة الدولة الإسلامية» «لتجنب استخدام عبارات تجعلهم يبدون وكأنهم يقاتلون باسم دولة معترف بها دولياً».[26] أما وكالة الأنباء الفرنسية فتستخدم تعبير «تنظيم الدولة الإسلامية» أو «جماعة الدولة الإسلامية» أو «مجاهدو الدولة الإسلامية».[27] واختارت وكالات غيرهما التحدث عن «جماعة تُعرف باسم الدولة الإسلامية». ويحاول البعض تجنب المسألة بتفضيل استخدام المختصر IS، كما هو الحال عند الإشارة إلى حركة إيتا «ETA» أو تنظيم فارك «FARC»، دون الشعور بالالتزام بكتابة الاسم بالكامل.

ويمكن طرح السؤال ذاته فيما يتعلق بمصطلح «**الجهادي**». فقد بدأ هذا التعبير يُستخدم على نحو متزايد لتجنب استخدام تعبير «إرهابي إسلامي»، الذي يخشى البعض من أن يصم استخدامه الإسلامَ بأسره وليس فقط من يدّعون أنهم يتبعونه لشن حربهم. ولكن ألا يصب ذلك في مصلحة الإرهابيين؟ فالبعض يعتقد ذلك. فقد أشير في مذكرة لوزارة الأمن الوطني الأمريكية إلى أنه «إذا كان تعبير الجهاد صحيح مرجعياً، فإنه قد لا يكون من الصحيح استراتيجياً استخدامه، نظراً لأنه يمجّد الإرهاب، ويضفي على الإرهابيين سلطة دينية لا يمتلكونها».[28] وعلّقت آلي كيرشنر الباحثة في مركز ستيمسون البحثي في واشنطن قائلةً «إن الإرهابيين استغلوا كلمة جهاد لخلق انطباع زائف بأن النص القرآني يدعم جرائمهم العنيفة.» وأضافت أن «وسائل الإعلام الأمريكية بتركيزها على المفهوم الضيق للجهاد الذي يستخدمه الإرهابيون عززت بدون قصد الصلة بين الإرهاب والإسلام في الوعي الأمريكي وأسهمت في تعزيز النظرة السلبية عن الإسلام.»[29]

24 http://www.investigativeproject.org/document/127-words-that-work-and-words-that-dont-a-guide-for
25 Fayard, Paris, 2015, p. 9
26 https://blog.ap.org/announcements/now-we-say-the-islamic-state-group-instead-of-isil
27 http://bigbrowser.blog.lemonde.fr/2015/06/30/comment-designer-letat-islamique/
28 مستشهد به في Terrorism and the Press: an uneasy relationship
29 http://www.stimson.org/spotlight/losing-the-meaning-of-jihad-terrorism-and-the-us-media/

ويستبعد دليل الجزيرة الأسلوبي هذا المصطلح: «إن المعنى الدقيق لمصطلح الجهاد هو جهاد النفس، وليس حرباً مقدسة. وهو ليس لفظاً سلبياً بحكم العرف. كما يعني الجهاد دفاعاً عن الإسلام مما يُطعن به.»[30] ويزداد الجدل حول هذا المصطلح عندما تستخدمه، في تعبير «مكافحة الجهاد»، بعض مجموعات المحافظين الجدد بل وجماعات اليمين المتطرف الذين يشنون، من وراء نقدهم للإرهاب، حملة فعلية ضد الإسلام.

«إن المعنى الدقيق لمصطلح الجهاد هو جهاد النفس، وليس حرباً مقدسة. وهو ليس لفظاً سلبياً بحكم العرف. كما يعني الجهاد دفاعاً عن الإسلام مما يُطعن به».

وبالمثل، هل ينبغي لنا إذن أن نتحدث عن «**حرب**» ضد الإرهاب؟ فبعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2011، أصدرت إدارة بوش مرسوماً بعنوان «الحرب على الإرهاب». وبعد هجمات باريس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، تحدث الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند عن «الحرب على الإرهاب». وفي الحالتين، تدخّل المعلقون تفنيداً لهذا التوصيف، سواء للخوض في جدال بشأنه، أو لإظهار بشكل عقلاني عدم سلامة استخدام هذا المصطلح. ويقول بيتر غولدسميث، النائب العام لإنكلترا وويلز في الفترة من 2001 إلى 2007 إنه عندما تختارون هذا المصطلح، «فإنكم تمجدون قضيتهم وتعاملونهم كجنود وليس مجرمين.»

مراعاة الكلمات

يلخص روي بيتر كلارك من معهد بوينتر للدراسات الإعلامية (سان بيترسبرغ، الولايات المتحدة) كل هذه المعضلات في قائمة الأسئلة التالية:

١ – ما هو **المعنى الحرفي** للكلمة أو العبارة سبب المشكلة؟

٢ – هل لهذه الكلمة أو العبارة أي **إيحاءات**، إيجابية أو سلبية؟

٣ – كيف **تتوافق هذه الكلمة مع ما يحدث** بالفعل على الأرض؟

٤ – أي جماعة **تفضل تعبيراً** على آخر، ولماذا؟

٥ – هل هذه **الكلمة أو العبارة «مشحونة»**؟ إلى أي مدى يُبعدنا ذلك عن الحياد؟

٦ – هل تساعدني هذه الكلمة أو العبارة على **رؤية الأمور، أم تحجب عني الرؤية؟**

المصدر: http://www.poynter.org/2015/al-jazeera-memo-illustrates-the-importance-of-word-choice/315683/

30 http://www.poynter.org/2015/al-jazeera-memo-illustrates-the-importance-of-word-choice/315683/

وأعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بنفسه رفضه لاستخدام هذا المصطلح، ونصح في عام 2009 بعدم استخدامه، مفضلاً الإشارة إلى «المعركة» ضد الإرهاب.[31] وتوفّر شهادة دومينيك فاجيه من وكالة الأنباء الفرنسية في أعقاب هجمات باريس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 فكرةً ممانعة توصيف الأعمال الإرهابية على أنها «حرب» إذ قال: «خلال الأيام القليلة الماضية، سمعت كثير من الناس يتحدثون عن «مشاهد حرب»، و«حالة حرب»، و«الطب في زمن الحرب «. ولكن يتعين وضع الأمور في نصابها. ففي يوم الجمعة الموافق 13 تشرين الثاني/نوفمبر، شهدنا سلسلة من الهجمات الإرهابية في باريس، والمجازر الوحشية، في أسوأ أحداث تشهدها العاصمة الفرنسية منذ تحريرها. ولكنها ليست حرباً. فالحرب – مثل تلك التي غطيتها في لبنان أو تشاد أو مؤخراً في أوكرانيا هي أن تعيش في حالة خوف من الموت كل يوم، أو أن تشعر دائماً بأنك تحت المراقبة، أو ألا تشعر بالأمن في أي مكان. والحرب أن تشاهد الناس يسقطون من حولك كل يوم، بطلقات نيران أو مدافع تمطر قذائفها على مدن بأكملها وهي أن ترى جثامين ملقاة على الأرض ولا يجرؤ أحد على أن ينتشلها. والحرب هي عندما تكون في أي لحظة في خطر أن تجد نفسك تحت رحمة قنّاص منعزل أو مجنون أو أي من البلطجية المسلحين الذين لا حصر لهم ويتجولون بلا رقابة في معظم مناطق النزاع في العالم. والحرب هي عندما لا تستطيع أن تعتمد على الشرطة لضمان الأمن، وعندما ترى آلاف اللاجئين في الطرق. أما الطب في زمن الحرب فهو عندما يتعين بتر الأعضاء في عجلة في الوقت الذي كان من الممكن تفادي هذا الأمر في الظروف العادية.»

ولكنها ليست حرباً. فالحرب هي أن تعيش في حالة خوف من الموت كل يوم، أو أن تشعر دائماً بأنك تحت المراقبة، أو ألا تشعر بالأمن في أي مكان. والحرب أن تشاهد الناس يسقطون من حولك كل يوم، بطلقات نيران أو مدافع تمطر قذائفها على مدن بأكملها

فما هو الموقف الذي ينبغي اتخاذه؟ ومرةً أخرى، يحق لكاتبي الافتتاحيات توصيف المعركة ضد الإرهاب على أنها «حرب» من عدمه، ودعم أو عدم دعم سياسة الاتصال الحكومية. إلا أنه على الصحفيين إبداء قدر أكبر من عدم التحيز، سواء بعزو هذا التعبير إلى من اختاروا استخدامه، أو باستخدامه بين علامتي اقتباس للتدليل على أن ذلك يعد تفسيراً لواقع ما ولكنه ليس واقعاً مقبولاً لدى الجميع.

والمهم هو فك تشفير هذا المصطلح، لا سيما في ضوء القانون الدولي، والإشارة إلى إذا ما كان هذا المصطلح يرد في سياق سياسة تركّز أساساً على الدعاية وعلى «معركة أفكار». وينطوي دور الصحفي على أن يبقي نفسه على مسافة حرجة من جميع الخطابات، الرسمية وغير الرسمية، وعليه أن يوضح للجمهور مدلول الكلمات التي تحيط بسياسة ما وتكشف عنها.

31 http://www.theguardian.com/world/2009/mar/25/obama-war-terror-overseas-contingency-operations

5-3 الأرقام

تزخر دراسات الإرهاب بالأرقام من قبيل عدد الهجمات سنوياً، وتصنيف الضحايا، وتقييم إجراءات مكافحة الإرهاب، ونسبة «الإرهابيين» بين السكان، ونسبة الأعمال وفقاً للفكر الأيديولوجي لمرتكب الجريمة أو دينه.

ولهذا سبب وهو أن الأرقام تساعد في توجيه التفكير بشأن ظاهرة الإرهاب. ولماذا، على سبيل المثال، ترتكب الأغلبية الساحقة لهذه الأعمال على يد رجال؟ وتلقي محاولة الإجابة على هذا السؤال الضوء على الجوانب المهمة لسياق التطرف ودوافعه.

غير أنه ينبغي توخي الحذر، لأنه عادةً ما يعتمد تجميع هذه الأرقام على الأهداف الكامنة وراء نشرها. وتضع الأرقام إطاراً لفهم الظاهرة وتحدد بشكل كبير سياسات الدول ... والمواقف التحريرية لوسائل الإعلام. وبالفعل، فإن الأرقام لها عواقب. فينحى الداعون لشن معركة ضد الإرهاب إلى تفسير إحصاءات الهجمات على نحو يثير المخاوف، في حين أن من يخشون ضرب الحريات أو وقوع «صدام حضارات» يسعون بلا شك إلى رسم منظور أكثر هدوءً. وبالتالي، من الضروري التحقق من جميع البيانات الرقمية، عن طريق وضع في الاعتبار المنهجية المستخدمة في تجميعها والإشارة إلى مصادرها والفترة المعنية والجهة التي تنشرها والغرض منها.

وتنطوي الأرقام على إغراءات لا حدود لها. ومن ثم يشير بيتر آندرياس وكيلي م. غرينهيل، مؤلفا ومنسقا كتاب عن تسيس الإحصاءات إلى أنه: «نظراً لأن الأرقام تختلط مع العلوم فهي تشكل أداة سياسية مغرية وقوية. وبالنسبة لوسائل الإعلام، غالباً ما يعني ذلك قبول وتكرار الأرقام دون التشكك فيها.»[32] ويضيفان أن «الأرقام يجب أن تؤدي إلى أسئلة أساسية: من الذي أعدها ولماذا وكيف ولمن؟ ويجب أن تستحث الأرقام أسئلة بشكل خاص دون تنازلات عندما يكون النشاط المقيّم سرياً أو خفياً أو غير مشروع. ويتضمن كتابهما فصلاً تنويرياً عن مكافحة تمويل الإرهاب يظهر الهشاشة البالغة للأرقام المعروضة.

وعلى الرغم من هذه التحفظات، فلا شك في أن الأرقام المجمّعة والمفسّرة بعناية ذات فائدة حقيقية في العمل الإعلامي الجاد، وتسمح «بإزالة السمية» في المجال الإعلامي، والتمييز بين الحق والباطل، وبالتالي وقف الأساطير الحضرية أو منع وصم المجتمعات. ومن الأهمية بمكان أن يمتنع المرء عن انتقاء الأرقام استناداً إلى تحيزاته الذاتية: فمن الممكن أن يكون عزل أرقام صحيحة ليس إلا طريقة أخرى لتحريف المعلومات. كما أن اختيار فترة زمنية معينة لإظهار تطور التهديد – خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، أو على مدار 50 عاماً – ليس بالأمر المحايد كذلك. فيمكن أن يؤدي هذا الاختيار إلى تأكيد شكل من أشكال الإرهاب، أو على النقيض تراجع حجمه وأهميته.

وفضلاً عن ذلك، فإن الأرقام لا تقول كل شيء. فمن الممكن أن يكون لهجمات أقل عدداً آثار سياسية أو اجتماعية أكبر. ويشير خبير العلوم السياسية، آرنو بلين المشارك مع جيرار شالياند في تأليف كتاب تاريخ الإرهاب – من العصور القديمة إلى داعش، إلى أنه يتعين أن

32 Sex, Drugs, and Body Counts. The Politics of Numbers in Global Crime and Conflict, p.264

نضع في اعتبارنا أن الإرهاب يُعرّف بطابعه النفسي والعاطفي، وأن تصور الحقائق وأثرها أكبر بكثير من البيانات الأولية. ولن يكون لسقوط قنبلة صغيرة على كوخ في جزيرة كورسيكا، بفرنسا، له نفس الأثر العاطفي الذي أحدثته مذبحة تشارلي إبدو».[33]

وبالمثل، يجب أيضاً على وسائل الإعلام أن تقاوم إغراء الاندفاع والاعتماد على الاستقصاءات، التي كثيراً ما تمثل العمل الصحفي «الصفري» عندما تستخدم دون تنقية كعناوين للإثارة أو تبسيط الأمور. وكثيراً ما تُحجم وسائل الإعلام عن قراءة تفاصيل الاستقصاء وتميل ببساطة إلى تكرار ملخصاته. وهناك أسئلة مهمة مثل ما هي الجهة التي كلفت بإجراء الاستقصاء؟ ومتى أجري؟ وعلى أي عينة؟ وفي أي ظروف من الأمن والحرية؟ وما هي الأسئلة المطروحة؟ وبالطبع تكون بعض المؤسسات التي تُجري الاستقصاءات أكثر جدية من غيرها، إلا أن الإبقاء على المسافة الحرجة يظل شرطاً أساسياً في جميع الأحوال، حتى عندما تكون الجهات المكلِّفة بالاستقصاء منظمات حكومية دولية أو غير حكومية تحظى بالاحترام.[34]

3-6 الصور

إن الصور في صميم الأعمال الإرهابية. وقد كانت كذلك بالفعل خلال عمليات اختطاف الطائرات أو خطف الرهائن أو تفجير السيارات حتى ولم يكن الإرهابيون يجيدون تسجيل الصور أو نشرها.

وقد تعززت اليوم مكانة الصور أكثر، وأصبحت الجماعات الإرهابية تمتلك وسائل الإعلام الخاصة مثل إنسباير (التابعة للقاعدة) أو دابق (التابعة للدولة الإسلامية) وشبكات اجتماعية لنشر رسائلها أو عرض عملياتها العنيفة، بينما يمكن للشهود نشر «بث حي» للهجمات باستخدام هواتفهم الذكية أو الاتصال بالشبكات الاجتماعية الرئيسية، فقد صاروا بالتالي «مراسلين دون قصد»، كما وصفتهم وكالة الأنباء الفرنسية.[35]

وتقول ميشيل ليريدون، مديرة شعبة المعلومات في وكالة الأنباء الفرنسية «كيف يمكن إقامة توازن بين واجب الإبلاغ، والقلق المرتبط بحفظ كرامة الضحايا الذين يعرضهم الإرهابيون، والحاجة إلى تجنب استخدام الإعلام كأداة لنشر الكراهية والعنف المفرط».[36]

واستؤنف النقاش في فرنسا بدرجة لم تحدث من قبل بعد هجمات نيس في 14 تموز/يوليو 2016 وسانت إيتيان دو روفراي في 26 تموز/يوليو 2016. وقررت صحيفة لو موند الفرنسية، التي كانت قد اختارت بالفعل ألا تنشر الصور أو مقاطع الفيديو التي ينشرها إرهابيون، أن تطبق هذه القاعدة على صور مرتكبي جرائم القتل الجماعي لتجنب «تمجيد الإرهابيين بعد موتهم»، كما أعلن مدير تحرير الصحيفة جيروم فينوغليو.

33 http://www.atlantico.fr/decryptage/et-origine-terroristes-commettant-plus-attaques-dans-mondeest-alain-blin-1958758.html

34 http://journalistsresource.org/tip-sheets/research/statistics-for-journalists

35 https://correspondent.afp.com/involuntary-reporters

36 http://blogs.afp.com/makingof/?post/couvrir-l-etat-islamique-afp

وحذت حذوها وسائل إعلام أخرى، حتى أن بعضها وصل إلى منع ذكر أسماء مرتكبي الهجمات. غير أن هذا القرار ظل موضع خلاف. وأشار ميشيل فيلد، مدير الأخبار في تلفزيون فرنسا، إلى أن «الهجمات المجهولة الهوية، التي لا يدلى فيها بأسماء مرتكبيها ولا تعرف وجوههم، هي أفضل وسيلة لتنشيط نظريات المؤامرة أو زيادة قلق الرأي العام الذي يتهم أصلاً وسائل الإعلام بعدم الإفصاح عن كل شيء أو بإسكات صوت الحقيقة.»

وهذه المعضلات ليست جديدة، ولكنها اتخذت بُعداً حاداً منذ انتشار الإنترنت والشبكات الاجتماعية التي ينشط فيها دعاة المنظمات الإرهابية ومستخدمي شبكة الإنترنت غير المهتمين بأبسط قواعد الأخلاقيات الصحفية متمتعين بالإفلات التام من العقاب. وتشير صحيفة كولومبيا للصحافة إلى أن وسائل الإعلام التقليدية ما عادت هي الحكم الأوحد لما ينبغي ولا ينبغي أن يُرى.[37] ومن الممكن أن يحل التمجيد، أو حتى أن يصبح مكتفياً ذاتياً، على المواقع التي تدعو إلى الجهاد.

ويسود الضجيج وأجواء عدم اليقين. وتضيف صحيفة كولومبيا للصحافة «لا يعرف أحد بالتحديد أين يقع الخط الفاصل بين المحتوى الذي يستحق النشر لأهميته الخبرية والمحتوى الخطير أو الشديد الإزعاج».[38]

وعلى سبيل المثال، هل كان يصح نشر صور الضحايا وهم يسقطون من برجي نيويورك في 11 أيلول/سبتمبر 2001؟ وهل كان يصح نشر مقتطفات أو صور الرهائن بعد قطع رؤوسهم؟ وهل كان يصح نشر الصور الملتقطة عبر كاميرات فيديو المراقبة في المطعم الذي فجر فيه براهيم عبد السلام نفسه في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في باريس؟[39]

وقد ثار خلاف حاد عند نشر صور تظهر إعدام ضابط شرطة على يد أحد مرتكبي هجوم شارلي إبدو في باريس في 7 كانون الثاني/يناير 2015، وإعدام حارس أمن دون سلاح خلال الهجوم على مركز وستغيت التجاري في نيروبي في أيلول/سبتمبر 2013.

فهل يجب إظهار أجساد الضحايا بوجه عام؟ وغالباً ما يتضمن القانون إجابات على هذه الأسئلة. فقد أدان النظام القضائي الفرنسي وسائل الإعلام التي نشرت صورة جثمان كلود إيرينياك، محافظ كورسيكا (فرنسا)، مسجّى على الرصيف بعد اغتياله في شباط/فبراير 1998. ويعاقب في فرنسا على نشر صور تظهر الضحايا بغرامة تصل إلى 15 000 يورو.[40]

وقد تختلف الأوضاع في البلدان الأخرى. فبعد هجوم بن قردان (تونس) في آذار/ مارس 2016، زعمت منصة ساسة بوست الإلكترونية الناطقة بالعربية أن وسائل الإعلام التونسية نشرت على نطاق واسع صوراً لجثامين الضحايا والإرهابيين. وانتقدت راضية

37 http://www.cjr.org/behind_the_news/to_publish_or_not_foley_video.php

38 http://www.cjr.org/behind_the_news/to_publish_or_not_foley_video.php

39 http://www.rtl.be/info/monde/france/m6-revele-la-video-de-l-explosion-de-brahim-abdeslam-a-paris-de-nombreux-telespectateurs-sous-le-choc-813044.aspx

40 http://www.liberation.fr/france/2016/07/15/nice-apres-l-attaque-rumeurs-et-videos-choquantes-sur-les-reseaux-sociaux_1466284

النصراوي، رئيسة المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب (OCTT))، هذا السلوك قائلة «إن من الضروري احترام كرامة الموتى، فضلاً عن المحتجزين، لعدم وجود اتهامات ضدهم».[41]

> يظل التحدي القائم أخلاقي الطابع في الأساس. ومن ثم، تتفاوت اختيارات وسائل الإعلام وفقاً لمستوى نزوعها للإثارة ومستوى مهنيتها، بل وخطها السياسي أيضاً، بقدر ما تحاول إخفاء العنف أو إظهاره.

ومع ذلك، يظل التحدي القائم أخلاقي الطابع في الأساس. ومن ثم، تتفاوت اختيارات وسائل الإعلام وفقاً لمستوى نزوعها للإثارة ومستوى مهنيتها، بل وخطها السياسي أيضاً، بقدر ما تحاول إخفاء العنف أو إظهاره.

وخلصت المنتجة المصرية الأمريكية جيهان نجيم في فيلمها الوثائقي بعنوان غرفة المراقبة (2004)، الذي يركّز على وسائل الإعلام، ولا سيما الجزيرة خلال غزو العراق في عام 2003، إلى أن القناة القطرية اختارت أن تُظهر الحرب دون فلترة، ودون حذف الصور الصادمة أو الدموية على نقيض القنوات الأمريكية التي أظهرت أساساً «حرباً نظيفة» تقوم على توجيه ضربات «جراحية» لا ينجم عنها سوى «أضرار جانبية».[42]

ويشير بول وود، كبير المراسلين في هيئة الإذاعة البريطانية، إلى أنه في حالة وقوع أعمال إرهابية تسهم قواعد «الذوق واللياقة» بفعالية في «تخفيف وتهدئة – أي تطبيق رقابة على – الفظائع المرتبطة بالحدث».

فكيف لوسائل الإعلام أن تتلمس طريقها وسط كل هذه الممارسات والقواعد وكيف يمكن تجنب نشرها لدعاية الإرهابيين، مع عدم استخدام هذه الاعتبارات الأخلاقية أو السياسية كذرائع لإخفاء الحقيقة؟ وقد تواجه بعض وسائل الإعلام إغراء «تعديل» الصور بإزالة أو طمس بعض العناصر، غير أن هذه الممارسة تكون غير مقبولة إذا كانت تهدف إلى محو عناصر يمكن أن «تخون» الواقع، لا سيما بغية توجيه التفسير السياسي للصورة. إلا أن هذه الممارسة يمكن تبريرها إذا كان الهدف هو إخفاء أو حذف عناصر يمكن أن تصدم الجمهور أو تضر بكرامة الضحايا أو تؤلم أصدقاهم وأسرهم.

وكان لقطع رؤوس الرهائن على يد الجماعات الإرهابية أن بلور هذه النقاشات في هيئات التحرير. ومن ثم، امتنعت وكالة الإنباء الفرنسية عن نشر مقاطع فيديو تظهر قطع الرؤوس. وكتبت ميشيل ليريدون: «نشرنا عدداً محدوداً للغاية من الصور الثابتة من هذه الفيديوهات وسعينا أن تكون الأقل إهانة قدر الإمكان. ونحاول أيضاً نشر صورة الضحية عندما كانت حرة لنحافظ على كرامتها.»[43] ونشرت وكالة رويترز صوراً ثابتة مأخوذة من فيديو على حسابات تويتر الخاصة بها ونشرت نسخة منقحة من الفيديو على موقعها الشبكي، دون

41 http://www.sasapost.com/media_coverage_between_paris_and_tunis-attacks/
42 https://www.youtube.com/watch?v=f3rMo5cgaXQ
43 http://blogs.afp.com/makingof/?post/couvrir-l-etat-islamique-afp

إظهار قطع الرؤوس وما حدث في أعقابه. فما هي المعايير المتبعة؟ تشير الوكالة إلى أن قراراً يُتخذ بشأن «ما إذا كانت المادة ضرورية لفهم الواقع المصور أو الموصوف». وفي نهاية المطاف إذا كانت ذات قيمة خبرية فعلية وتخدم الصالح العام.

واختارت صحيفة نيويورك تايمز من جانبها أن تنشر في الصفحات الداخلية من نسختها المطبوعة صورة بالأبيض والأسود متوسطة الحجم من فيديو نشرته الدولة الإسلامية. ولم تنشر هذه الصحيفة الأمريكية الفيديو على الإنترنت ولم تضع رابطاً له. ويشير دين باكيه، مدير الصحيفة، إلى أنه «لا توجد أي قيمة صحفية في إظهار كيفية قطع الرؤوس.» وفي حين شكل ذلك قراراً حذراً، فقد عارضته مارغاريت ساليفان، محررة الشؤون للصحيفة التي رأت أنه «كان من الأفضل عدم استخدام أي شيء من هذا الفيديو الحقير.»[44]

أما بالنسبة لصحيفة غارديان، فالقواعد واضحة: «عدم استخدام مقاطع الفيديو. وتجنب الصور التي «تمجّد» المجرم – مثلاً عن طريق تصويره مع الرهائن أو مع أسلحة. واستخدام الصوت في أضيق الحدود. وعدم استخدام سوى صور ثابتة وفي إطار للرهينة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون الصورة الرئيسية هي صورة الرهينة في سياق آخر.»[45]

وأخيراً، إذا ما قررت محطات تلفزيونية بث مقاطع فيديو يحتمل أن تكون صادمة، يجب عليها تحذير المشاهدين وإعطائهم الوقت لتغيير المحطة أو إبعاد نظرهم عنها.

صور الأطفال

يخضع نشر صور الأطفال بوجه عام لمعايير قانونية وأخلاقية صارمة، لا سيما عندما تظهر الصور أطفالاً مصابين أو مصدومين أو متوفين. وفي بعض البلدان، يتعين طمس صور الأطفال.

يخضع نشر صور الأطفال بوجه عام لمعايير قانونية وأخلاقية صارمة، لا سيما عندما تظهر الصور أطفالاً مصابين أو مصدومين أو متوفين. وفي بعض البلدان، يتعين طمس صور الأطفال.

وتنشر وسائل الإعلام صوراً للضحايا الأطفال بصفة منتظمة، اعتقاداً منها أن ذلك يعكس واقعاً لا يمكن إغفاله. ولعل صورة جثث الأطفال المسجاة تحت أغطية، ووجوههم مكشوفة، بعد هجوم الغوطة في سوريا في عام 2013، تأتي مثالاً على ذلك. كما كان الحال بشكل خاص مع الطفل الصغير آلان الكردي، أحد اللاجئين السوريين، وهو ملقى ميتاً على أحد الشواطئ التركية في 2 أيلول/سبتمبر 2015. وفي حين اندهشت بعض وسائل الإعلام العربية من رد الفعل العالمي على هذه الصورة وكانت تركز على إثارة مشاعر الإنسانية العالمية والإحساس بالذنب، أدى نشرها في أوروبا إلى فتح نقاش محتدم داخل وسائل الإعلام

44 http://publiceditor.blogs.nytimes.com/2014/09/03/should-the-times-have-observed-a-complete-blackout-on-isis-video-images/

45 http://www.imediaethics.org/guardians-3-guidelines-for-reporting-on-isis-murder-videos/

وبين الجمهور. وأعلنت صحيفة وست فرانس الفرنسية أنها نشرت الصورة لأنها تفتح العيون وتحرك الضمائر. غير أن الكثير من القراء أعربوا عن صدمتهم من نشرها.[46]

ولكن هل هناك أي بدائل؟ يشير الصحفي الألماني سيمون بالزيرت قائلاً: «بدلاً من استخدام صورة لطفل ميت، فإن نشر صورة لملابس طفل مغطاة بالدم تنقل نفس الرسالة ولكن بدرجة أقل إزعاجاً.»[47] إلا أن هناك حداً لسياسة التجنب هذه. فقد أشار المجلس البلجيكي للأخلاقيات الصحفية إلى أن «الصور يمكن أن تتضمن محتوى إعلامياً مهماً يكون له الأسبقية على الطابع الصادم للصور ويبرر نشرها. فالرعب يكمن في وجود هذه المشاهد، وليس في إظهارها.»

كما ينبغي أن تتساءل وسائل الإعلام عما إذا كان نشر صور الأطفال الملتقطة قبل الحادث المأساوي والمأخوذة من ذوي الضحايا أو من الشبكات الاجتماعية مؤاتٍ في سياق الحدث. وبخلاف المسائل القانونية، يتعين التحكيم بين الحاجة للإعلام وأخلاقيات الاحترام.

صور «المواطنين»

تستخدم وسائل الإعلام على نحو متزايد الصور التي يلتقطها الشهود في مسرح الجريمة أو في الخطوط الأمامية.[48]

وفي الدقائق التالية للهجمات، تُنشر الصور التي يلتقطها الشهود على الشبكات الاجتماعية، وكثيراً ما يسارع الصحفيون إلى الاتصال بأصحاب الصور ويطلبون منهم الإذن بنشرها. وهي ممارسة غير مقبولة بوجه عام ويُنظر إليها في بعض الأحيان على أنها استغلال للمأساة التي يواجهونها ، لا سيما وأنه يصل لبعض الشهود قدراً هائلاً من الطلبات على الرغم من مستوى الإجهاد الذي يعانون منه.[49]

وتتبع وكالة الأنباء الفرنسية بروتوكولات واضحة بشأن هؤلاء «المراسلين المتفرجين» الذين يلتقطون الصور مصادفة بحكم وجودهم في مكان الحادث. ويقول ريمي بانيه وغريغوار ليمارشاند، رئيسا وحدة الشبكات الاجتماعية في وكالة الأنباء الفرنسية، في مقال نُشر في 25 آذار/مارس 2016 عقب هجمات بروكسل «أول ما نقوم به هو الاطمئنان على سلامة الشخص، ثم نسأله إذا ما كان هو صاحب الصورة المنشورة على الإنترنت وما إذا كان بوسعنا استخدامها. ولا تطبق بعض وسائل الإعلام هذه العملية وتقدم على نشر أي صور تجدها على الإنترنت».[50]

وعادة ما لا ينتظر الشهود أي تعويض مالي من وسائل الإعلام التي تطلب منهم الإذن باستخدام صورهم. وتشير وكالة الأنباء الفرنسية إلى «أن هذا يعد أمراً نادر الحدوث. فلم يطلب ذلك أي شخص بعد هجمات بروكسل.» إلا أن بعض وسائل الإعلام تعرض أحياناً

46 http://www.odi.media/wp-content/uploads/2015/09/Billet-du-Mediateur-du-Monde-du-3-septembre.pdf
47 http://onmedia.dw-akademie.com/english/?p=9779
48 http://eyewitnessmediahub.com/uploads/browser/files/Final%20Press%20Study%20-%20eyewitness%20media%20hub.pdf
49 http://www.bbc.co.uk/blogs/academy/entries/dba0657a-fb54-4289-a0ad-6e33292ae7e0
50 https://correspondent.afp.com/involuntary-reporters

على هؤلاء الأشخاص «شهود الأخبار» نقوداً للحصول على حقوق حصرية على الصور، على الرغم من التحفظات التي تبديها المجالس المعنية بالأخلاقيات. فيُزعم أن إحدى صحف الإثارة البريطانية دفعت 50 000 يورو لشراء فيديو التقط في أحد المطاعم الباريسية التي هوجمت في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.[51] وإذا ما تمت مثل هذه المعاملة، يتعين الالتزام بمعايير صارمة للغاية، وضمان تلبيتها الصالح العام وعدم عرقلة سير العدالة.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي ألا تعرض وسائل الإعلام نقوداً للحصول على مقاطع فيديو ينتجها منفذو الهجمات. ففي بعض البلدان، تمثل هذه المعاملة عملاً إجرامياً، يعاقب عليها بالسجن، إذ تعتبر مساهمة في تمويل الإرهاب.

ويجب أن يخضع استخدام صور «المواطنين» لتنظيم صارم. فبادئ ذي بدء، يمكن أن تحفز هذه الممارسة مواطنين بسطاء ليس فقط على المخاطرة بسلامتهم من أجل نشر صورهم على وسائل الإعلام الكبرى، بل وتمثل انتهاكاً للقواعد الأساسية لأخلاقيات العمل الصحفي، لا سيما فيما يتعلق باحترام الضحايا. وينبغي لوسائل الإعلام إضافة تحذيرات واضحة على طلباتها للحيلولة دون حدوث هذه المخاطر.

ثم يتعين توخي الحذر الشديد عند اختيار الصور، التي يمكن أن تكون قد خضعت لتغييرات أو فبركة أو مونتاج وتمثل بذلك محاولة للتلاعب بالمعلومات. ويتعين تحديد مصدر الصور بأي ثمن. ويتعين إيلاء اهتمام خاص بالصور المتداولة على الشبكات الاجتماعية،[52] أو تلك التي يرسلها هواة أو نشطاء غير معروفين لدى فريق التحرير.

وصُمِّمت أساليب للتحقّق من حجية الصور، ومنها مشروع الكشف[53] (Reveal) للمركز الإعلامي لشهود العيان (Eyewitness Media Hub) أو First Draft New.[54] وتستند هذه الأساليب إلى إجراء تحليل حذر للمكان والتاريخ والتقنيات المستخدمة، من أجل الكشف عن أوجه عدم الاتساق والتلاعبات. ويتضمن محرك البحث غوغل أيضاً خاصية «البحث العكسي عن الصور» التي تتيح للمستخدمين إيجاد جميع الصفحات التي نُشرت عليها الصورة.

ويتعين توخي نفس القدر من الحذر بالنسبة للصور التي تنشرها وكالات تستخدم متعاونين موسميين في المناطق التي تخضع بالكامل لسيطرة إحدى المنظمات الإرهابية. وهذا هو الحال بالنسبة للصور التي يلتقطها صحفيون يعملون في الرقة أو الموصل سراً أو يسلمون أعمالهم إلى رقباء في جماعة الدولة الإسلامية. ويتعين أن تتضمن هذه الصور تعليقات نصية واضحة لتحذير الجمهور.

51 http://www.theguardian.com/media/2015/nov/24/daily-mail-cctv-video-paris-attack

52 http://observers.france24.com/fr/20151106-comment-verifier-images-reseaux-sociaux

53 https://www.journalism.co.uk/news/how-the-reveal-project-aims-to-help-journalists-verify-eyewitness-media/s2/a572616/

54 https://firstdraftnews.com/resource/test-your-verification-skills-with-our-observation-challenge/

7-3 التعميم والخلط

كثيراً ما تكشف الهجمات الإرهابية عن الأحكام المسبقة السائدة بين وسائل الإعلام والمجتمع عموماً. وتكمن هذه التحيزات خلف الإغراء بنشر الشائعات دون قيد يُجرم أفراد مجتمعات محلية معينة.

وتؤدي مثل هذه الأخبار إلى مخاطر التعميم والخلط، أي وصم بل وتجريم مجموعة دينية أو عرقية أو وطنية أو سياسية برمتها يزعم الإرهابيون الانتماء إليها. وفي دراسة بعنوان «التسامح والإرهاب» نُشرت في عام 2014، أشار المجلس الإعلامي الكيني إلى أن الصحفيين الكينيين أسهموا جزئياً في نشر الفكرة السائدة بأن السكان ذوي الأصول الصومالية هم إرهابيون محتملون.

وينتشر إغراء التعميم والخلط هذا على نطاق واسع. ومن ثم يُنسب الإرهاب «الإسلامي» على نحو منتظم إلى الدين الإسلامي بحد ذاته، على الرغم من تنوع معتقداته وممارساته، وإلى المسلمين بأسرهم. وفي المقابل، لا يتهم أحد «الحضارة الغربية» عندما يزعم إرهابي ما انتماءه لمجموعات تفوق العرق الأبيض، مثل الإرهابي اليميني المتطرف أنديرس بيهرينغ برايفيك. ويعرّض هذا التفاوت وسائل الإعلام لاتهامها بالتحيز. وهو ما دفع النسخة العربية من محطة روسيا اليوم إلى ملاحظة «إننا لم نر أي خبراء متخصصين في اليمين المتطرف توجه إليهم أسئلة بشأن مكافحة هذا النوع من التطرف والحيلولة دون حدوثه في المستقبل.»

ويجب على وسائل الإعلام الربط بكل صدق بين ردود فعل ممثلي وأفراد المجتمعات المشتبه بهم أو المهددين بأعمال انتقام شعبية. وينطوي ذلك على منحهم قدراً مناسباً من البروز بدلاً من الإشارة إليهم في «حواشي» الأخبار. غير أن هذه الرغبة في مكافحة التعميم والخلط باسم الأخلاقيات الصحفية تعني أيضاً عدم تجاهل التعبيرات الصحفية التي يبدو وأنها تتسامح مع الهجمات. وفي هذه الحالة، من الأهمية بمكان التأكد من صحة التصريحات المزعومة أو مظاهر دعم الجماعات الإرهابية والسياق الذي أبديت فيه وعدد الأفراد الذين يعربون عنها داخل المجتمع المعني.

> يجب على وسائل الإعلام الربط بكل صدق بين ردود فعل ممثلي وأفراد المجتمعات المشتبه بهم أو المهددين بأعمال انتقام شعبية.

وتتمثل إحدى الطرق لكي يحمي المرء نفسه من التعميم والخلط في تغطية شرائح المجتمع على اختلافها وتعقيدها، وليس فقط عند وقوع أحداث صادمة أو درامية مثل الهجمات. وتسمح هذه المعرفة المكتسبة بعد اتصالات منتظمة لوسائل الإعلام بعرض صورة أكثر تمثيلاً لمختلف مكونات المجتمع، بدلاً من إدانة مجتمع بأسره لأعمال يرتكبها بعض أفراده.

وتُقدِم بعض الدول على هذا الخلط عند اعتبار الأشخاص الذين يدافعون بوسائل سلمية عن مواقف معينة، مثل احترام حقوقهم الثقافية أو استقلالية أراضيهم كإرهابيين، علماً بأن هناك جماعات مسلحة تدافع عن القضايا نفسها. ويمثل الدفاع الفكري والسياسي عن الانفصال أو الاستقلال حقاً مكرساً في حرية التعبير ولا يجب الخلط بينه وبين تبرير الأعمال

الإرهابية التي ترتكبها منظمات انفصالية عنيفة.

ويكون بالطبع من الصعب في بعض الأحيان تعيين حدود واضحة بين الجماعات الإرهابية وغيرها من الأشخاص أو الجماعات ممن يعبرون فكرياً أو سياسياً عن مطالبهم، لا سيما وأن بعض الحركات والأحزاب السياسية تكون «واجهة» قانونية أو شبه قانونية للجماعات المسلحة.

ومرةً أخرى، يتعين على الصحفيين توخي الحذر لئلا يعتمدوا تلقائياً وجهة نظر السلطات أو المكون السائد أو المهيمن بين السكان. وعليهم إجراء تحقيق للتثبت والتحقق من المعلومات المتعلقة بالمجموعات الذي يُزعم أنها تعمل بمثابة واجهات أو جهات لمجموعات مسلحة غير قانونية.

3-8 خطاب الكراهية

يتمثل أحد التحديات أمام وسائل الإعلام دون شك في السيطرة على خطابات الكراهية وأفعال الكراهية التي تنطلق في أعقاب الهجمات. ويجب على وسائل الإعلام ألا تقدم على عدم نشرها وكأنها تستطيع بذلك وقف انتشار العدوى. ويأتي هذا الشكل من الرقابة بنتيجة عكسية وفي كل الأحوال لا يستطيع السكوت مقاومة ضغط الشبكات الاجتماعية لفترة طويلة. وعلى العكس، يجب على وسائل الإعلام مساعدة الجمهور على اكتساب فكرة عن الخطابات الدائرة في ميدان الرأي. ويتمثل دورها أيضاً في تحليل هذه الخطابات وتوصيفها وتفكيكها. ويتعين إيلاء اهتمام خاص بالمنتديات و«رسائل القراء»، التي كثيراً ما تنطلق منها أقصى أشكال العنصرية. وعلى وسائل الإعلام أن تضع نُظم اعتدال تقوم على مبادئها وقيمها، وأخلاقيات العمل الصحفي والتشريعات الدولية، للحيلولة دون أن تصبح حرية التعبير وتعدد الآراء ذرائع للتحريض على التمييز والعنف.

غير أنه يتعين على وسائل الإعلام أن تنظر بعين ناقدة في الدعوات الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية. ومرة أخرى، تظل الكلمات خلافية، ويظل المجتمع الدولي منقسماً حول ما يمثل بالفعل خطاب كراهية والتدابير اللازمة لمكافحته. وفضلاً عن ذلك، ففي النظم السلطوية وحتى في البلدان الديمقراطية التي تخضع فيها وسائل الإعلام لحملات تقودها مجموعات منظّمة تنظيماً جيداً، يمكن إساءة استخدام الاتهام بنشر خطاب الكراهية لفرض رقابة على التعبير عن الأفكار المشروعة. وكما يوضح تقرير لليونسكو بشأن خطاب الكراهية على الإنترنت[55]، «يفضل بوجه عام مقارعة الخطاب بالخطاب بدلاً من قمع حرية الكلام والتعبير. وينبغي

> «يفضل بوجه عام مقارعة الخطاب بالخطاب بدلاً من قمع حرية الكلام والتعبير. وينبغي النظر بعناية في أي استجابة تقيّد حرية التعبير لضمان أن يظل هذا النوع من الإجراء استثنائياً تماماً وعدم كبح الحوار المشروع والمتعمق.»

55 http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002346/234620f.pdf

النظر بعناية في أي استجابة تقيّد حرية التعبير لضمان أن يظل هذا النوع من الإجراء استثنائياً تماماً وعدم كبح الحوار المشروع والمتعمق.»

3-9 الشائعات

تكون الهجمات الإرهابية مصحوبة لا محالة بالشائعات، لا سيما وأنه يكون من الصعب الحصول على المعلومات، وأن الخوف يحرك الرأي العام وأن وسائل الإعلام تُكبّل بقيود الوقت والمنافسة. ويكون نقل الأكاذيب وعمليات «غسيل المخ» أكثر إغراءً عندما تبدو أنها تؤكد التصورات المسبقة أو القوالب النمطية.

وفي أعقاب هجمات باريس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أشارت مجلة لوموند إلى أن «الإعلام يعني أيضاً دحض الشائعات[56]، نظراً لأن آثارها، التي تضخمها الشبكات الاجتماعية، يمكن أن تكون كارثية. ويمكن أن تؤدي إلى إذكاء الخوف والذعر ووصم مجتمعات والتشهير بأشخاص ورسم فكرة زائفة عن الواقع.

ويتعين على وسائل الإعلام إنشاء فريق رصد مهمته تعقب الشائعات وتفكيكها.[57] ويتعين عليها كذلك ضمان أن تتحرى أفرقتها الحذر عند إعادة نشر المعلومات غير المؤكدة، لا سيما عبر تويتر. فعندما تقوم وسائل إعلام محترمة بإعادة نشر تغريدات عن شيء ما، يرى الجمهور أن ذلك يعتبر تأكيداً لها. وتشير هيئة الإذاعة البريطانية في مبادئها التوجيهية للتحرير إلى أن «تحقيق الدقة الواجبة أهم من السرعة».

كما تنطبق المعركة ضد الشائعات على نطاق أوسع على نظريات المؤامرة، التي تصاحب الهجمات الخطيرة بانتظام.[58] فيبني المتعصبون نظريات عن طريق انتقاء مقتطفات من المعلومات، أو الكشف عن تفاصيل «مزعجة» في الصور، أو التلاعب بالتصريحات، أو الكشف عن «مصادفات مريبة». ويسهم ذلك في تلويث تدفق المعلومات عندما تتكرر دون توقف وتُنشر على نطاق واسع على الشبكات الاجتماعية. وينبغي أن تجتهد وسائل الإعلام لتفكيكها، لأنها لا تخاطر بإنشاء سحابة دخان بين الأخبار والجمهور فحسب، بل وبتسهيل التعميم والخلط والوصم كذلك.

56 http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2015/11/20/informer-c-est-aussi-dementir-les-rumeurs_4813894_4355770.html

57 https://medium.com/1st-draft/a-crash-course-in-verification-and-misinformation-from-the-boston-marathon-bombing-5f599e6c4476

58 http://www.conspiracywatch.info/Theories-du-complot-pour-bien-commencer_a1.html

مظاهرة ضد الإرهاب في ميلانو، إيطاليا في تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

© EUGENIO MARONGIU / SHUTTERSTOCK, INC.

4

النقاط الرئيسية

- تقديم مساعدة طارئة إلى الضحايا
- ضمان أمنك الشخصي
- عدم إعاقة خدمات الطوارئ والأمن
- الاتفاق على قواعد تشغيلية وأخلاقية واضحة بشأن استخدام البث الحي، والصور، والشبكات الاجتماعية، وما إلى ذلك
- افتراض أن الجماعات الإرهابية تطلع على وسائل الإعلام والمعلومات التي تنشرها
- عدم إجراء مقابلات مع الإرهابيين أو الرهائن
- عدم وصف تكتيكات أو استراتيجيات قوات الأمن

الفصل الرابع

تغطية الهجمات

1-4 الفوضى

غالباً ما يكون الصحفيون من بين «أول المستجيبين»، أي أسرع من يصل إلى موقع الهجمات. وهم يواجهون في الموقع تحديات أخلاقية ومهنية كبرى في أوضاع طارئة.

ولكن ما هو الجانب الذي يجب أن يؤدوه أولاً: دور الصحفي أم المنقذ؟ وهل ينبغي مساعدة الضحايا، أم التعجل لالتقاط صور لهم في معاناتهم؟

وتنص معايير التحرير وأفضل الممارسات الصادرة عن وكالة الأنباء الفرنسية على أنه: «على الرغم من نشرنا في الموقع لتغطية الأحداث، فإننا لا نتنازل عن إنسانيتنا. فهناك إجماع على أن الصحفي ملزم بتقديم المساعدة عندما تكون حياة الأبرياء في خطر ولا يوجد أي شخص آخر يمكن أن يساعدهم إلا الصحفي».

ويقدم مركز دارت النصائح التالية: إذا اقتربت من إحدى الضحايا، قدّم نفسك بهدوء ثم اسأل ما إذا كانت تحتاج إلى أي مساعدة طبية، وإذا كانت بحاجة إليها، أسع إلى الحصول عليها فوراً».[1] وفي باكستان، نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورات تدريبية للصحفيين لتزويدهم بمهارات الإسعافات الأولية الأساسية (وقف النزيف، وأداء تدليك القلب، وما إلى ذلك) حتى يتمكنوا من تقديم المساعدة الطبية عندما يكونون أول من يصل إلى مكان الهجمات. [2]

1 http://dartcenter.org/content/first-responders

2 https://www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2010/pakistan-news-270710.htm

ويجب على وسائل الإعلام أيضاً أن تفكر في سلامة الصحفيين في موقع الهجمات (انظر الفصل السادس المعنون سلامة الصحفيين، الصفحة 91). وقد يكون مرتكبو الأعمال الإرهابية لا يزالون في الموقع، ويمكن التخطيط لهجمات «ثانوية»، وقد تنهار الجدران الضعيفة، وما إلى ذلك. ويجب على وسائل الإعلام إعداد فرقها لهذا النوع من الخطر وتجهيزها بشكل صحيح. ويشير الصحفي الكيني عثمان محمد عثمان على موقع صحيفة ساهان جورنال في 5 نيسان/أبريل 2015 بأن الصحفيين الذين أرسلوا إلى موقع هجمات مركز ويستغيت في نيروبي في أيلول/سبتمبر 2013 «لم يرتدوا معدات واقية، وهو خطأ فادح كان يمكن أن يكون له عواقب وخيمة.»[3]

وأضاف الخبير الكيني جون غاتشي أن العديد منهم «يتسمون بعجلة الإقدام على المخاطر، والمجازفة، والظهور وأن يصبحوا النجوم. وكانت معجزة عدم إصابة أي منهم.» [4]

وقد نشر مركز دارت سلسلة من التوصيات القيمة بشأن الإجراءات التي ينبغي اتباعها، ليس لحماية الصحفيين فقط ولكن لإبلاغهم أيضاً بكيفية التصرف مع خدمات الطوارئ والضحايا.[5] فالأخلاقيات تفرض عدم إعاقة عمل رجال الإنقاذ من خلال التواجد بينهم وبين الضحايا، أو وضع معدات تقنية ثقيلة أو احتكار شبكات الاتصالات.

ومن اللحظات الأولى للهجمة، يتعين تقديم المعلومات بأقصى قدر من الدقة والسرعة لضمان سلامة المواطنين، وكفاءة عمليات الإنقاذ والفهم الجماعي للحدث. ومع ذلك، فمن الصعب الهروب من الفوضى.

وخلال هجمات باريس التي وقعت في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، كتب مصور وكالة الأنباء الفرنسية – دومينيك فاجيه: «هناك طلقات نارية أطلقت في الدائرة الحادية عشر من باريس. وهذا كل ما نعرفه في الوقت الحالي ... فالناس تركض في جميع الاتجاهات، ولكننا لا نعرف السبب. وفجأة دفعتني الشرطة جنباً مع مجموعة من المارة في أحد المطعم.»[6]

2-4 الاستعداد

يشكل الارتجال مخاطر كبيرة يمكن أن تمنعها وسائل الإعلام جزئياً من خلال وضع إجراءات قبل الهجمات لمواجهة الفوضى التي تولدها الأعمال الإرهابية بفجائيتها ووحشيتها.

وفي أعقاب الهجمات التي وقعت في تونس في 16 تموز/يوليو 2014، علقت الصحفية الفرنسية التونسية ليليا بليز قائلة إن «هناك هرولة، ونقص في المعلومات، وأرقام خاطئة، وعدم وجود رد فعل، وعدم الاستعداد لنشرة إخبارية سريعة أثناء أوقات ذروة المشاهدة.

3 http://sahanjournal.com/garissaattack-kenyan-media-covers-terrorist-attacks/
4 http://issuu.com/mediacouncilkenya/docs/media_observer_magazine_october-dec
5 http://dartcenter.org/content/first-responders
6 http://blogs.afp.com/makingof/?post/Guerre-et-guerre

وأشارت إلى أن بعض وسائل الإعلام قد طغت عليها الأحداث فيما يبدو نتيجة عدم تزويد السلطات الرسمية وسائل الإعلام بالبيانات وسوء تناول المعلومات.[7]

ولكن كيف يمكن جمع فريق ينقسم عموماً بين عدة خدمات معزولة – السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، والمجتمع المدني، وما إلى ذلك، معاً؟ وكيف يكون نشر الصحفيين في الميدان؟ وكيف يمكن وضع نظام داخلي للتحقق من المعلومات وتخفيفها لتجنب أكبر قدر ممكن من الشائعات والاستقراءات؟ ومن هم الخبراء الذين يمكن الاتصال بهم؟ ولا يمكن أن تكون هذه التعبئة مرتجلة. وهذا يعني تحديد الأدوار والمهام، وصياغة قواعد تحريرية وأخلاقية محددة، ووضع تعليمات دقيقة وحلول احتياطية. ويجب ألا يكون التصرف متأخراً. ففي دليل نشرته ديبورا بوتر وشيري ريكياردي في عام 2007، قام المركز الدولي للصحفيين الأجانب بإعداد قائمة بالخطوات التي يتعين اتخاذها قبل حدوث أزمة، بهدف الاستعداد للتصرف في أي وقت في مواجهة الحالات الاستثنائية.[8] ويمكن لوسائل الإعلام أن تستخدم هذا الدليل كخارطة طريق.

ومن الضروري أن تكون هناك جهات اتصال قوية داخل الأجهزة الأمنية والطوارئ. وخلال هجمات ماراثون بوسطن (الولايات المتحدة) التي وقعت في 15 نيسان/أبريل 2013، كانت صحيفة بوسطن غلوب المحلية واحدة من المصادر الأكثر موثوقية لأنها أقامت اتصالات بمصادر من الخطوط الأمامية في الوقت المناسب، ولأن صحفيوها كانوا يعرفون نقاط القوة ونقاط الضعف. كما يجب عليهم أن يحددوا طريقة معالجتهم للأحداث الجارية. ويعتبر وجود مجموعة واضحة من القواعد الأخلاقية الأساسية (بشأن استخدام الصور، وقواعد إجراء المقابلات الشخصية، واحترام سرية عمليات الأمن، وما إلى ذلك) أمراً حاسماً. ويجب أن يكون كل عضو من أعضاء فريق التحرير على علم بها حتى يتمكن من التصرف فوراً وفقاً للإطار التحريري لوسائل الإعلام. وتزداد مخاطر حدوث أخطاء في اللحظات الأولى من الهجمات عندما تكون هيئات التحرير غير مكتملة، إذا كانت الهجمات تحدث في المساء أو خلال عطلة نهاية الأسبوع أو فترة إجازات، أو إذا كانت وسائل الإعلام تعتمد على متدربين أو وسطاء. ومن المهم للغاية اتباع قواعد مشتركة.

ويجب أيضاً أن تكون حالات الطوارئ «مستأنسة» عن طريق وضع سياسات دقيقة بشأن نشر المراسلين وسلسلة القيادة داخل فريق التحرير والتغطية الحية. ومن المهم جداً وجود مدير إعلامي صاحب خبرة لاتخاذ القرارات بشأن ما الذي يتم نشره أو ما لا يتم نشره، وبأي طريقة. ويعطي جريمي ستاهل، الصحفي بموقع سليت على الإنترنت، مثالاً على خطوط السلوك المتعلقة بإدارة الشبكات الاجتماعية: فينصح وسائل الإعلام بأن تغلق تغذيتها التلقائية لتويتر لضمان عدم نشر مواد سيبدو وأنها لا تعكس الواقع ومتناقضة بل وغير لائقة تماماً في سياق الهجمات؛ وبألا تنشر التكهنات؛ وألا تتهم أحد المديرين أو مؤسسة بالفشل إلا بعد تحري دقة المعلومات؛ وأن تتجنب المعلومات المعروضة على الماسحات الضوئية للشرطة

7 http://inkyfada.com/2014/07/media-terrorisme-tunisie-deontologie/
8 http://www.icfj.org/sites/default/files/Disaster_Crisis.pdf

والدوائر المعنية بالطوارئ، فكثيراً ما تكون جزئية ويمكن أن يثير نشرها مسائل أخلاقية وقانونية (إبلاغ المجرمين بخطط الشرطة، وإثارة الارتباك والخوف وما إلى ذلك)؛ وأن تتوخى الحذر إزاء جميع المعلومات حتى تلك التي توردها وكالات الأنباء، التي يمكن أن تخطئ في بعض الأحيان.»[9]

3-4 «الأولوية للبث الحي»

كثيراً ما تنقل وسائل الإعلام بثاً «حياً» خلال الهجمات، وهي ممارسة تلبي الحاجة العاجلة إلى المعلومات، ولكنها تسهم أيضاً في إضفاء طابع دراماتيكي على تغطية الأحداث الاستثنائية، ولا سيما في وسائل الإعلام السمعية والبصرية.

وفي بعض البلدان، تفرض السلطات حظراً على نشر المعلومات وتحظر البث الحي من موقع الهجمات. ومن الناحية الرسمية، يحدث ذلك لحماية الأرواح وعدم إعاقة عمليات الشرطة، ولكن تلجأ بعض الحكومات أيضاً إلى هذا الإجراء لمراقبة الاتصالات و«تحديد إطار» سرد الأخبار. وعلى سبيل المثال، أضافت حكومة الهند في عام 2015 بنداً إلى مدونتها بشأن نشر البرامج يحظر «التغطية الحية لعمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها قوات الأمن.»[10] وكان اتحاد الإذاعة والتليفزيون قد غيّر بالفعل مدونته الخاصة بالأخلاقيات عقب الانتقادات التي وجهت إلى وسائل الإعلام بعد هجمات مومباي في عام 2008.[11]

وهناك حاجة إلى قواعد صارمة: عدم تعريض الناس للخطر، وعدم عرقلة عمليات الإنقاذ والأمن، وعدم تزويد الإرهابيين بمعلومات حاسمة

وعلى الرغم من ذلك، تم تغطية العديد من الأعمال الإرهابية الأكثر شهرة خلال السنوات القليلة الماضية عن طريق البث الحي ولن تنقلها على الفور وسائل الإعلام فحسب، ولكن الشبكات الاجتماعية أيضاً. وفي شباط/فبراير 2014، أعرب رئيس قوات الدفاع الكينية، يوليوس كارانجي، أمام حشد من الصحفيين عن أسفه لأن وسائل الإعلام غطت الحدث، خلال الهجمات على مركز ويستغيت التجاري في نيروبي في عام 2013، عن طريق البث الحي «مما سمح للمهاجمين رصد العمليات التي كانت تخطط لها قوات الأمن.»[12] وهناك حاجة إلى قواعد صارمة: عدم تعريض الناس للخطر، وعدم عرقلة عمليات الإنقاذ والأمن، وعدم تزويد الإرهابيين بمعلومات حاسمة.

9 http://www.slate.com/articles/technology/technology/2013/04/boston_marathon_bombing_all_the_mistakes_journalists_make_during_a_crisis.html

10 http://timesofindia.indiatimes.com/india/Centre-bans-live-coverage-of-anti-terror-operations/articleshow/46670046.cms

11 http://nbanewdelhi.com/pdf/final/NBA_code-of-ethics_english.pdf

12 http://www.coastweek.com/3706-latest-news-kenya-forum-reviews-role-of-media-amid-increasing-militant-attacks.htm

وأثناء العملية التي بدأت في 9 كانون الثاني/يناير 2015 بعد الهجمات التي استهدفت الصحيفة الأسبوعية الساخرة تشارلي إيبدو، بث العديد من وسائل الإعلام السمعية والبصرية إعلان أحد السياسيين المحليين الذي يفيد بأن هناك شخصاً مختبئاً في شركة الطباعة حيث كان مرتكبو المجزرة يختبؤون. وفي اليوم نفسه، ارتكبت قناة تلفزيونية فرنسية نفس الخطأ عندما أعلنت على شاشتها أن أحد الأشخاص «يختبئ في الغرفة الباردة للمتجر «هايبر كاشير» اليهودي التي كان الرهائن لا يزالون محتجزين فيها. وخلال هجمات كانون الثاني/يناير 2015 هذه، بثت بعض القنوات التلفزيونية أيضاً معلومات وصور تبين نشر قوات الأمن في الوقت الذي كان فيه الإرهابيون لا يزالون مختبئين، بما في ذلك الموقع الدقيق لبعضهم أو الاستراتيجية العامة المتبعة.[13] وقد فُتحت تحقيقات جنائية للنظر في هذه الأحداث، التي أدانها المجلس الأعلى للإعلام السمعي والبصري، وهو الهيئة التنظيمية في فرنسا.

وبالمثل، في بروكسل في 18 آذار/مارس 2016، وضعت قناة تلفزيونية مركبة بث بجوار منزل كان يختبئ فيه أحد مرتكبي هجمات 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 قبل وصول قوات الأمن مما أثار ذلك غضب مدير الشرطة الجنائية الذي قال إنه تمت التضحية بسلامة موظفيه والجمهور لتحقيق نسب مشاهدة عالية. [14]

ويصبح العمل الإعلامي أكثر تعقيداً عندما يقوم المواطنون والجيران والمارة البسطاء بتصوير المشهد ونشر مقاطع الفيديو أو المعلومات دون رقابة على الشبكات الاجتماعية، متجاوزين بالتالي القواعد التي وضعت للصحفيين وواضعين وسائل الإعلام التقليدية أمام معضلات أخلاقية خطيرة. ولا يمكن أن تتجاهل وسائل الإعلام تدفقات المعلومات هذه، ولكن عليها أن تنظر إليها بصورة ناقدة. فأخطاء «هواة الأخبار» لا تبرئ المهنيين من مبادئ الحذر التي يجب أن يتمسكوا بها.

ولكن ما الذي يمكن القيام به؟ ففي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، التزمت وسائل الإعلام البلجيكية «بناء على دعوة» من قوات الأمن، «الصمت الإذاعي» خلال عملية جرت في حي بروكسل وحي شارلروا لتعقب أشخاص متورطين في هجمات باريس التي وقعت في 13 تشرين الثاني/نوفمبر. وقال كريستوف بيرتي، رئيس تحرير صحيفة لو سوار في بروكسل، إنه تلقى مكالمتين وطُلب منه فيهما عدم ذكر أسماء الأحياء التي ستجرى فيها العمليات. وأوضح أنه اتفق هو وزملاؤه في الصحيفة على أنه لا يمكن اعتبار عدم ذكر اسم الشارع أو رقم المنزل الذي ستتدخل فيه قوات الشرطة تضليلاً للمواطنين.[15] كما اتخذت قنوات تلفزيونية سلسلة من التدابير لتجنب أي أخطاء. وأوضح جان بيير جاكمن، مدير الأخبار في راديو وتلفزيون بلجيكا الناطق بالفرنسية (RTBF) أنه عندما تجرى التحقيقات الصحفية

13 http://www.csa.fr/Espace-Presse/Communiques-de-presse/Traitement-des-attentats-par-les-televisions-et-les-radios-le-Conseil-rend-ses-decisions

14 http://www.lemonde.fr/attaques-a-paris/article/2016/03/21/arrestation-de-salah-abdeslam-la-police-belge-condamne-le-comportement-de-certains-medias_4886784_4809495.html

15 http://www.lemonde.fr/actualite-medias/article/2015/11/23/les-medias-belges-en-mode-chaton-pendant-l-intervention-de-la-police_4815820_3236.html

ماذا تفعل في حالة احتجاز رهائن؟

كيف يمكن أن تضمن تغطية حالات احتجاز رهائن بطريقة «كاملة» و«غير تطفلية» و«غير استفزازية»، على النحو الذي تنصح به فرقة العمل المعنية بالاضطرابات والإرهاب في الولايات المتحدة. وفيما يلي بعض القواعد، التي تستند إلى الاقتراحات التي قدمها بوب ستيلي من معهد بوينتر (الولايات المتحدة) وإلى تاريخ حالات احتجاز الرهائن:

١ - **افترض دائماً أن محتجز الرهائن يطّلع على تحقيقاتك الصحفية.** وبناء على ذلك، تجنب إعطاء أي معلومات يمكن أن تكشف عن تكتيكات فرق التدخل، مثل الصور التي تظهر تمركز قوات الشرطة، أو الرسوم البيانية التي تبين سيناريوهات التدخل المحتملة أو نصوص اتصالات الشرطة؛

٢ - **تجنب أيضاً إعطاء تفاصيل عن الرهائن يمكن أن تعرضهم لمزيد من الخطر.** ففي عام 2014، وبعد خطأ تحريري، نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً كان من المفترض أن ينشر بعد وفاة أحد الرهائن الذي احتجزته الدولة الإسلامية، وهو ستيفن سوتلوف، وأشار المقال إلى أنه يهودي. وأزيل هذا التوصيف من الموقع «بعد 27 دقيقة»، بعد أن أدركت الصحيفة الخطأ الذي وقعت فيه؛

٣ - **امتنع عن الإكثار في الكلام عن السمات النفسية أو المعتقدات السياسية للإرهابي أو الإرهابيين:** فكلمة واحدة خاطئة يمكن أن تغير الوضع إلى الأسوأ. وينبغي أن يفي تحليل مطالب محتجزي الرهائن بنفس القدر من الحذر؛

٤ - **امتنع عن التكهنات بشأن خطط الإرهابيين، أو رد فعل السلطات أو تجارب الرهائن.** فيمكن أن تؤدي هذه التكهنات إلى تعطيل إدارة الأزمة؛

٥ - **اشرح للجمهور بوضوح أنك ستمتنع، لأسباب أمنية، عن نشر بعض المعلومات.** وعليك أن تقيم بعناية ما إذا كان ينبغي أن تمتنع، لنفس الأسباب، عن بث مسرح الجريمة بثاً حياً؛

٦ - **لا تحاول إجراء مقابلات مع إرهابي.** وتقتضي قناة سي بي إس التلفزيونية الأميركية وجود «ظروف حتمية» قبل السماح لصحفييها بإجراء مقابلة حية مع إرهابي، إذ تشير القناة إلى «أننا نخاطر بالوقوع في فخ إعطاء الإرهابي منصة مباشرة وغير مفلترة». وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما لا يتم تدريب الصحفيين على مثل هذا النوع من المقابلات، حيث يوجد قدر كبير من المخاطرة، ويمكن أن يؤدي سؤال خاطئ أو كلمة خاطئة إلى تعريض حياة الرهائن للخطر. وبالتالي، يحذر رافاييل كوهين-الماغور من أن «المقابلات التي تجري في مثل هذه الظروف تعتبر مكافأة مباشرة للعمل الإرهابي الجاري، ويمكن

أن تتداخل مع الجهود الرامية إلى حل الأزمة». وبالإضافة إلى ذلك، إذا أجريت المقابلة عن طريق الهاتف، فإنها تخاطر بشغل خط الهاتف وزيادة صعوبة مهمة المفاوضين. وفي كانون الثاني/يناير 2015، أجرت إحدى القنوات التلفزيونية التي تبث برامجها على مدار الساعة في فرنسا مقابلات مع إرهابيين، ولكنها لم تبثها إلا بعد إطلاق سراح جميع الرهائن؛

٧ - **لا تجري مقابلات مع الرهائن.** وتشير ميشيل ليريدون الصحفية بوكالة الأنباء الفرنسية إلى أن «وسائل الإعلام ينبغي أن تتجنب نشر البيانات التي يتم الإدلاء بها تحت الإكراه»؛

٨ - **استخدم معداتك التقنية بحذر.** وعادة ما تطوق الشرطة مكان الحادث، ولكن في حالة عدم وجود أوامر أو تعليمات، يجب أن تدرك وسائل الإعلام أن الإضاءة والكاميرات يمكن أن تسبب اضطرابات أثناء الليل. ويمكن أن تفسر المروحيات أو الطائرات بدون طيار التابعة للصحافة على أنها بداية تدخل، وتعقد التواصل بين الخاطفين والمفاوضين بالضوضاء التي تحدثها أو حتى تعطل المعدات التي تستخدمها قوات الأمن؛

٩ - **لا تتفاوض بشأن الامتيازات الإعلامية مع الإرهابيين أو «ممثليهم»:** خلال اختطاف الطائرة TWA 847 في بيروت في حزيران/يونيو 1985، أجرى مقدمو الأخبار التلفزيونية الأمريكية مناقشات باستمرار مع الوسطاء، وخاصة التفاوض حول إمكانية التحدث مع الرهائن؛

١٠ - **لا تعمل كوسيط:** يميل الصحفيون في بعض الأحيان إلى التدخل كوسطاء خلال العمليات الإرهابية، كما حدث في تشرين الأول/أكتوبر 2002 عندما التقت الصحفية الروسية الشهيرة آنا بوليتكوفسكايا (التي حصلت بعد وفاتها على جائزة اليونسكو/غييرمو كانو لحرية الصحافة في عام 2007) مع الإرهابيين الشيشان أثناء أخذ الرهائن في مسرح دوبروفكا بموسكو. وكان عنوان تقريرها الصحفي بليغاً ومؤثراً: «لقد حاولت وفشلت»؛

١١ - **اتصل على الفور بالسلطات** إذا اتصل الإرهابي (الإرهابيون) بفريق التحرير؛

١٢ - **فكر في أهمية المعلومات قبل إجراء مقابلات مع أقارب الرهائن،** ولا سيما المقابلات الحية. فقد تؤدي العواطف المشحونة وبعض العبارات «المشفرة» الموجهة إلى الشخص الذي تجرى معه المقابلة إلى زعزعة الوضع الذي يكون فيه كل الناس على وشك الإصابة بانهيار عصبي.

في الشوارع، يتعين تكبير الصورة على وجه الصحفي بهدف عدم تقديم أي تفاصيل عن موقع وتكتيكات قوى التدخل. غير أنه بالنسبة لهذين الصحفيين، يجب أن يكون هذا القيد مؤقتاً وشرحه بوضوح للجمهور. وهكذا وقال كريستوف بيرتي «بالطبع، واصلنا العمل والتحقيق وقدمنا في اليوم التالي تقريراً من 20 صفحة عن الموضوع.»

وفي حالات أخرى، تأخرت وسائل الإعلام لمدة بضع دقائق بين إجراء التحقيقات الصحفية وبثها لكي يمكن للمحررين ذوي الخبرة الاطلاع على التغطية وتحديد ما الذي سيبث وما الذي لن يبث وما الذي سيخفى. وكان هذا هو الخيار الذي اتخذته القناتان البريطانيتان بي بي سي وإي تي إن عندما وقع احتجاز الرهائن في سفارة إيران في 5 أيار/مايو 1980. ولم تنقل القناتان بثاً حياً إلا بعد أن قامت القوات الخاصة بإنقاذ الرهائن.

لا تلمس أي شيء في مسرح الهجمات. ويجب ترك كل العناصر في مكانها، على غرار مسرح الجريمة،[16] من أجل تجنب تعقيد مهمة المحققين.[17] ويجب على الصحفيين أيضاً الامتناع عن نقل الأغراض والأجسام وغيرها، حتى لتيسير التصوير أو تحسين زاوية الصورة. فقد يؤدي القيام بذلك إلى المساس بالتحقيق بأكمله. وبالفعل يعاقب القانون على ذلك. وفي الولايات المتحدة، بعد مجزرة سان برناردينو التي وقعت في 4 كانون الأول/ديسمبر 2015، استطاع صحفيون دخول الشقة التي استأجرها الجناة وبثوا صوراً حية. وكانوا قد حصلوا على إذن من المالك ومكتب التحقيقات الفدرالي، ولكن تلى ذلك فوضى لا تصدق، مما أثار مسائل أخلاقية خطيرة. وعرض بعض الصحفيين صوراً خاصة وبحث آخرون في الأدراج. وحتى إذا كان مكتب التحقيقات الفيدرالي قد غادر الموقع، فقد كان ينبغي لوسائل الإعلام أن تتساءل بشأن مخاطر تدمير الأدلة. وأبدت مجلة كولومبيا للصحافة التعليق التالي: «بدون شبكة الأمان التحريرية، يتطلب البث التلفزيوني الحي حكماً في الثواني التي تقع بين رؤية شيء يكشف الأحداث ومشاركته مع الملايين من المشاهدين. وفي ذلك اليوم، فشل هذا الحكم فشلاً ذريعاً وسط الفوضى الإعلامية».[18]

16 https://www.unodc.org/documents/scientific/STNAR39.F.Ebook.pdf
17 http://www.mediacrimevictimguide.com/special.html
18 http://www.cjr.org/hit_or_miss/post_1.php

تكريم ضحايا هجمات باريس، فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

© FREDERIC LEGRAND – COMEO / SHUTTERSTOCK, INC.

5

النقاط الرئيسية

- زيارة المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين دون التعرض للتلاعب
- إجراء مقابلات مع الإرهابيين دون العمل كأداة لهم
- الإبلاغ عن التحقيقات دون تعريضها للخطر
- تغطية العمليات دون تمجيدها أو التوصل إلى استنتاجات دون أدلة

© SERGEY KOHL / SHUTTERSTOCK, INC.

الفصل الخامس

التفاعل مع الإرهابيين

1-5 هل يجوز زيارة المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين؟

في أيام حرب العصابات الكلاسيكية، كانت وسائل الإعلام تزور بانتظام المناطق الخاضعة لسيطرة المنظمات التي تعتبرها الحكومات التي تقاتلها إرهابية. وجعل الكاتب والعالم السياسي جيرارد شالياند هذا النشاط أحد تخصصاته، وما زالت تحقيقاته الصحفية عن البشمركة ومقاتلي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي من الأدبيات في مجال الصحافة المتعلقة بحرب العصابات.

وتعتبر بعض أعماله من بين أفضل الأعمال الصحفية، مثل المبعوث الخاص لصحيفة نيويورك تايمز، هربرت ماثيوز، في سييرا مايسترا، كوبا، خلال التمرد الذي قاده فيدل كاسترو في خمسينات القرن الماضي. ومثال آخر على ذلك هو الوقت الذي قضاه الصحفي الأوروغوائي إدواردو غاليانو بين المقاتلين الغواتيماليين في نهاية ستينات القرن الماضي.

ومنذ ظهور الجماعات الوحشية للغاية مثل «جماعة الدرب المضيء» في بيرو في الثمانينات أو الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر في التسعينات، اختفت «سياحة المتمردين» تقريباً، إلى حد أن الصحفيين يتساءلون الآن عن مواءمة مثل هذه المغامرات وحتى مدى مناسبتها أخلاقياً.

وبلور التحقيق الصحفي عن الدولة الإسلامية الذي نشرته وكالة فايس نيوز في عام 2014 مرة أخرى هذه المناقشات.[1] فقد قضى ميديان دايريه، وهو مراسل من ذوي الخبرة في مجال الحروب، ثلاثة أسابيع داخل قوات داعش في سوريا. وإلى جانب خطر التعرض لقصف قوات التحالف، فقد كانت المخاطر الأمنية واضحة: إلى أي مدى ستتحمل جماعة الدولة الإسلامية صحفياً من وسائل الإعلام الأمريكية؟ وكيف يمكن أن يتجنب أن تعتقله الجماعات المنافسة أو قوات الأمن، التي تعارض بشدة هذا النوع من التحقيقات الصحفية؟ وبالإضافة إلى ذلك، واجه ميديان دايريه لوائح داعش الصارمة للغاية، نظراً لأن الجماعة كانت مهتمة بالحفاظ على صورتها والرسالة التي تنقلها. وبالتالي، إلى أي مدى أصبحت وكالة فايس نيوز وسيلة الدعاية لمنظمة إرهابية مهتمة بتجنيد مقاتلين أجانب وإظهار طابع قوتها الذي يشبه قوة الدولة على رقعة من أراضي سوريا والعراق؟ ويقول سيباستيان ماير الصحفي بوكالة فورن بوليسي: «إن هذا الفيلم الوثائقي رائع. فمن الصعب إشاحة النظر عن الرجال والأطفال وهم يعلنون عن شغفهم بالجهاد، ورؤية رجال ملثمين على الخيول يقومون بدوريات في شوارع المدينة. ولكن ما يبلغنا هذا التحقيق الصحفي عن واقع الحياة في ظل الخلافة هو أمر مختلف تماماً.»[2]

إذا قبلت وسائل الإعلام هذه المخاطر وقررت التفاوض بشأن «الدعوة» مع الجماعات الإرهابية، يجب عليها أن توضح الظروف التي أجري فيها التحقيق الصحفي، والحدود التي وضعت، وكيفية تحديد إطار الأشخاص الذين أجريت المقابلة معهم، والمراقبة المستمرة، وتحقق المسلحين من جميع اللقطات

وفي تحليل بشأن «تحقيق صحفي آخر مصرح به» عن أراضي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أعده الصحفي الألماني يورغن تودينهوبفر في تشرين الأول/أكتوبر 2014، لم يكن جان بيير فيليو، الأستاذ بمعهد الدراسات السياسية في باريس ، بعيداً عن اعتبار المؤلف على أنه شخص «أحمق مفيد» ناقل للدعاية الإرهابية.[3] غير أن المراسل الألماني يرى أنه كان يحاول التحدث مع كلا الجانبين في جميع الحروب التي غطى أخبارها، ولا ينبغي أن تكون هذه الحرب استثناءً.[4]

وتكتسي الشفافية أهمية حاسمة هنا. فيجب أن تفكر وسائل الإعلام في كيفية استغلال الإرهابيين للتحقيق الصحفي. وحتى لو كانت النغمة ناقدة أو سلبية، يمكن للإرهابيين اختيار المقاطع أو الصور التي تناسبهم وإعادة توزيعها عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية

1 https://news.vice.com/video/the-islamic-state-full-length
2 http://foreignpolicy.com/2014/08/09/how-to-take-a-picture-of-a-severed-head/
3 http://www.sudouest.fr/2015/01/02/moyen-orient-daesh-sur-le-front-des-medias-1781707-5166.php
4 http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/inside-isis-the-first-western-journalist-ever-given-access-to-the-islamic-state-has-just-returned-9938438.html

الخاصة بهم. كما يمكنهم أن يظهروا للسكان الخاضعين لسيطرتهم وجود «صحفيين دوليين مدعوين أو مرخص لهم» على أنه إقرار بأهميتهم وقوتهم على الساحة الدولية. وإذا قبلت وسائل الإعلام هذه المخاطر وقررت التفاوض بشأن «الدعوة» مع الجماعات الإرهابية، يجب عليها أن توضح الظروف التي أجري فيها التحقيق الصحفي، والحدود التي وضعت، وكيفية تحديد إطار الأشخاص الذين أجريت المقابلة معهم، والمراقبة المستمرة، وتحقق المسلحين من جميع اللقطات، وما إلى ذلك. ويجب عليها أيضاً أن تمتنع عن نقل الأخبار على غرار أفلام هوليوود وبالتالي تمجيد الإرهابيين. ويجب أن تسود الرصانة والصرامة على إغراء الدراماتيكية الملتهبة. وإلا، كما يشير إيدان وايت من شبكة الصحافة الأخلاقية، ستتعرض وسائل الإعلام لخطر أن تصبح «من المقاتلين غير المتعمدين للمتطرفين في هذه الحرب الدعائية.» كما أن العمل على أن تقتصر التقارير على سيناريو «لقد قال أو قالت» ليس خياراً أيضاً. وحتى إذا كان التحقيق الصحفي يمكن أن يكون خاماً، فيجب وضعه في سياقه. ويجب توضيح وتصحيح التأكيدات الخاطئة أو القابلة للجدل.

والأخطر من ذلك هو عندما يرافق الصحفيون الجماعات المسلحة خلال العمليات. وقال أحد الدبلوماسيين خلال مناقشة مع الصحفيين «ماذا ستفعل إذا اقترح عليك إرهابيون أن تصورهم خلال هجوم مستقبلي؟». وتبدو الفرضية نفسها غير لائقة، ولكنها ليست غريبة: وفقاً للكاتب دال فان أتا[5]، قام مصور ألماني في سبعينات القرن الماضي بمرافقة فصيل الجيش الأحمر خلال هجمة استهدفت مقر سكني في هامبورغ. وكيف ينبغي أن نحكم على التحقيق الصحفي الذي أجراه صحفي من قناة بريطانية في عام 2010 في قلب بلاد طالبان، عندما كان المسلحون يستهدفون مباشرة القوات البريطانية المنتشرة في أفغانستان؟ وما هي الآثار القانونية والأخلاقية للتحقيقات الصحفية من هذا النوع التي تظهر «الجانب الآخر»، في المعسكر المعاكس؟

2-5 هل يجوز نشر تصريحاتهم الصحفية؟

جعل الإرهابي الأمريكي المعروف باسم «أونابومبر» في 19 أيلول/سبتمبر 1995 جريدتي واشنطن بوست ونيويورك تايمز تنشران بيانه، مدعياً أنه سيتوقف في المقابل عن أعمال العنف التي يقوم بها.

وقد أدت هذه الصفقة إلى انقسام وسائل الإعلام والصحافة على الرغم من أن مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان في حالة يأس من مطاردة استمرت عدة سنوات قد تغاضى عنها.[6] ويقول ريتشارد ليشتر، الصحفي بمركز الإعلام والشؤون العامة في واشنطن «إذا كنت متأكداً من أن تستطيع إنقاذ أرواح، عليك أن تنشر».[7] ومن ناحية أخرى، أفادت إيفريت ف. دينيس من جامعة كولومبيا بأن «الهيئات الإخبارية ينبغي ألا تكون في الواقع تعمل في

5 Harvard International Review, automne 1998, p. 69
6 http://www.poynter.org/2002/the-post-the-times-and-the-unabomber/2142/
7 http://www.washingtonpost.com/wp-srv/national/longterm/unabomber/manifesto.ethics.htm

مجال الأمن العام وتقوم بأعمال الشرطة». واتهم آخرون أيضاً الصحيفتين بتحقيق مصالح أونابومبر وخلق سابقة خطيرة.

ومع ظهور الشبكات الاجتماعية، أصبح الإرهابيون أقل حاجة إلى المرور عبر وسائل الإعلام لنشر رسائلهم. ومع ذلك، لا تزال السلطات تعارض بشدة نشر المقابلات مع الإرهابيين أو بياناتهم في وسائل الإعلام. وفي عام 1988، منعت الحكومة البريطانية القنوات الإعلامية البريطانية من نشر آراء قادة وأعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي، وجبهته القانونية، حزب سين فين (Sinn Féin) وكذلك المنظمات شبه العسكرية البروتستانتية. وتحايلت وسائل الإعلام على هذا الإجراء عن طريق تكليف مقدمي البرامج أو الكوميديين بقراءة الإعلانات التي حظرت قراءتها. وبعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، اتهمت إدارة الرئيس بوش قناة الجزيرة القطرية بالتحريض على معاداة الأمريكية وإعطاء صوت للإرهاب عندما قررت نشر رسائل فيديو لبن لادن.

وكيف ينبغي أن تتناول وسائل الإعلام هذه الرسائل، وهي تعرف أنها مصممة ليكون لها أثر: تجنيد النشطاء أو تأجيج الخوف أو التسبب في تداعيات سياسية في البلد المستهدف؟ ووفقاً لكثير من الخبراء، فإن إرسال بن لادن للفيديو قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 عزز حملة الرئيس بوش التي كانت تركز على الأمن على حساب منافسه الديمقراطي جون كيري.

وكثيراً ما تكون لمقاطع الفيديو هذه قيمة إخبارية، ولكن واجب الإبلاغ ينطوي على فك شفرتها بدقة لتفادي احتمال استغلال وسائل الإعلام أو اتهامها بالتواطؤ. وكما ذكرت صحيفة القدس الناطقة بالعربية، فإن «مقاطع الفيديو والحملات الإعلامية التي تنشرها داعش يمكن أن تغري آلاف الشباب الغربيين للانضمام إلى القتال في العراق وسوريا.»[8] ولا ينبغي أن تقتصر وسائل الإعلام على أن تعمل بمثابة قناة اتصال كلما وأينما أرادت جماعة إرهابية ذلك. وعليها اختيار المقاطع ذات القيمة الإخبارية الحقيقية، وإزالة الدعاية، وتوضيح السياق والتماس رأي السلطات المستهدفة.

وهناك حاجة إلى نفس الصرامة فيما يتعلق بمقاطع الفيديو الخاصة بالرهائن الذين يجبرون على توجيه كلمة إلى حكوماتهم. ففي كانون الثاني/يناير 2006، على سبيل المثال، بثت قناة الجزيرة تسجيل فيديو يظهر جيل كارول، الصحفية المستقلة لمجلة كرشتيان ساينس مونيتور (الولايات المتحدة)، عندما احتجزت كرهينة في العراق. ومع ذلك، اتبعت القناة قواعد صارمة، فأزالت الصوت، وحذفت المشهد الذي وُجه فيه مسدس إلى صدغ الصحفية وأزالت بياناتها التي تنتقد فيها الحكومة الأمريكية. ومن المبادئ الأخرى لقناة الجزيرة هو الاتصال بسفارة بلد الرهينة وعدم النشر إلا بعد تنبيه أسرهم.[9]

ولا تقوم وكالة الأنباء الفرنسية ببث صور الرهائن أثناء احتجازهم. [10]

8 http://www.alquds.co.uk/?p=254548

9 http://www.nbcnews.com/id/10948626/ns/world_news-terrorism/t/al-qaida-tapes-often-come-through-al-jazeera/

10 https://www.afp.com/sites/default/files/paragraphrich/201604/12_avril_2016_charte_deontologique.pdf

3-5 هل يجوز إجراء مقابلات مع الإرهابيين؟

يمكن أن تؤدي مقابلة الإرهابيين إلى صدمة الجمهور، الذي غالباً ما يميل إلى رؤيتها كعمل غير لائق، أو إثارة غضب السلطات، التي تميل إلى التنديد بتواطؤ وسائل الإعلام.

ولخصت بريجيت ناكوس هذه الأطروحة بالعبارات التالية: «ليس هناك فرق إذا وجه الشخص الذي يجري المقابلة كلاماً شديد اللهجة إلى الإرهابي أو تعاطف معه. فبمجرد أن يجري أحد ممثلي وسائل الإعلام التي تحظى بالاحترام مقابلة مع إرهابي ويعامله على أنه شخص يساهم في النقاش العام ويستحق الاستماع إليه يرتفع مركز الإرهابي تقريباً إلى مستوى سياسي شرعي.»[11]

ويتساءل جون أوين، المؤلف المشارك لكتاب التحقيقات الصحفية الدولية: «هل ينبغي للصحفيين أن يلتمسوا الحصول على وجهات نظر ألد أعداء بلدنا، بمن فيهم أولئك الذين يمارسون الإرهاب؟». فقد أدان بعض الزملاء والعديد من المشاهدين في بريطانيا بي بي سي ومراسلها بعد بث الآراء التي أبدتها طالبان خلال تحقيق صحفي في أحد معاقلها في جنوب أفغانستان في وقت تزايد فيه تعرض الجنود البريطانيون لهجمات مستهدفة.»

وبالنسبة لآخرين، فإن السعي إلى إجراء المقابلات أمر أساسي في العمل الإعلامي والتحليلي لوسائل الإعلام. ويمكن أن تكون المقابلات ضرورية لفهم الأعمال الإرهابية، وفك دوافعها، وبالتالي صياغة السياسات المناسبة لمنعها. وأشار سواميناثان أيار الصحفي في صحيفة تايمز أوف إنديا في حزيران/يونيو 2014[12] إلى أن «مقابلة الإرهابيين تندرج في إطار واجبات الصحفي وهي ليست بمثابة التمرد أو العصيان». إن المقابلات مع الإرهابيين التي يجريها متخصصون مثل آن سبيكهارد ، أستاذة علم النفس ومؤلفة الكتاب المرجعي المعنون التحدث إلى الإرهابيين،[13] مفيدة للغاية على الرغم من أن البعض يرون أنها تزيد من خطر «تطبيع الشر وإضفاء الطابع الإنساني على الأعمال البربرية.»

وعلى الرغم من ذلك، يجب أن تفي وسائل الإعلام بعدد معين من الشروط. وتكون المقابلات التي تجرى أثناء عملية إرهابية أو عملية لمكافحة الإرهاب محفوفة بمخاطر كبيرة، خاصة إذا بثّت بثاً حياً. وعادة ما تستبعد حتى لا تكون عنصراً من تكتيكات الإرهابيين وتعزز موقف محتجزي الرهائن أثناء التفاوض أو خلال مواجهة قوات الأمن وجهاً لوجه. يشير فرد فريندلي، المدير التنفيذي السابق الشهير لشركة سي بي إس نيوز، إلى أن «المقابلات التي تبث بثاً حياً غير المحررة غير مقبولة.» وتحظرها معظم مدونات قواعد السلوك في وسائل الإعلامية.

ويكون إعداد وتخطيط المقابلات غير الحية أسهل، ولكنها تظل محفوفة بتحديات خطيرة، ومن بينها الأمن، كما يذكرنا مصير دانيال بيرل، الصحفي في صحيفة وول ستريت جورنال الذي اختطف في كراتشي في عام 2002 عندما كان يحاول إجراء مقابلة مع أعضاء القاعدة في باكستان، وأعدم بوحشية. وتعد هذه المقابلات أيضاً اختباراً لنزاهة الصحفيين: فهناك

11 Brigitte Nacos, Media and Terrorism, p. 66
12 http://blogs.timesofindia.indiatimes.com/Swaminomics/meeting-terrorists-is-a-journalists-duty-not-sedition/
13 http://www.annespeckhard.com/talking-to-terrorists.html

خطر حقيقي من أن يصبح الصحفي جزءاً في «لعبة كبيرة» من الإرهاب إذا لم تتمكن وسائل الإعلام من السيطرة على المقابلة أو معالجتها معالجة صحيحة. كما أن سياق المقابلة – التي تجرى في قلب حرم الإرهابيين وتحت رحمة أجهزتهم الأمنية – يمكن أن يؤدي أيضاً إلى خوف أكبر عند الصحفي وإلى تصرف أقل «عدوانية»، بسبب مخاطر رد الفعل العنيف غير المتوقع لدى الأشخاص الذين تجرى معهم المقابلة.

كما أن إقامة سبل اتصال مع أشخاص مدانين بارتكاب أعمال إجرامية يثير سؤالاً قانونياً: هل يحق للصحفي الاتصال بالإرهابيين دون سابق إنذار لقوات الأمن، التي تتمثل مهمتها في ملاحقتهم وتقديمهم إلى المحاكمة؟ وهل كان ينبغي أن يحذر الممثلان شون بن وكيت ديل كاستيلو السلطات وهما يتفاوضان لإجراء مقابلة مع «تاجر المخدرات-الإرهابي» الهارب «إل تشابو» غوزمان لصالح مجلة رولينغ ستون؟ وربما يكون رد معظم الصحفيين هو أنه «ليس من واجب وسائل الإعلام أن تعمل كمخبر للشرطة،» ولكن يثير هذا الإجراء بلا شك أسئلة أخلاقية خطيرة.

وفي عام 1986، عندما بثت قناة التلفزيون إن بي سي (الولايات المتحدة) مقابلة مع أبو العباس، المفترض أنه العقل المدبر للهجمات الإرهابية ضد السفينة السياحية أخيل لورو، ندد مسؤولون أمريكيون رفيعو المستوى بأن ذلك يمثل شكلاً من أشكال التواطؤ واشتكوا من أن

هل يجوز إجراء المقابلة أم لا؟

في نهاية المطاف، يعتمد الاختيار أساساً على السياسة التحريرية في كل وكالة إعلام ومفهومها للاستقلالية والمسؤولية الصحفية، ولكن هناك بعض القواعد الأساسية التي تتفق عليها معظم وسائل الإعلام:

١ – **السيطرة تماماً على العمل الصحفي**، ورفض أي حدود يرغب الإرهابيون في وضعها على الأسئلة المطروحة؛

٢ – **تفضيل الصيغة الوثائقية أو صيغة المقالة على المقابلة التقليدية** (أسئلة وأجوبة) التي توفر نطاقاً أصغر نسبياً لإدخال السياق أو التعقيد أو التصحيحات على تأكيدات الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلة؛

٣ – شرح بوضوح وشفافية للجمهور **الأسباب التي دعت إلى إجراء المقابلة والظروف** التي أجريت فيها؛

٤ – **تصحيح البيانات الخاطئة أو الكاذبة** التي قد يكون قد نطق بها الإرهابيون الذين أجريت معهم المقابلة وإعطاء فرصة للجهات الأخرى المعنية للتعبير عن رأيها (السلطات، والضحايا، وما إلى ذلك).

القناة رفضت أن تقول أين أجريت المقابلة.[14] وقد أعربت وسائل إعلام أخرى عن هذا الرأي أيضاً. وقد صرحت كاتبة التحرير في صحيفة ساراسوتا هيرالد-تريبيون (الولايات المتحدة) أنها تأمل في أنه إذا أتيحت لشبكة إن بي سي فرصة أخرى لإجراء هذا النوع من المقابلات، «أن يرسلوا الصحفي مجهزاً بشبكة» (لإلقاء القبض على الإرهابي).

غير أن الأستاذ الكولومبي للأخلاقيات الصحفية، خافيير داريو ريستريبو، يدافع عن حق الصحفيين في إجراء مقابلات مع أشخاص تعتبرهم السلطات «جانحين». ويشير إلى أن: «أحد واجبات الصحفيين هو الإبلاغ عن الواقع على أكمل وجه ممكن. ويعتبر رأي الهارب جزءاً من الحقيقة التي يكون للمواطنين الحق في معرفتها من أجل فهم الظاهرة والحكم على سياسات وآليات قوات الأمن. وحتى إذا كان الصحفي يعرف المكان الذي أجريت فيه المقابلة، عليه ألا يتقاسم هذه المعلومات مع السلطات، لأن العواقب يمكن أن تكون فقدان ثقة المصادر الأخرى، مما يؤثر في حق المواطنين في تلقي أخبار جيدة النوعية».

ويضيف «بالطبع تكون المسألة مختلفة تماماً عندما تتحول المقابلة إلى الإشادة بالجريمة بسبب عدم كفاءة الصحفي أو عدم مسؤوليته، ولكن إذا كان واجب السلطات هو تحديد مكان الجانحين والقبض عليهم، فإن واجب الصحفي هو التأكد من أن المواطنين على علم جيد بالأحداث، ويجب ألا يتداخل هذين الواجبين مع بعضهما البعض.»[15]

4-5 الإبلاغ عن التحقيقات الجارية

يجب ان تمتنع وسائل الإعلام من نشر معلومات يمكن أن تعرض تحقيقات أجهزة إنفاذ القانون للخطر. وعلى سبيل المثال، هل ينبغي لوسائل الإعلام أن تنشر معلومات تفيد بأن الشرطة وجدت آثار شاحنة صغيرة استخدمها الإرهابيون دون معرفة ما إذا كان من المحتمل أن تنبه هذه التفاصيل الإرهابيين أو تعرّض عملية البحث للخطر؟

وقد ارتكبت إحدى الصحف الصادرة في نيويورك هذا الخطأ بعد هجمات مركز التجارة العالمي في عام 1993، مما أجبر الشرطة على أن تعتقل قبل الأوان مشتبهاً به كان قد وضع تحت المراقبة، وكان يمكن أن يقود الشرطة إلى شركائه في الجريمة. وفي 18 آذار/مارس 2016، اضطرت إحدى الصحف الأسبوعية الفرنسية إلى الدفاع عن نفسها ضد الاتهامات التي وجهتها إليها الشرطة البلجيكية بأنها «لا تتمتع بحس المسؤولية» بعد أن نشرت خبراً يفيد بالعثور على الحمض النووي لهارب إرهابي متورط في هجمات 13 تشرين الثاني/ نوفمبر في إحدى الشقق في بروكسل.[16]

وينبغي أن تتصل وسائل الإعلام بقوات الأمن لضمان ألا يكون لبث هذه المعلومات أثر سلبي

14 http://articles.chicagotribune.com/1986-05-07/news/8602020000_1_abul-abbas-achille-lauro-terrorists

15 http://www.fnpi.org/consultorio-etico/consultorio/?tx_wecdiscussion[single]=31581

16 http://tempsreel.nouvelobs.com/attentats-terroristes-a-paris/20160318.OBS6708/attentats-de-paris-l-empreinte-de-salah-abdeslam-retrouvee-dans-l-appartement-perquisitionne.html; http://www.lesoir.be/1157328/article/actualite/france/2016-03-21/l-obs-se-defend-d-avoir-failli-faire-echouer-l-arrestation-d-abdeslam

على البحث عن الجناة. وحتى بعد النظر بجدية، هل يجوز لها عدم اتباع تعليمات الشرطة بتوخي الحذر؟ فقد كتب جون ويلسون، مدير التحرير السابق بهيئة الإذاعة البريطانية، أن «الصحفيين يترددون في الموافقة على حظر نشر المعلومات. فهم لا يحبون فكرة أن يتعاونوا تعاوناً وثيقاً مع السلطات. ولكن يرى معظم المحررين أن لذلك ما يبرره، إذا كانت الحالة تمثل استثناءً، وإذا كانت الأسباب المزعومة مقنعة بحق وإذا كان سيُعلن عن المعلومات التي يشملها الحظر بأسرع ما يمكن بعد الحدث، بما يمثل بادرة تهدف إلى الحفاظ على ثقة الجمهور.»[17]

5-5 الإبلاغ عن المحاكمات المتعلقة بالإرهاب

تعتبر المحاكمات لحظات أساسية في الحداد الجماعي وإقامة العدل بوصفها عنصراً أساسياً من الاستجابة الديمقراطية للإرهاب وكأداة إعلامية وتثقيفية بشأن الأعمال الإرهابية وظاهرة الإرهاب.

غير أن تغطية هذه المحاكمات تثير تساؤلات عديدة بشأن دور وسائل الإعلام. فهل ستعمل بمثابة مكبرات صوت للإرهابيين، وتصدم الحساسية المفرطة للناجين وأقرباء الضحايا وأسرهم، أو تثير الشعور بالعداء والانتقام من نظام العدالة الذي يمنح القتلة «الكثير من الحقوق»؟

وتكون هذه المعضلة صعبة للغاية في البلدان التي تسمح بالتغطية الحية لجلسات الاستماع، وبالتالي تتيح للمتهم مخاطبة الجمهور بحرية، وتبرير أعماله، بل والاستمرار في الدعاية لقضيته. وكان هذا هو الحال في محاكمة أندرس بهرينغ بريفيك، التي عقدت لمحاكمته على قتل 77 شخصاً بعد هجمة إرهابية مزدوجة في أوسلو وفي جزيرة أوتويا في 22 تموز/يوليو 2011.[18] وقد قيدت السلطات نشر صور المحاكمة، ولكنها سمحت بالتغريد الحي. فكيف يمكن للصحفيين عدم نقل آراء المتهم عندما كانت رسالتهم تقتصر على 140 حرفاً، بدون المخاطرة بنشر بياناته دون التحقق منها أو وضعها في سياق ما؟ ويضع بعض الصحفيين قيوداً على أنفسهم ويحذرون متابعيهم باستمرار، ولكن أقر الجميع بأن الوضع كان خطيراً ويمكن أن ينفلت في أي وقت.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تجرى المحاكمات داخل حدود المحكمة فحسب، بل خارجها أيضاً في الساحات العامة حيث تأتي مجموعات من المتعاطفين أو الضحايا للتعبير عن آرائها؛ وعلى الشبكات الاجتماعية التي تنشر تدفقاً متواصلاً من الرسائل التي يجب بالتالي رصدها والتحقق منها. وتتمثل المشكلة في منع هذه المحاكمات من أن تصبح عروضاً للمشاهدة، وضمان عدم حصول الإرهابيين على فرصة أخرى للإعلان عن أعمالهم. كما ينبغي أن تكون وسائل الإعلام على علم بأن السلطات يمكن أن تشوه نزاهة العملية القضائية من خلال تنظيم الأحداث بطريقتها الخاصة لتحقيق مكاسب، وخاصة أمام الرأي العام.

ويمكن أن تصبح الصحافة جهة فاعلة في هذه السينوغرافيا، من خلال أساليبها في إعداد

17 Understanding Journalism: A Guide to Issues, p. 143

18 https://www.journalism.co.uk/news-features/reporting-the-anders-breivik-trial/s5/a548869

التحقيقات الصحفية وأشكالها ونبرتها، ولكن أيضاً من خلال اختياراتها التحريرية والسياسية، من خلال تفضيل العدالة الانتقامية، على سبيل المثال، أو على العكس، من خلال التشديد على أهمية نزاهة وإنصاف العدالة. غير أن دورها الرئيسي، بوصفها جهة مستقلة عن العملية القضائية، تشبه دور القضاة والمدعين العامين: إثبات الوقائع وتوضيحها، والتحقق من أن قانونية الإجراءات ومن احترام الحقوق الأساسية، والكشف عن تلاعبات الإرهابيين أو المحامين أو الدولة، وما إلى ذلك. فالصحافة، بوصفها جهة رقابة على المؤسسات، وضامنة لسيادة القانون، ومرجعاً أخلاقياً للرأي العام الذي يغريه أحياناً إنفاذ العدالة بإجراءات موجزة، تتيح وضع المحاكمة في إطار الدفاع عن القيم الأساسية التي يستهدفها وينتهكها الإرهابيون «عندما يثقف حكم المحكمة الجمهور حول أهمية سيادة القانون في المجتمع الديمقراطي، ويخلق ذاكرة جماعية ويضع معايير لسلوك الدول والناس في المستقبل» على النحو الذي تشير إليه المحامية الهولندية بياتريس دي غراف.[19]

الدور الرئيسي لوسائل الاعلام، بوصفها جهة مستقلة عن العملية القضائية، تشبه دور القضاة والمدعين العامين: إثبات الوقائع وتوضيحها، والتحقق من أن قانونية الإجراءات ومن احترام الحقوق الأساسية، والكشف عن تلاعبات الإرهابيين أو المحامين أو الدولة، وما إلى ذلك

إن هذه المحاكمات لحظة حاسمة بالنسبة للضحايا أيضاً. وتواصل دي غراف قائلة إن «المحاكمات المتعلقة بالإرهاب تمثل المنصات التي يمكن للضحايا أن يستعيدوا فيها صوتهم، والتي يوضع فيها مصيرهم في مركز الصدارة كنتيجة للهجمة الإرهابية». وتضيف: «توفر هذه المحاكمات منصة قوية للكشف عن روايات الإرهابيين والتصدي لها من خلال مواجهتهم بالرعب والألم والدمار الذي ألحقوه بضحاياهم».

وأخيراً، يجب على وسائل الإعلام أن تضمن عدم المساس بالعدالة، وإلا تعرضت لخطر ادعاء محامو الدفاع بأن موكليهم قد حُكِم عليهم بالفعل في الصحافة، وبالتالي فإنهم سيُحرمون من محاكمة عادلة. غير أنه من الصعب إثبات هذا الاتهام أمام المحكمة. وفي 30 حزيران/يونيو 2015، رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حكمها الصادر في قضية عبد الله علي ضد المملكة المتحدة، أن «التغطية الإعلامية السلبية لم تمس بنتيجة الإجراءات ضد المشتبه به في مؤامرة إرهابية». ومع ذلك، وكما أشار تقرير صاغته فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، «في حين يتعين دائماً الحفاظ على حرية التعبير، إلا أن التغطية الإعلامية لا ينبغي أن تصبح تحريضية بحيث تؤثر سلبياً على افتراض براءة المتهم.»[20]

19 http://www.icct.nl/download/file/ICCT-de-Graaf-EM-Paper-Terrorism-Trials-as-Theatre.pdf
20 http://www.ohchr.org/EN/newyork/Documents/FairTrial.pdf

6

النقاط الرئيسية

- ضمان سلامة الصحفيين والمحررين
- حماية المصادر ضد المراقبة والقرصنة المعلوماتية
- الاستعداد لخطر اختطاف الصحفيين
- تحديد السياسة المتبعة في حالة الاختطاف (الإعلان عنها، المفاوضات، الفدية)
- تقديم المساعدة للصحفيين الذين يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة

الفصل السادس

سلامة الصحفيين

© STRINGER / ANADOLU AGENCY

6-1 زيادة المخاطر

عمليات الاختطاف أو الإعدام أو التهديدات أو القرصنة المعلوماتية: يمثل الإرهاب تهديداً مباشراً ومتنامياً للصحفيين.[1] ويشكل هذا التطور انقطاعاً في تاريخ العنف والنزاع.

واتبعت جماعات حرب العصابات الكلاسيكية، التي كثيراً ما تصفها السلطات على أنها إرهابية، سياسة الترحيب بالصحفيين عموماً في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وأساساً لتعزيز مصداقيتها من خلال إظهار قدرتها التنظيمية أو دعمها الشعبي. وكان هذا هو الحال خلال الحرب الباردة مع منظمات متمردة مسلحة في أمريكا اللاتينية مثل جبهة التحرير الوطني الساندينية في نيكاراغوا، أو في أفريقيا مع جبهة التحرير الشعبية لإريتريا.

غير أن هذا النموذج تغير شيئاً فشيئاً في نهاية سبعينيات القرن الماضي. واستهدفت منظمات مثل الخمير الحمر (كمبوديا)، والكتائب الحمراء (إيطاليا)، والدرب المضيء (بيرو)، والجماعة الإسلامية المسلحة (الجزائر) الصحفيين، معتبرة أنهم يساعدون السلطات التي يحاربونها، ومن ثم كأعداء. وقد اغتيل أكثر من مائة صحفي وعامل إعلامي في الجزائر بين عامي 1993 و1997. وخلال الحرب الأهلية في لبنان (1975-1990)، كان اختطاف الصحفيين الدوليين تكتيكاً شائعاً. واحتجز بعضهم، مثل الأمريكي تيري أندرسون أو الفرنسي جان بول كوفمان، كرهينة لسنوات قبل إطلاق سراحهم. كما قتل صحفيون في أوروبا. ففي عام 2000 في

1 http://edition.cnn.com/2011/OPINION/09/08/simon.press.freedom.911/

إسبانيا، على سبيل المثال، قتلت منظمة يوزكادي تا أسكاتاسونا (إيتا) الصحفي خوسيه لويز لوبيز دي لاكالي[2].

واليوم، أصبح عداء الإرهابيين للصحفيين هو القاعدة. ووفقاً للجنة حماية الصحفيين، فإن 40 في المائة من الصحفيين الذين قتلوا في عام 2015 قتلوا على أيدي جماعات تدعي الالتزام بالإسلام الراديكالي. ويعتبر مراسلو الصحف الدولية بصفة خاصة رهائن محتملين، أو حملان يمكن التضحية بهم، واستخدام إعدامهم لخدمة الدعاية الإرهابية، مثلما حدث مع جيمس فولي وستيفن سوتلوف (الولايات المتحدة) وكينجي غوتو (اليابان)، الذين قطع تنظيم داعش رؤوسهم.

ويتعرض الصحفيون المحليون، مثل أولئك الذين ينتمون إلى جماعة الرَقة تُذبح بصَمت، وهي مجموعة من الصحفيين السوريين الذين يعملون في قلب منطقة الخلافة المعلنة ذاتياً، للاعتقال والتتبع بلا رحمة حتى ملاذهم في تركيا. كما يمكن أن يتعرض الصحفيون أثناء أداء مهامهم لتهديد السلطات إما لأنها لا تريد أن يتصل الصحفيون بالجماعات المسلحة وينشرون دعايتهم أو لأن ممارساتها الذاتية لمكافحة الإرهاب تنتهك معايير القانون الدولي.

وفي مثل هذه الظروف، هل ينبغي أن يخاطر الصحفيون بالدخول في هذه المناطق الحمراء، التي يطلق عليها ريتشارد سامبروك، مدير الأخبار الدولية السابق في هيئة الإذاعة البريطانية اسم «البلدان غير المدنية»؟ وقد توقف طرح هذا السؤال تقريباً. وقد قررت معظم وسائل الإعلام الدولية وقف إرسال الصحفيين إلى المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الشديد، مثل تلك التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية أو عصابات المخدرات أو جيش الرب للمقاومة (أوغندا). غير أنه في هذه الحالة، هل يمكن أن تقبل المقالات وأشرطة الفيديو التي يعدها الصحفيون المستقلون الذين يواصلون الذهاب إلى تلك المناطق؟ وترفض بعض وسائل الإعلام ذلك، معتقدة أنها لا ينبغي أن تسهم في المخاطر المجنونة التي يُقدِم عليها الصحفيون الذين يرغبون في تحقيق شهرة لأنفسهم من خلال العودة بالصورة أو المقالة التي ستضمن لهم، أو كما يأملون أنها ستضمن لهم، مكاناً في فريق تحرير إحدى وسائل الإعلام.

وليس أمام بعض الصحفيين أي خيار لأنهم يعملون في المناطق التي تعمل فيها الجماعات الإرهابية مثل منطقة الساحل أو المناطق القبلية في باكستان أو ولايتي تاماوليباس وفيراكروز في المكسيك. وهم يحاولون احترام تعليمات السلامة الدنيا مثل سلسلة المبادئ التوجيهية لتعزيز سلامة الصحفيين[3] التي وضعها مديرو وسائل الإعلام الباكستانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ومع ذلك فإنهم يتعرضون لمخاطر كبيرة.

ونشرت معظم المنظمات المعنية بالدفاع عن الصحفيين أدلة عن سلامة الصحفيين. كما تفرض بعض وسائل الإعلام إجراء تقييمات صارمة للأوضاع الأمنية وترسل موظفيها للتدريب قبل القيام بمهام خطيرة. وعادة ما يترأس هذه الدورات التدريبية أعضاء سابقون في القوات الخاصة. ومع ذلك، لا توجد حالة بدون مخاطر.

2 http://www.eltiempo.com/archivo/documento/MAM-1265933
3 http://ijnet.org/en/blog/pakistani-media-leaders-compile-list-safety-recommendations-journalists

وتتعلق هذه الاحتياطات أيضاً بحماية هيئات التحرير. فقد كانت بعض وسائل الإعلام أهدافاً مباشرة للأعمال الإرهابية مثل مكاتب صحيفة الإسبكتادور الكولومبية اليومية التي استهدفتها شاحنة مفخخة في 2 أيلول/سبتمبر 1989. كما يمكن أن تكون أهدافاً للتنبيهات بوجود القنابل، مما يجبر الصحفيين على مغادرة مكاتبهم. ويقول ريتشارد سامبروك مدير المركز الصحفي بجامعة كارديف (المملكة المتحدة) «ينبغي أن يكون لدى وسائل الإعلام دائماً خطط الطوارئ لضمان التغطية الصحفية دون انقطاع»[4].

عمل اليونسكو في مجال سلامة الصحفيين

إن تعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة إفلات الجناة من العقاب من العناصر الأساسية لعمل اليونسكو الرامي إلى دعم حرية الصحافة على جميع المنابر الإعلامية. ومنذ عام 2008، يقدم المدير العام تقريراً كل سنتين عن سلامة الصحفيين ومخاطر الإفلات من العقاب إلى المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال. كما أطلقت اليونسكو خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة في 13 نيسان/أبريل 2013. وتحدد الخطة إطار عمل للأمم المتحدة وشركائها (السلطات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والمؤسسات الصحفية، والأوساط الأكاديمية).

وفي نيسان/أبريل 2013، اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الحادية والتسعين بعد المائة خطة عمل اليونسكو بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي تكمل العمل الميداني الذي اضطلع به بالفعل، بما يتماشى مع خطة عمل الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتدعو خطة العمل أيضاً إلى تعاون أوثق مع مكتب الإجراءات الخاصة، بما في ذلك مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، فضلاً عن المقررين الإقليميين مثل المقرر الخاص المعني بحرية التعبير والحصول على المعلومات في أفريقيا والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير في منظمة الدول الأمريكية وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام. وتجدر الإشارة إلى أن الجائزة السنوية لحرية الصحافة التي تمنحها اليونسكو ترمز إلى التزام اليونسكو، من خلال إحياء ذكرى غييرمو كانو، مدير صحيفة الإسبكتادور الكولومبية، الذي اغتاله تجار مخدرات-إرهابيون في بوغوتا في عام 1986.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى:

http://ar.unesco.org/themes/Safty-journaliste

4 http://magazine.journalismfestival.com/journalism-dos-and-donts-in-terror-situations/

2-6 حماية المصادر والمراقبة

تعتبر سرية المصادر إحدى ركائز ممارسة العمل الصحفي. وهي ضرورية في إطار تغطية الإرهاب.

ولا يقتصر الأمر على حماية الشهود والأشخاص الذين تجرى معهم المقابلات من الانتقام، بل أيضاً إبعادهم عن المراقبة التطفلية لجميع هؤلاء الذي يتتبعون الصحفيين أو يتنصتون على هواتفهم أو يتجسسون عليهم باستخدام الإنترنت، سواء كانوا من الجواسيس أو ضباط الشرطة أو الشركات الخاصة أو المحققين أو المجرمين، وما إلى ذلك.

وتعتمد هذه الحماية في جزء منها على القوانين التي يعتمدها كل بلد. وتوفر قرارات مجلس أوروبا، أو أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، فضلاً عن توصيات وتقارير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير مبادئ توجيهية قيمة بشأن تعريف هذا الحق في السرية.

> **ومن الأهمية بمكان استخدام التكنولوجيات المناسبة وتدريب الصحفيين في مجال الأمن على الإنترنت واللجوء إلى تشفير الاتصالات واتباع إجراءات صارمة عند الاتصال بالمصادر واستخدام بياناتهم علناً.**

غير أنه منذ أن كشف المبلّغ الأمريكي إدوارد سنودن عن المراقبة الجماعية في عام 2013، أصبح الحذر واسع الانتشار، حتى في البلدان التي لديها قوانين تحمي الخصوصية. وأصبحت وسائل الإعلام الآن أكثر انتباهاً بحماية اتصالاتها. ومن الأهمية بمكان استخدام التكنولوجيات المناسبة وتدريب الصحفيين في مجال الأمن على الإنترنت واللجوء إلى تشفير الاتصالات واتباع إجراءات صارمة عند الاتصال بالمصادر واستخدام بياناتهم علناً. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذا المجال، خاصة وأن التدابير الأمنية المعمول بها يمكن أن تخف بسرعة كبيرة لأسباب تتعلق بالممارسة العملية أو السرعة، مما يفتح ثغرات في نظم حماية المصادر التي يمكن أن يستغلها المتلصصون ذوو النوايا السيئة.

ويملي واجب ضمان سرية المصادر على الصحفيين أن يعطوا عناية خاصة لمنع التعرف على جهات الاتصال الخاصة بهم. وفي كثير من الأحيان، يكون إخفاء الوجوه أو تشويه الأصوات طريقة جزئية أو تقريبية. فلا يكون من الصعب على الجيران أو أصحاب العمل أو الأجهزة الأمنية التعرف على الملابس أو الشقق أو الإيماءات أو سرعة الكلام أو اللهجة. ولا بد من توخي أقصى درجات الحذر، نظراً لأن عواقب عدم التفكير يمكن أن تكون مدمرة. ولا يزال الصحفيون يتجولون في المناطق الحمراء بالحواسيب الشخصية أو الهواتف المتنقلة التي تحتوي على معلومات سرية أو تعرضهم هم أو مصادرهم للخطر.

3-6 اختطاف الصحفيين

يعد الاختطاف أحد الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها الصحفيون الذين يغطون الإرهاب، خاصة وأن صناعة «الاختطاف والفدية» هذه، كما يسميها المهنيون، تختلط بصورة متزايدة مع جرائم القانون العام: تقوم الجماعات بإعادة بيع الرهائن فيما بينها؛ ويحاول الوسطاء الفاسدون إقحام أنفسهم في المفاوضات؛ وتتغير قواعد اللعبة وفقاً للأحداث.

وعلى الرغم من الطابع غير القابل للتنبؤ به والتعسفي لأخذ الرهائن، فمن المفيد أن نتعلم بعض المفاهيم الأساسية. كيف ينبغي التعامل مع الخاطفين، وكيف يمكن معرفة التصرف الذي قد يثير غضبهم؟ وتوفر شهادات الرهائن السابقين، وكتب مثل أخبار عملية اختطاف، الذي كتبه غابرييل غارسيا ماركيز الكولومبي الحائز على جائزة نوبل في الأدب، والأدلة العملية مثل مطبوعات اليونسكو ومنظمة مراسلون بلا حدود[5] مؤشرات قيمة في هذا الصدد، على الرغم من أنها ليست معصومة من الخطأ.

وعلى وسائل الإعلام أيضاً أن تضع إجراءات محددة في حالة اختطاف أحد أعضاء هيئة تحريرها. وعلى وجه الخصوص، عليها أن تقرر ما إذا كانت ستعلن عن الحالة، أو ستلتزم الصمت. وتختلف آراء الخبراء والرهائن السابقين حول المسار الذي يتعين اتباعه، ويزداد الاختيار صعوبة نظراً لأن وسائل الإعلام لا تحتكر عملية صنع القرار ولا السيطرة على الموقف. وفي مواجهة العديد من الجهات الفاعلة التي لا يمكن التنبؤ بتصرفها وقدرة الجماعات الإرهابية على تصنيع ونشر معلوماتها، على وسائل الإعلام أن تضع أيضاً في اعتبارها سياسة حكومتها. وتدافع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن موقف صارم، وترفضان بصفة خاصة دفع فدية مقابل الإفراج عن الرهائن، في حين اختارت بلدان أوروبية أخرى التفاوض، وغالباً ما تمر عبر الحكومات الإقليمية لإخفاء المعاملات. وتكون المفاوضات معقدة للغاية، لأنها تنطوي على مجموعة من الجهات الفاعلة – الجماعات الإرهابية، والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، وأصدقاء وأقرباء الرهائن والمنتفعين من كل نوع – وتدور وسط مصالح جيوسياسية وسياسات محلية متنوعة. وتجري شركات الأمن المتخصصة المفاوضات وتوجهها بصورة متزايدة، وتميل عموماً إلى التوصية بالكتمان، إذ ترى أن هذا يخفض حجم الفدية نسبياً، ولا يعقد العلاقات مع محتجزي الرهائن. غير أن هناك رهائن سابقين يرون أنهم، على العكس من ذلك، يدينون حريتهم إلى حملات إعلامية عامة قوية.

وتحوم المعضلات عند حدود الأخلاقيات الصحفية: هل تكون هيئات التحرير الأخرى ملزمة باحترام الصمت الذي تقرره وسائل الإعلام التي اختطف أحد الصحفيين التي يعمل فيها؟ وهل عليها اتباع التعليمات الحكومية، أو احترام رغبات أسر الرهائن، مقابل المخاطرة بإهمال واجبها بالإبلاغ؟ وفي مناسبات عديدة، وخاصة عندما اختطف ديفيد روهد (صحيفة نيويورك

5 http://fr.rsf.org/le-guide-pratique-du-journaliste-12-04-2007,21667.html

تايمز) في أفغانستان من تشرين الثاني/نوفمبر 2008 حتى حزيران/يونيو 2009، تمكن كل الزملاء في المهنة من إبقاء اختطاف زمليهم سراً. وهي بلا شك الطريقة التي تختارها العديد من وسائل الإعلام، لأن الأخلاقيات الصحفية تفرض «معياراً للإنسانية» يضع حماية الحياة البشرية في أعلى التسلسل الهرمي للأخبار.

غير أن هناك آخرين يرون أن المعلومات ينبغي أن تسود وأن الصمت يمكن أن يمثل خطراً على وسائل الإعلام، ولا سيما على الصحفيين العاملين لحسابهم الخاص، إذ إنهم يمكن أن يقدروا مخاطر إرسال الصحفيين إلى مناطق معينة بأقل من قدرها.

ووفقاً لجيمي ديتمر، كاتب عمود في الموقع الشبكي لوكالة ديلي بيست (الولايات المتحدة)،[6] فإن الصمت يرقى إلى إعطاء الجماعات الإرهابية ميزة في الحرب الدعائية، نظراً لأنه يتركها لها أمر بدء أي أعمال درامية. وعلى الرغم من أن التعتيم الإعلامي له ما يبرره في الأيام الأولى بعد الاختفاء، فإنه قد يخفف أيضاً الضغط الذي تحتاجه السلطات للتعبئة في البلدان التي يعمل فيها محتجزو الرهائن.

4-6 الإرهاب والصدمات النفسية

إن تغطية أي هجمة أو نزاع مسلح في قلب «أرض الرعب» قد يكون له تأثير نفسي في الصحفيين المطلوب منهم تغطية الحدث.

أولاً وقبل كل شيء، قد يشعر هؤلاء الصحفيون بالقلق والأرق والتوتر وتنتابهم أعراض بدنية مثل التعب أو الصداع. وعلى نحو أكثر خطورة، يمكن أن يصابوا باضطرابات ما بعد الصدمة، التي يمكن قد تؤدي إلى العجز عن التصرف نتيجة الرعب والخوف واليأس. وفي الوقت الحالي، اعتمد عدد قليل جداً من وسائل الإعلام إجراءات كافية لحماية المتعاونين الخاضعين لحالات تنطوي على ضغط شديد. وفي شباط/فبراير 2014، أشار تقرير نشره مجلس وسائل الإعلام في كينيا بشأن تغطية الهجمات على مركز ويستغيت، التي وقعت في نيروبي في أيلول/سبتمبر 2013، إلى أن «بعض الصحفيين أصيبوا بالصدمة ولم يتلقوا أي مساعدة نفسية.»[7]

وهناك أيضاً خطر تعرض الصحفيين غير الموجودين في الميدان لصدمات، عندما يشاهدون صور قطع الرؤوس أو الشهادات التي يدلي بها ضحايا الهجمات أو التعذيب، بهدف التحقق من صحتها وتقرير ما الذي سيُنشر في وكالتهم الإعلامية. وهذا هو ما أطلقت عليه دراسة نشرها مركز وسائل الإعلام لشهود العيان في نهاية عام 2015 اسم «الخط الأمامي الرقمي الجديد» الذي وصفته جاكي سبينر من مجلة كولومبيا للصحافة بأنه «مكان يمكن أن يتعرض فيه الصحفيون للإجهاد الشديد من خلال التعرض المتكرر للصدمات حتى لو لم يكن عليهم أبداً ارتداء سترة مضادة للرصاص. وشأنهم شأن المراسل في الميدان الذي يشهد أحداثاً مروعة، فإن الصحفيين والمحررين الذين يتابعون وسائل الإعلام الاجتماعية ويشاهدون

6 http://www.thedailybeast.com/articles/2014/09/02/the-media-blackout-on-hostages-helps-isis.html

7 http://www.mediacouncil.or.ke/en/mck/index.php/news/101-media-council-tables-findings-on-westgate-coverage

هذا النوع من المحتوى على شاشات حواسيبهم يمكن أن ينتهي بهم الأمر بالشعور بالعزلة أو المعاناة من الكوابيس وذكريات الماضي، وهي أعراض نموذجية لاضطرابات ما بعد الصدمة.»[8] ووفقاً لهذه الدراسة، أقر 40 في المائة من الصحفيين الذين تمت مقابلتهم بأن مشاهدة الشهادات عن طريق الفيديو كان لها آثار سلبية على حياتهم الشخصية. ولا تقوم كليات الصحافة ووسائل الإعلام عموماً بإعداد الصحفيين للتعامل مع مثل هذه الصدمات غير المباشرة. ولا يمكن تجاهل ذلك أكثر من ذلك. وينصح مركز دارت للصحافة والصدمات (كولومبيا للصحافة) قائلاً إنه بالإضافة إلى التدابير التي تتخذها هيئات التحرير بوسائل الإعلام لمنع اضطرابات ما بعد الصدمة، ينبغي للأشخاص المكلفين بمشاهدة صور العنف على الشبكات الاجتماعية الالتزام بالانضباط الصارم واعتماد مبادئ توجيهية دقيقة للحد من مخاطر الإفراط في التعرض: مثلاً عن طريق تقليل عدد مرات المشاهدة، أو إخفاء أجزاء معينة من الصورة عند تحليل مقطع الفيديو، أو تخفيض لمعان الشاشة أو جدولة فترات راحة متكررة.[9]

ويقول بيل كوفاك، المدير السابق لمؤسسة نيمان بجامعة هارفارد، في تمهيد دليل مركز دارت، المعنون المآسي والصحفيين، إن التحدي يتمثل في «مساعدتنا جميعاً على التفكير بشكل أكثر تعمقاً وخلاقاً في التعامل مع مخلفات الخوف وعدم اليقين المدمرة أثناء إنتاج الصحافة التي تقدم الأخبار بفعالية».[10]

مراسل يهرب بعد إصابته في ساقه خلال المواجهات العنيفة في حلب، سوريا في عام 2012.

© JAMES LAWLER DUGGAN / AFP

8 http://www.cjr.org/first_person/social_media_reporters_and_vicarious_trauma.php
9 https://dartcenter.org/blog/2016/11/storyful-releases-podcast-confronting-vicarious-trauma
10 Hight, J. & Smyth, Fr., Tragedies and Journalists: A Guide for More Effective Coverage, Dart Center, 2003

7

النقاط الرئيسية

- بعد حالة الطوارئ، يتعين استعراض إجراءات جميع الأطراف المعنية (السلطات، وإدارات الطوارئ، والسياسيون، وما إلى ذلك)
- إجراء تقييم موضوعي لتغطية للإرهاب قبل وأثناء وبعد الهجمات

1-7 الأسئلة الأساسية بعد الصدمة

تجعل صدمة الهجمة من الصعب أن تسأل بعض الأسئلة على الفور، نظراً لأن الجمهور ليس على استعداد لسماعها. وكما ذكر سابقاً، فإن الأفكار التي قد تبدو غير مناسبة في أعقاب الهجمة مباشرة، مثل السياق العالمي والأسباب المحتملة، تصبح نقاطاً مهمة للحديث في الأيام اللاحقة.

وبالمثل، عندما تدعو قوات الأمن وسائل الإعلام إلى عدم نشر صور التدخلات أو عناصر تحقيق جار، يكون من الصعب معارضتها، نظراً لأن الجمهور قد لا يفهم مرة أخرى سبب عدم قبول الصحافة لهذه القيود. غير أنه عندما تنتهي حالة الطوارئ الاستثنائية، يكون للصحفيين الحق في التقييم وواجب القيام بذلك، ولا سيما التساؤل حول مسؤوليات وأفعال السلطات فضلاً عن المجتمع المدني والأوساط السياسية.

وتخص هذه الأسئلة حتماً فعالية إدارات الدولة ومؤسساتها. فهل كان من الممكن توقع الهجمة؟ وهل فشلت أجهزة المخابرات في أداء عملها؟ وهل كانت التدابير الأمنية كافية؟ وهل كانت التدخلات والخدمات الطبية الطارئة جاهزة ومدربة تدريباً كافياً؟ وهل كانت طاقات المستشفيات كافية لحجم المشكلة؟ وهل حُدثت ووُزعت قوائم المشتبه بهم والضحايا بصورة آنية؟

وتكون الأسئلة سياسية أيضاً: هل لم تستمع السلطات لأجراس الإنذار بالتطرف؟ وهل استفادت من المشاعر الناجمة عن احتجاز الرهائن لتقييد الحريات العامة وزيادة امتيازاتها

على المجتمع؟ وهل أعطت اهتماماً كافياً لشكاوى المجتمعات المحلية التي يدعي الإرهابيون أنهم يمثلونها؟

وتمثل كل هذه الأسئلة جزءاً من مهمة وسائل الإعلام بالإبلاغ والشرح والتيقظ. وفي أعقاب الهجمات التي وقعت في لندن في تموز/يوليو 2005، أشارت بروك بارنيت وإيمي رينولدز إلى «أن الصحافة البريطانية كانت ناقدة للغاية، على الرغم من وقوع الحدث على أراضيها. فوضع الصحفيون إغلاق شبكة النقل الموجودة تحت الأرض بأكملها موضع الشك، وانتقدوا رد الفعل البطيء لفرق الاستجابة للطوارئ، وتساءلوا عن مشاركة بريطانيا في الحرب في العراق».[1]

وبعد هجمات 22 آذار/مارس 2016 في بلجيكا، تساءلت وسائل الإعلام، التي نقلت أيضاً نتائج لجنة التحقيق البرلمانية، عن أوجه القصور في مراقبة الشرطة للمشتبه بأنهم إرهابيون، والتنسيق بين قوات الأمن أو التعاون والتفاعل بين الأجهزة المعنية بالطوارئ.

وفي وقت لاحق، عندما تهدأ صدمة الهجمات وتبدأ موضوعات أخرى تهيمن على الأخبار، على وسائل الإعلام «العودة» إلى هذا الموضوع، وليس فقط لتقديم قطعاً موسمية بمناسبة الذكرى السنوية والاحتفالات. وعليها أن تضمن بوجه خاص عدم نسيان الضحايا الذين تُسلط عليهم الأضواء في اللحظات الأولى من التغطية الإعلامية في نشرة الأخبار الرئيسية. وعليها أيضاً أن تضمن أنها تغطي الأخبار وأن تعود مرة أخرى إلى مسائل التعويض والحداد وإعادة التأهيل البدني والنفسي وإعادة الإدماج في المجتمع. ويمكن أن تتساءل أيضاً عن موجات الصدمة الأطول الناتجة عن الهجمات، على النحو الذي تشير إليه هيلين رومانو وأدولي داي في كتابهما بعد العاصفة، الذي يوضح أثر الهجمات الإرهابية بعد أشهر من الأحداث، وخاصة على الأطفال.

والأهم هو مواصلة تغطية الموضوعات التي تعتمد عليها الاستجابة للهجمات في المستقبل، «لأنه ستكون هناك هجمات أخرى». وعلى الصحفيين أن يتحققوا بوجه خاص مما إذا كانت إصلاحات التدابير الأمنية أو تدابير الطوارئ قد نفذت بالفعل، أو إذا كانت سياسات الوقاية أو التصدي للتطرف فعالة.

ويفسح هذا الإجراء المجال بصفة خاصة أمام الصحافة الاستقصائية، وينبغي بلا شك أن تضطلع بها مؤسسات أخرى وليس وسائل الإعلام فقط. فيمكن لجمعيات الأطباء، أو جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، أو نقابات الشرطة أو هيئات الرقابة الرسمية المعنية بالمؤسسات المشاركة في الاستجابة للهجمات أن تساعد جميعاً في هذا الجهد. غير أنه على وسائل الإعلام التحقق من فعالية المتابعة وأن تواجه السلطات والمؤسسات الأخرى إجراءاتها ومسؤولياتها التشغيلية.

1 Terrorism and the Press. An Uneasy Relationship, p. 127

2-7 تشخيص وسائل الإعلام بعد الأحداث

يكشف الإرهاب عن الصحافة بسبب العنف الذي يحدثه، وعواقبه، والجدل الذي يثيره. ويجب أن تفكر وسائل الإعلام أيضاً في ممارساتها الخاصة وأن تعقد جلسات لاستخلاص المعلومات.

وعليها أن تتساءل أولاً عن استعدادها وتفاعلها وتنسيقها وتعاونها في مواجهة مثل هذه الأحداث، وفي حالة ما تلاحظ أوجه القصور، عليها تدريب الصحفيين و«سلسلة القيادة» من فريق التحرير وصولاً إلى الإدارة.

كما يجب تقييم فائدة وأداء المعدات المستخدمة في إعداد التحقيقات الصحفية (نوع الكاميرات، وتوافر شبكات الواي فاي، وما إلى ذلك).

وعلى وسائل الإعلام أن تنظر أيضاً في أولوياتها التحريرية وتحليل ما إذا كانت غطت بما فيه الكفاية الموضوعات التي كشفت عنها الهجمات. وفي 31 كانون الثاني/يناير 2001، حذر تقرير لجنة هارت-رودمان من أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لمواجهة تهديد إرهابي. وعلى الرغم من خطورة تحذير اللجنة (قالت «من المحتمل أن تموت أعداد كبيرة من الأمريكيين على الأراضي الأمريكية»)، والمكانة البارزة لأعضائها، لم تغط نتائجها سوى بعض وسائل الإعلام.

وكتب ريتشارد كوهين، الكاتب في صحيفة واشنطن بوست، بعد الهجمات أن «وسائل الإعلام قامت بعمل سيء جداً فيما يتعلق بإعداد الشعب الأمريكي لما حدث في 11 أيلول/سبتمبر. فقد كنا نعسانين.»[2]

وتساءلت سوزان باترنو في مجلة الصحافة الأمريكية: «لماذا، على سبيل المثال، لم يقم أي صحفي بإجراء تحقيق شامل عن خلل الوكالات الحكومية المذكورة في التقرير؟. وإذا كانت الوكالات المرموقة والموظفون العموميون المرموقون قد حذروا من مخاطر وقوع هجمات إرهابية، فلماذا بحث عدد قليل جداً من وسائل الإعلام عمق واتساع هذا الاعتقاد؟»[3]

وعندما يهدأ الضغط، يكون الوقت قد حان أيضاً للتساؤل عما إذا كانت «القضية» التي يدافع عنها الإرهابيون قد عولجت فعلاً بجدية وبما فيه الكفاية قبل هذا الحدث، وإذا كان من الممكن منع وقوع هذا الانفجار من العنف عن طريق إيلاء مزيد من الاهتمام للطلبات والاستبعاد الاجتماعي واستراتيجيات التأثير داخل بعض المجتمعات المحليات – حتى بين الأقليات.

وعلى وسائل الإعلام أيضاً أن تستعرض تغطيتها في ضوء القواعد الأخلاقية. وعليها أن تحدد ما إذا كانت غير متناسبة، وما إذا كانت أشعلت التلصص لدى عامة الجماهير أو استخدمت الضحايا، وما إذا كانت سلبية للغاية، وكانت جهة تابعة لقوات التدخل، أو ما إذا كانت

2 Susan Paterno, « Ignoring the Warning », American Journalism Review, novembre 2001
3 المرجع نفسه، Susan Paterno, Ignoring the Warning

استُخدمت لإيصال صوت الإرهابيين. فدور كليات وجمعيات الصحافة، وكذلك مجالسها الأخلاقية، بالغ الأهمية في عقد هذه المناقشات، وبالتالي المساهمة في بناء ثقافة معلوماتية عن الإرهاب تجمع بين الحرية والمسؤولية.

ويقول شارلز بيكيت الأستاذ بكلية لندن للاقتصاد في ختام دراسته تأجيج النيران المتعلقة بتغطية الإرهاب «إن الإرهاب اختبار بالغ الأهمية. ومن المهم تحسين تغطية الإرهاب لأن التطرف مسألة هامة ويمثل أعراضاً لمشاكل أوسع نطاقاً في العالم. والمطالبة بمعلومات ذكية ومستنيرة ومسؤولة عن الإرهاب ليست مجرد مسألة أخلاقية. فهي أيضاً فرصة لإظهار أن الصحافة لا تزال جزءاً حيوياً من المجتمع الحديث».

مظاهرة ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية
ياوندي، الكاميرون في عام 2015.

© ANNE MIREILLE NZOUANKEU / ANADOLU AGENCY

تدمير التراث الثقافي

نص قدمته اليونسكو

جذبت النزاعات التي تهز الشرق الأوسط حالياً، ولا سيما في العراق وسوريا واليمن، اهتماماً واسع النطاق لدى وسائل الإعلام ليس فقط بسبب الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية وأزمة اللاجئين الناجمة عنها، بل أيضاً بسبب أثرها المدمر في التراث الثقافي والتنوع الثقافي للبلدان المتضررة.

وأصبح التراث الثقافي والتعددية الثقافية هدفين مباشرين للهجمات المنهجية والمتعمدة، التي كثيراً ما تحركها دوافع أيديولوجية. ونظراً لوجود المناطق الحضرية في الخطوط الأمامية، فإن الممتلكات الثقافية كثيراً ما تعاني من أضرار جانبية. ففي سوريا، على سبيل المثال، تعرضت المواقع الثقافية، بما فيها مواقع التراث العالمي لليونسكو مثل قلعة حلب ومدينة دمشق القديمة، لأضرار بالغة أثناء القتال.

التغطية الإعلامية

مما لا شك فيه أن هذه الصلة الأخيرة بالإرهاب، إضافة إلى استغلال الإرهابيين تدمير التراث الثقافي لأغراض الدعاية الإرهابية، هي التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام الإعلامي. وبالفعل، فقد حظي التدمير المتسارع للتراث الثقافي في العراق وسوريا بتغطية إعلامية اعتباراً من شباط/فبراير 2014. ووصلت إشارات وسائل الإعلام الدولية إلى اليونسكو إلى ذروتها بعد كل خبر أو نشاط يتعلق على وجه التحديد بالتراث الثقافي والإرهاب: تدمير القطع الأثرية الثقافية في متحف الموصل (27 شباط/فبراير 2015)؛ وتدمير الموقع الأثري في نمرود (5 آذار/مارس 2015)؛ ووقوع موقع التراث العالمي في تدمر في يد داعش (20 أيار/مايو 2015)؛ وتدمير معبد بعل شمين في تدمر (23 آب/أغسطس 2015). غير أن تحرير تدمر من أيدي داعش أو بعثة التقييم السريع لليونسكو لم يحظيا بتغطية إعلامية مماثلة.

تحسين التغطية

أثارت هذه التغطية الإعلامية نقاشات بشأن ما إذا كانت هذه التقارير تنشر الدعاية الإرهابية. وبالفعل، بالنظر إلى عدم إمكانية الوصول إلى معظم المناطق المعنية، فإن وسائل الإعلام الكبيرة تعتمد مباشرة على أشرطة الفيديو الدعائية التي تعدها الجماعات المتطرفة للحصول على صور وأشرطة فيديو عن الهجمات. وعلى غرار محتوى الدعاية الأخرى، مثل قطع رؤوس الضحايا، فإن استخدام هذه الأنواع من الصور يزيد من فرص وصول رسائل الإرهابيين ويزودهم بالاهتمام الذي يسعون إليه عند تنفيذ هذه الأعمال الوحشية. ولذلك، ينبغي أن تكون هناك تساؤلات ونقاشات داخل وسائل الإعلام الكبيرة بشأن أخلاقيات استخدام مواد الدعاية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز استخدام أنواع أخرى من الصور، مثل صور الأقمار الصناعية.

ويمكن أن تحسن وسائل الإعلام تغطيتها للأخبار من خلال التشديد على الأبعاد المتعددة الثقافات، والعالمية في كثير من الأحيان، للآثار التاريخية والمواقع والتقاليد الخاصة بالتراث غير المادي المتضررة. فهي تعكس، ولا سيما في مناطق مثل الشرق الأوسط، قروناً من التبادل بين عدد كبير من الثقافات المختلفة للغاية، فضلاً عن الاستمرارية المذهلة للتقاليد القديمة وقدرتها على الصمود على مر القرون. ويؤكد ذلك الطابع العالمي الأساسي الذي يتسم به التراث الثقافي لجميع الشعوب، والذي ينبغي بدوره أن يلهم الاحترام والتفاهم المتبادل بين الجماعات والأفراد.

معلومات أساسية للصحفيين

فيما يتعلق بتدمير المنظمات الإرهابية المتعمد للتراث الثقافي، على الصحفيين أن يشددوا على البُعد الإنساني أكثر من صور الدمار. وفي الواقع، تمثل الثقافة والتراث، بوصفهما تعبيراً عن الهوية ومستودعاً للذاكرة والمعارف التقليدية، مكونين أساسيين لهوية المجتمع المحلي ورأس ماله الاجتماعي. وتجعل أهمية الثقافة في حياة المجتمعات المحلية والأفراد من استمراريتها أداة قوية لتعزيز القدرة على الصمود، والعمل كقاعدة لإعادة البناء المستدام. ولكل هذه الأسباب، فإن تدمير التراث الثقافي، الذي كثيراً ما يقترن باضطهاد الأفراد على أساس انتمائهم الثقافي أو العرقي أو الديني، الذي توصفه اليونسكو بأنه «تطهير ثقافي»، يمثل بالفعل انتهاكاً لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الثقافة، والحق في التمتع بالحياة والهوية الثقافية وتنميتهما، والحق في التعليم، والحق في التجمع والحق في حرية التعبير.

وعلى الصحفيين أيضاً الإلمام بالبُعد الأخلاقي والفلسفي المتعلق بأي مشروع مقترح للترميم أو إعادة البناء. وهذا يشمل التحديات التي تواجه الحفاظ على أصالة ما أصيب بضرر أو ترميم ما فقد، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة مشاركة كاملة في القرارات المتعلقة بحياتها الثقافية. وأخيراً، ينبغي أن تكون وسائل الإعلام على علم بالصكوك القانونية الدولية الأساسية، مثل أحكام القانون الإنساني الدولي المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح، بما في ذلك اتفاقيات اليونسكو المختلفة مثل اتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكوليها (1954 و1999) واتفاقية عام 1970، فضلاً عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

المصادر الرئيسية

تقدم اليونسكو معلومات تم التحقق منها ومؤكدة عن التدمير والاتجار بالممتلكات الثقافية. وعلى هذا النحو، فهي المصدر الرئيسي للحصول على معلومات موثوقة عن هذه المسألة. ويمكن أن تقدم السلطات الوطنية المختصة في البلدان المعنية في معظم الأحيان معلومات ملموسة أو دعمها مثل المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريا. وبمقدور المؤسسات الدولية المشهورة ومشاريع البحوث الوطنية أيضاً تقديم معلومات مباشرة، غالباً في إطار مبادرة محددة مثل المجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS) والمجلس الدولي للمتاحف (ICOM) والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) أو من المشروع الأمريكي من أجل صون التراث الثقافي السوري (ASOR).

وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى: التراث المعرض للخطر

الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

نص قدمته اليونسكو

تزايد اهتمام وسائل الإعلام بمسألة سرقة أو تهريب الممتلكات الثقافية نظراً لأنها تمثل مصدراً هاماً للتمويل بالنسبة للجماعات الإرهابية. واليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة الرائدة المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية عام 1970 بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة التي صدق عليها 131 بلداً حتى الآن.

تجدد التركيز على الممتلكات الثقافية

أدت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط إلى تجدد الاهتمام بالاتجار غير المشروع. وقد بدأت وسائل الإعلام تغطية حالات تنطوي على ممتلكات مسروقة أو مصدرة بطريقة غير مشروعة، والكشف غير المشروع عن الآثار، والممتلكات غير الأصلية أو المزورة، وملاحقة اللصوص وما إلى ذلك.

وقد ارتفع مؤخراً عدد هذه التحقيقات الصحفية ارتفاعاً كبيراً لتسليط الضوء على الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية الواردة من العراق وسوريا، وصلته بتمويل الإرهاب. وتشير تقارير عديدة إلى أن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية هو ثالث أكثر الأعمال الإجرامية ربحاً على الصعيد العالمي بعد الاتجار بالأسلحة والمخدرات. وفي حالة تنظيم داعش، تؤمن عائدات البترول جزءاً كبيراً من إيرادات التنظيم في حين أن الجزء المتبقي يأتي من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. ويعتبر تنظيم داعش القطع الأثرية كموارد طبيعية يتعين الاستيلاء عليها وتحقيق أرباح منها، حتى أنه يمنح رخصاً ويفرض ضرائب على القائمين بالبحث عنها بنسب تصل إلى 20 في المائة.

وضع المسألة في سياقها

من المهم أن تفهم وسائل الإعلام أن مسألة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ظاهرة عالمية. ويجري تهريب القطع الأثرية قبل إصدار شهادات منشأ مزورة لها، عادة عن طريق تجار الأعمال الفنية الشرعيين المستفيدين من علاقاتهم على الصعيد الدولي. وتُباع هذه القطع في نهاية المطاف من خلال قنوات قانونية لمشترين في الغرب وآسيا وبلدان الخليج. وقد زاد حجم هذا النشاط منذ ظهور الإنترنت.

وفي حين أن تنظيم داعش يؤدي دوراً كبيراً في تهريب الممتلكات الثقافية للمنطقة، فإنه ليس الجماعة الأولى أو الوحيدة التي تحقق منافع مالية من هذا الاتجار غير المشروع. وعلى سبيل المثال، منذ بداية النزاع في سوريا، تبادلت جماعات مختلفة ممتلكات ثقافية مقابل أسلحة أو استخدمتها كمصدر للتمويل البديل نتيجة إعادة بيعها.

وفي العراق، بدأ نهب المواقع الأثرية قبل النزاع الحالي: أولاً منذ عزلة البلد بعد حرب الخليج الأولى ثم بعد غزو عام 2003. وينبغي توضيح أن تنظيم داعش لم «يخترع» ممارسة نهب الآثار. ولكنه هيء بالتأكيد الظروف التي تتيح الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وأدى إلى زيادة تواتره وحجمه لدرجة أن وسائل الإعلام بدأت تولي مزيداً من الاهتمام بهذه المسألة.

وفي أوقات النزاع، يصبح الاتجار بالممتلكات أسهل نسبياً نظراً لعدم تأمين الحدود، وخروج المناطق التي تتعرض لتهديد خطير من نطاق سيطرة السلطات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الممتلكات الناجمة عن الاتجار غير المشروع في الشرق الأوسط عادة ما تأتي من عمليات سرية للكشف عن الآثار، مما يمنع السلطات من تقدير قيمتها تقديراً دقيقاً. وفي موازاة لذلك، تعطي تقارير وسائل الإعلام باستمرار أرقاماً خاطئة عن قيمة سوق الاتجار غير المشروع. فقد أشار أحد المقالات، على سبيل المثال، إلى أن تنظيم داعش يحقق مئات الملايين من الدولارات من التجارة بالممتلكات الثقافية، وهي قيمة أكبر من مجموع التجارة القانونية العالمية في الممتلكات الثقافية. وفي الواقع، من المستحيل تحديد قيمة الممتلكات الثقافية التي تعرضت للاتجار غير المشروع. ويرجع ذلك أساساً إلى أن هناك احتمالاً كبيراً ألا يكون عدد كبير من هذه الممتلكات المنهوبة قد ظهر في السوق، ولأننا لا نعرف أيضاً عدد القطع تم بيعها بالفعل إلى مالكين خاصين. وقد كان من الصعب دائماً تحديد الحجم الكمي لهذه المعاملات، ومن الصعب التوصل إلى دليل قاطع بشأنها.

تغطية الموضوع

إن المشاكل الحالية المتعلقة بالتغطية الإعلامية للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية تشبه المسائل الأعم التي تناولها هذا المنشور. ويصدق ذلك بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بمثل هذه الموضوعات الحساسة: على الصحفيين ضمان التأكد من معلوماتهم وألا يكتفوا بالاعتماد على التحقيقات الصحفية السابقة الواردة من مصادر غير معروفة. وينبغي أن تأتي المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية مباشرة من اليونسكو أو شركائها مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDC)، أو المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT)، أو المنظمة العالمية للجمارك (OMD).

وفي البداية، سيكون من الحكمة عند إعداد تحقيق صحفي أو مقال عن الممتلكات الثقافية توضيح أهميتها للمجتمعات، وتوضيح إلى أي درجة تعمل الممتلكات الثقافية كمرجع للأجيال القادمة وأنه ينبغي الحفاظ عليها وحمايتها.

وعلى الصحفيين تجنب إعطاء تقديرات عن حجم السوق، نظراً لأن هذه المعلومات غير معروفة حتى اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، على الصحفيين التركيز على القيمة الرمزية والتاريخية للممتلكات الثقافية بدلاً من جوانبها المالية. وبالمثل، ينبغي أن يكون هناك مزيد من المحتوى الإعلامي عن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي للتنديد بهذه التجارة والحد منها، مثل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تحظر جميع أشكال الاتجار بالممتلكات الثقافية في سوريا والعراق. وأعرب المجلس في قراره 2199 عن قلقه إزاء المعلومات التي تفيد بأن تنظيم داعش وجماعات أخرى «تحقق إيرادات من خلال نهب وتهريب قطع أثرية من التراث الثقافي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [...] بهدف تمويل جهودها الرامية إلى التجنيد أو زيادة قدرتها التشغيلية على تنظيم الهجمات الإرهابية وتنفيذها». واستجابة لذلك، تنسق اليونسكو مع شركائها لتنفيذ هذه القرارات وتقدم الدعم إلى الدول الأعضاء لتطبيقها على نحو فعال على الصعيد الوطني.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى: الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية
http://www.unesco.org/new/ar/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/

المصادر المفيدة

المؤسسات الحكومية الدولية

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب

http://www.un.org/apps/newsFr/storyF.asp?NewsID=34612#.VqMkK1LbNhA

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير

http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Pages/OpinionIndex.aspx

فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب (التابعة للأمانة العامة)

http://www.un.org/en/terrorism/ctitf/index.shtml

وتتألف فرقة العمل من 36 كياناً تتدخل وفقاً لولايتها المؤسسية المحددة
(http://www.un.org/en/terrorism/ctitf/entities.shtml) مثل اليونسكو أو المنظمة العالمية

للجمارك لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب

http://www.un.org/en/sc/ctc/rights.html؛ http://www.un.org/en/sc/ctc/resources/

تتلقى اللجنة دعم المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار 1535 (2004)

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فرع منع الإرهاب) https://www.unodc.org/

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية http://www.fatf-gafi.org/fr/aproposdugafi/ بشأن تمويل الإرهاب.

التي نشرت بوجه خاص دليلاً لأفضل الممارسات للدول في مكافحتها للمصادر المالية للجماعات الإرهابية

http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/bpp-finsanctions-tf-r6.html

الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة

http://www.un.org/en/terrorism/instruments.shtml

https://treaties.un.org/

أمثلة

اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها (1973)

http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/3166%28XXVIII%29

الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن (1979)

http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/34/146

الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (1997)

http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/52/164

الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999)

http://www.un.org/law/cod/finterr.htm

الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (تقرير الأمين العام، 2014)

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/68/841

إعلان مشترك حول حرية التعبير ومكافحة التطرف العنيف (2016)

http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=19915&LangID=E

كتب مقترحة عن وسائل الإعلام والإرهاب

Barnett, Brooke, and Reynolds, Amy, *Terrorism and The Press. An Uneasy Relationship*, Peter Lang, 2009, 208 pages.

Beckett, Charlie, *Fanning the Flames: Reporting on Terror in a Networked World*, Tow Center for Digital Journalism/Democracy Fund Voice, September 22, 2016
http://www.cjr.org/tow_center_reports/coverage_terrorism_social_media.php

Cottle, Simon, Sambrook, Richard and Mosdell, Nick, Reporting Dangerously: *Journalists Killings, Intimidation and Security*, Palgrave Macmillan, 2016, 224 pages.

Garcin-Marrou, Isabelle, *Terrorisme, Médias et Démocratie*, Presse universitaire de Lyon, 2001, 148 pages.

Hight, J., & Smyth, Fr., Tragedies and Journalists: *A Guide for More Effective Coverage*, Dart Center, 2003.

Lloyd, John, *Journalism in an Age of Terror*, Reuters Institute for the Study of Journalism/I.B. Tauris, Londres, 2017, 242 pages.

Marthoz, Jean-Paul, *Journalisme international*, De Boeck Université, 2008 et 2012, 279 pages.

Moeller, Susan, *Packaging Terrorism*, Wiley-Blackwell, 2009, 240 pages.

Nacos, Brigitte L., *Terrorism & the Media*, Columbia University Press, 1994, 214 pages.

NATO Centre of Excellence: *The Media: the Terrorists' Battlefield*, Ankara, 2007, 172 pages.

ONUDC, *L'usage d'Internet dans des buts terroristes,* Vienne, 2012, 142 pages.

Owen, J., Purdey, H., *International News Reporting. Frontlines and Deadlines*, Wiley-Blackwell, Londres, 2009, 280 pages.

Pippa Norris, Montagne Kern, Mario Just (Ed.), Framing Terrorism: *The News Media, the Government, and the Public,* Routledge, New York, 2003, 329 pages.

Reporters sans frontières/UNESCO, *Guide pratique de la sécurité des journalistes*,
http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002439/243987f.pdf

Seib, Philip, Beyond The Front Lines: *How the News Media Cover a World Shaped by War*, Palgrave Macmillan, 2004, 185 pages.

Simon, Joel, The New Censorship: *Inside the Global Battle for Media Freedom,* Columbia Journalism Review Books, 2014, 236 pages.

Wieviorka, Michel et Wolton, Dominique, *Terrorisme à la une*, Gallimard, Paris, 1987, 259 pages.

إطار لتغطية مسؤولة، ومتوازنة وخالية من الوصم والإثارة...

«الأخبار هي القوة الحيوية للحرية.» كاثرين غراهام

هذا الدليل موجه إلى الصحفيين والإعلاميين، ويهدف إلى تقديم معلومات أساسية وتشجيع التفكير في مسألة الإرهاب وتغطيته في وسائل الإعلام. ويستند إلى مشورة خبراء ومؤسسات بارزة، وهو مليء بالأمثلة، ويستكشف التحديات المهنية والمعضلات الأخلاقية التي تنطوي عليها تغطية الإرهاب، ويطرح أسئلة أساسية عن أثر المعالجة الإعلامية للإرهاب على التماسك الاجتماعي وانتشار الخوف في المجتمع.

الموضوعات التي تمت تغطيتها:

«تأطير» صحافة الإرهاب
التوازن بين الحرية والأمن والمسؤولية
القضايا الأخلاقية
تحديات الخوف والخلط والكراهية
تناول الأرقام والصور والكلمات
تغطية الهجمات وأخذ الرهائن
إدارة الشبكات الاجتماعية
العلاقات مع الضحايا والسلطات والإرهابيين
سلامة الصحفيين

الأقسام الخاصة:

تدمير التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

عن المؤلف

جان بول مارتوز صحفي وكاتب مقالات. وهو كاتب عمود في صحيفة لو سوار (بلجيكا)، وأستاذ في الصحافة الدولية بجامعة لوفان الكاثوليكية، وهو مؤلف عدة كتب عن الصحافة والعلاقات الدولية. وشغل منصب مدير البرنامج الإعلامي للديمقراطية في الاتحاد الدولي للصحفيين، ومدير الفرع الأوروبي للمعلومات في منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)، ومراسل لجنة حماية الصحفيين لدى الاتحاد الأوروبي (لجنة حماية الصحفيين، نيويورك).

قطاع الاتصال والمعلومات

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة